

منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهلي من الدين

ويليه : كلمة حول ترجمة القرآن الكريم

تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ

محمد حسنين مخلوف العدوى المالكي

وكيل مشيخة الأزهر ، ومدير المعاهد الدينية الإسلامية سابقا

حفظه الله آمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بطبعة

كتابي الحكيمة وأولاده بمصر

الشرقة محمد أمين عمران

رقم ٤٦٧

١٣٥١ هـ



0196429

Bibliotheca Alexandrina

منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهلي من الدين

وبليه : كلة حول ترجمة القرآن الكريم

تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الاستاذ الجليل الشيخ

محمد حسنين مخلوف العدوى المالكي

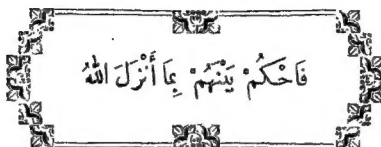
وكيل مشيخة الأزهر ، ومدير المعاهد الدينية الاسلامية سابقا

حفظه الله آمين

~~~~~  
حقوق الطبع محفوظة لمؤلف

طبع بمطبعة رنم  
مصطفى البابی الحکیمی وأولاده بمصر

وباشريطه محمد امين عمران



### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأئمة الهداة .

« أما بعد » فيقول الداعى إلى مولاه الردف : محمد بن الشيخ حسين مخاوف العدوى المالكى : إنه فى سنة ١٣٤٥ هـ قدم بعض نواب الأئمة المصرية ، وهو صاحب السعادة الأستاذ الجليل : محمد على باشا علوبة الأسيوطى اقتراحا إلى مجلس النواب يطلب حلّ الوقف الأهلى معللا ذلك بما هو مترتب عليه من المضارّ العديدة ، وأنه لاعلاقة له بالدين الاسلامى : إذ لم يرد نص من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم يدلّ على أن الوقف الأهلى من القرب الدينية ، وأنما هو نظام مدنى يجوز التغيير والتبديل فيه إلى آخر ما علل به ، وكتب فى ذلك محاضرات أوسع الكلام فيها ، فعارضه كثير من الشيوخ وغيرهم من أهل العلم والفضل : تارة بالمحاضرات وتأليف الكتب ، وتارة بالنشر فى الصحف ، ومن بين ذلك مقالة نشرناها إذ ذاك فى الصحف اليومية تحت عنوان « كلمة حول مشروع الوقف » ، وطبعنا منها عددا وافرا وزّعناه على أهل العلم ونواب الأئمة وشيوخها ، ومع هذا وذاك لا يزال الناس فيه

مختلفين ، وكنا نظن أنهم يقترون خطورة هذا الحكم وأثره في نفوس الأمة ولا ينساقون إليه بالبحث العاجل والرأى الفطير : بل يترثون فيه حتى ينجلي الحق ، وينجاب الشك ، وبديهى أنه لاينجاب في هذا الموضوع الخطير إلا بالرجوع إلى نصوص الشريعة ، ومقاصدها السامية ، ومعرفة الأصول التي يبنى عليها شرع الحكم إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة ، والمصالح والمفاسد التي لأجلها تشرع أحكام الدين ، وذلك لا يكون إلا بمراجعة الكتب المعول عليها ، والوقوف على مباحثها ، ومشاركة أهل العلم فيما خفى من فهمها على وجه يجمع بين مختلف نصوصها حتى يتسنى للباحثين في هذا الموضوع تخريج الحكم من مآخذ الشريعة على وجه لا نزاع فيه ، ولذلك رأينا أن نسلك هذا الطريق إتماماً للبحث ، وأن نعيد النظر في الكلمة السابقة ، ونزيد في خلاصها ما يتم به بيانها حتى تكون رسالة مستقلة تحفظ وقطع وتنشر بمشيئة الله تعالى . وسميتها [ منهج اليقين : في بيان أن الوقف الأهلى من الدين ] . ونسأله جلّ شأنه أن ينفع بها الناظرين ، ويشقى بها صدور قوم مؤمنين .

محمد حسين مخلوف

## التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه

لا نزاع في أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا باب من أبواب الفقه الباحث عن الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية كتابا وسنة واجماعا وقياسا وما يرجع إلى ذلك من قواعد الدين وطرق الاستدلال المينة في علم الأصول ، وله معنى لغوي يبحث عنه في كتب اللغة ، وحقيقة شرعية تتناول جميع صورته ، وله أركان وشروط وآداب تذكر في كتب المذاهب المدونة وفصول السنة النبوية ، وقد تكفلت هذه الكتب والفصول بالبحث المستفيض فيه ، وأنت عليه من جميع نواحيه فلم تدع مقالا لقائل ، ولا غاية لمسترشد ، ففيها مذاهب الأئمة من الصحابة والفقهاء ، وأقوال عامة العلماء ، وأدلة المختلفين ، والموازنة بينها وبين الراجح والمرجوح منها ، وطرائق الاستنباط ، ووجوه الترجيح على أصول ثابتة موضوعة ، ومناهج قيمة محكمة ، يعرف ذلك من مارسها ، وأخذ نفسه بالرياضة فيها ، والتفقه منها ، لذلك كانت في هذا البحث كما هي في نظائره الحجة الناطقة ، والمرجع الوافي ، لا يعدل عنها ، ولا يطلب من سواها ، لأنها هي الكفيلة ببيان ما جاء به الكتاب والسنة ، والمحيط بتفاصيله على أتم وجه وأكمله .

وكان حقا على الباحثين أن يستقصوها بأناة وروية ، وأن يتقبلوا حكمها بالاذعان والرضا ماداموا يحكمون فيما شجر بينهم من الخلاف إلى ما تقتضيه الشريعة الغراء ، ويرجعون في بحوثهم إلى أقوال الثقات من الأئمة والعلماء ، لا يبغيون غير الحق ، ولا يصلحون عن هوى النفس .

## الوقف نوع من أنواع البر مندرج في عموم الآيات والأحاديث

والذى تضافرت عليه الأدلة والنصوص ، وصحّ من المذاهب والآراء  
في بحث الوقف .

أولاً : أن الوقف في ذاته نوع من البرّ والصدقة ، ووسيلة من وسائل  
التقرب إلى الله عزّ وجلّ ، وطريق لادرار الخير ، وإجزال الثوبة للتصدق  
بنية صالحة ، ورغبة صادقة لاندراجها في كثير من الآيات والأحاديث الداعية  
إلى عمل الخير ، الرغبة في الاكثار منه ، والتزوّده للأخرة : مثل قوله تعالى  
[ من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ] . وقوله  
[ وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ] . وقوله [ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون ] ،  
وقوله [ وابتغوا إليه الوسيلة ] ، وقوله [ مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله  
كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء  
والله واسع عليم ] . وقوله عليه الصلاة والسلام « إذا مات ابن آدم انقطع  
عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له »  
إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في هذا الباب من الآيات والأحاديث التى تحت  
على الاتفاق في وجوه الخير .

وما يعرض له من أطماع القوام ، ومساءة المستحقين ، ومطاوله  
القضاء في خصوماته لا يخرجها عن أصل وضعه ، ولا يخلّ بحكمته ، إذ هو  
خارج عنه لادخل له في طبيعته ، ولا في شرعية حكمه ، كسائر الأعمال  
المشروعة إذا عرض لها ما يوجب كراهتها أو منعها كالتفقه لغير الدين والتعلم  
لغير العمل ، والصلاة المقرّنة برياء أو غفلة أو وقوع في دار مغصوبة ، أو أزمة  
محرمّة أو مكروهة فإنها لا تزال مطلوبة شرعاً ، لأن الدالّ على طلبها

كتاباً أو سنة لا يزال قائماً ، وإن ورد مطلقاً فهو قيد بانتفاء ما يوجب كراهتها أو منعهما . والنهي عن اقترانها بالرياء أو الغفلة ، أو إيقاعها في الأمكنة والأزمنة المحرمة أو المكروهة لا يسقط وجوبها أو نذوبها الأصلي ، ولا شك أن الوقف من هذا القبيل فقد دلّ الشرع على طلبه ، وأنه قرينة من قرب الدين ، فإذا عرض له ما يوجب منعه أو كراهته فلا يسقط هذا الطلب ولا ما يترتب عليه من المصالح : بل لا يزال مشروعاً ، ولو قلنا بالسقوط للعارض لأسرع ذلك في ديننا . إذ الأعمال الشرعية ، والتكاليف الدينية لا بد أن يعرض لها مثل ذلك ، وظاهر أنه لا فرق في هذين ما يسمى وقفاً أهلياً ، وما يسمى وقفاً خيرياً ، فإن الأوامر الشرعية المتعلقة بطلب الوقف مطلقة : بل وسابقة على هذه التسمية التي اصطلاح عليها الفقهاء أخيراً ، وأوقاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقعت متناولة لكل من القسمين منجبا وانفراداً كما سيأتي .

### الاستدلال بعمومات الشريعة

وثانياً : قد علم من استقراء موارد الشريعة أن طلب الشيء أو منعه أو كراهته كما يكون بدليل يخصه كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً يكون بالعمومات الشرعية التي يندرج فيها ، والمقاصد الكلية التي علم عن الشارع بالاستقراء اعتبارها في الأحكام الجزئية ، شأن الأوضاع اللغوية ، والنصوص الشرعية ، والمخططات العرفية ، كما حقق ذلك بغاية الوضوح العلامة الشاطبي في كتاب المواقفات ، والقرافي في كتاب الفروق ، وغيرهما من العلماء الأعلام ، ولذلك لما نزلت آية [ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون ] فهم أبطلحة كما فهم غيره لأوّل وهلة سموها للوقف ، فقال كما في رواية أنس المتفق عليها : يا رسول الله إن الله يقول [ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون ] وإن أحبّ أموالي إلىّ يرحاء ، وأنها صدقة لله أرجو برّها وزخّها عند الله ، وفي رواية : وإنها



صدقة في سبيل الله فضعها يارسول الله حيث أراك الله ، فقال : بخ بخ ذلك مال رايح مرتين ، وقد سمعت ، وفي رواية : وقد سمعت ما قلت ، أرى أن تجعلها في الأقرين ، فقال أبو طلحة : أفعل يارسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبنى عمه ، وفي رواية : فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب من ذوى قرابته . وأخرج الشيخان والترمذى والنسائى عن أنس رضى الله عنه قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار نخلا بالمدينة ، وكان أحب أمواله إليه يرحاء : حديقة كانت مستقبلة المسجد ، وكان النبي ﷺ يدخلها ويستظل بشجرها ويشرب من ماء فيها طيب ، فلما نزلت آية [ لن تناولوا البر ] الخ . وفي فتح البارى : وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فان النبي ﷺ وان كان عين له جهة المصرف لكنه أجل ، فاقصر على الأقرين ، وأبو طلحة خص بها من اختار منهم : أى لصدق قوله ﷺ « في الأقرين » ببعض منهم ، ولا شك أن هذا نوع من الوقف الأهلى الذى هو عند الفقهاء : حبس العين والتصدق بمنفعتها على معينين من ذوى قرابة الواقف أو غيرهم داخل تحت عموم مطلق الوقف كما سيأتى بيانه . وفي رواية أيوب وغيره أنه حين نزلت [ لن تناولوا البر ] حتى تنفقوا مما تحبون [ جاء زيد بن حارثة بفرس له كان يحبها ، فقال : يارسول الله هذه في سبيل الله ، ففعل النبي ﷺ عليها أسامة بن زيد ، فكان زيد يجد في نفسه ، فلما رأى النبي ﷺ ذلك منه قال إزاله لما وقر في صدره : أما الله تعالى فقد قبلها .

وفي هذا دلالة على جواز وقف الحيوان ، وأنه من البر المحمود كما في حديث البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه ﷺ قال « من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا وتصديقا بوعده ، فان شبعه ، وريه ، وروثه ، وبوله في ميزانه يوم القيامة » . وفي رواية عبد الله بن عمر خطرت هذه الآية [ لن تناولوا البر ] حتى تنفقوا مما تحبون [ فتذكرت ما أعطانى الله فلم أجد شيئا أحب إلى من جاريتى

أميمة فقلت : هي حرة لوجه الله تعالى ، فهذا ونحوه يدل دلالة ظاهرة على اعتبار العموم ، وأنه من الأدلة الشرعية التي يستنبط منها أحكام الدين ، وأن الآية المذكورة ، بل وسائر الآيات المتقدمة شاملة لكل ما يخرج على وجه القرينة إلى الله تعالى وقفا أو عنقا أو غيرهما . وظاهر أن الخبر في الآية بمعنى الأمر : أى أنفقوا مما تحبون كي تنالوا البر ، والمراد البر الكامل ، والإفصل البر ينال بالانفاق مطلقا كما يشير إليه قوله تعالى [ وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ] والبر اسم جامع لأنواع الخير والطاعات المقرّبة إلى الله تعالى ، ويطلق على الاحسان وكمال الخير ، والمعنى : لن تصيبوا بر الله تعالى بأهل طاعته : أى إحسانه عليهم ، وكمال الخير لم حتى تنفقوا مما تحبون ، وكان السلف رضى الله عنهم إذا أحبوا شيئا جعلوه لله تعالى .

## الاستدلال على أن صنيع أبى طلحة محمول على الوقف

وإنما كان صنيع أبى طلحة محمولا على الوقف كما فهمه العلماء دون التملك مع أن قوله : وأنها صدقة لله أرجو برّها وزخرها عند الله ، وقوله عليه السلام « أرى أن تجعلها في الأقربين » كما يحتمل الوقف يحتمل التملك ، فيكون صدقة عامة لاوقفا ، لأن الصحابة رضى الله عنهم فن بعضهم علموا إذ ذاك وقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف كما يؤخذ من استدلال العلماء بقول أبى حنيفة رضى الله عنه بعدم لزوم الوقف بما روى أن حسان بن ثابت رضى الله عنه باع نعبيه من وقف أبى طلحة .

ومن جواب الجمهور القائلين بلزوم الوقف بما ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا على حسان فعله هذا ، فإن إنكارهم عليه إنما هو لعلمهم عن أبى طلحة وقف هذه الأرض ، وهذا العلم لايزال موروثا بالمدينة إلى وقتنا هذا ، واستدلال أصحاب أبى حنيفة على رأيه بما ذكر ، وهم من كبار

الصدر الاول ، وأبو حنيفة رضى الله عنه من التابعين دليل واضح على أن صنيع أبى طلحة محمول على الوقف ، وأنه لا نزاع فيه عندهم كما هو كذلك عند غيرهم ، وإنما النزاع فى لزومه وعدم لزومه كما سيأتى .

على أن الحوائط والصور والأرضين إذا جعلت صدقة ، أوفى سبيل الله تعالى كما صنع أبوطلحة كانت ظاهرة فى الوقف دون التملك ، فتحمل عليه ما لم يعلم أنه أراد بها التملك كما ذكره الامام ابن عرفة قهلا عن العلامة الباجى من أئمة المالكية حيث قال : ان لفظ الصدقة ان أريد به تملك الرقبة فهو هبة ، وان أريد به معنى الحبس فهو كلفظه . ابن شاس ، وان أريد به أحدهما فهو محمول على الحبس ، وأبوطلحة رضى الله عنه لم يعلم عنه أنه أراد التملك ، بل الذى علم عنه خلافه ، لما عمت أن الصحابة فى بعدهم رضى الله عنهم كانوا يعلمون وقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف ، والناس من بعدهم على ذلك فلا بد أن يكونوا قد سمعوا من أبى طلحة أو عنه أنه وقف هذه الأرض ، وفشا ذلك بينهم ، وتوارثه الناس خلفا عن سلف ، أو احتفت به من القرائن ما أوجب هذا العلم المتواطىء بينهم . وقد نصّ الفقهاء على أن الوقف مما يثبت بالإشاعة والسماع .

على أن صيغة الصدقة إذا قيدت بالسبيل تفيد الوقف . وقد روى عن أبى طلحة أنه قال : وانها صدقة فى سبيل الله ، فقول بعضهم فى توجيه بيع حسان حصته من هذا الوقف : إن أباطلحة لم يقفها ، بل ملكه إياها ، إذ لا يسوغ بيع الموقوف ، أو أن أباطلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج : رجم بالغيب لادليل عليه ، كيف والفقهاء والمحدثون قد استدلوا بصنيع أبى طلحة ، وإقرار النبى ﷺ له ، على أن الآية المذكورة شاملة لحكم الوقف . بل قولهم لحسان : أتبيع صدقة أبى طلحة واجابته لم بقوله : ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم ؟ ظاهر فى أن يبعه رضى الله عنه كان

اجتهادا منه في تقدير منفعة هذا الوقف ، فرأى أن يبعه بهذه القيمة خير من بقاءه وقفا ، تعويلا على أن القصد من الوقف المنفعة ، وهي في هذا البيع أرجح منها في الوقف . وقد أنكر عليه الصحابة رضوان الله عليهم فعله هذا .  
ونقل صاحب الفتح عن أخبار المدينة أن ثمن حصّة حسان هذه بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية رضى الله عنه ، وظاهر أن بيع الموقوف عليه للوقف سواء كان عمدا أو خطأ في الرأي لا يؤثر في وقفيته ولا في اشتهاؤه .  
وقدّم أن أبطلحة لم يعين جهة المصرف في صيغته ، بل قوض ذلك للنبي ﷺ فعينها له إجمالا ، وبأمر أبطلحة تعيينها تفصيلا .  
وعليه فهذا الوقف باعتار صيغته وصدوره من عاقده وقف مبهم ، وباعتبار بيانه وقف أهليّ معين تعلق بجهة برّ تحتل الاقطاع .

## حكم الوقف أهليا او مبهما

وحكم الوقف الأهلي إذا انقطع أهله أن يعود إلى جهة برّ لا تنقطع كالفقراء والمساكين ، أو إلى ما اعتيد صرف الأوقاف فيه ببلد الواقف من وجوه البرّ كالساجد والقناطر والربط كما ذكره المالكية في مبحث الوقف المبهم ، وهو ما لم يعين مصرفه كقوله : دارى حبس أو صدقة في سبيل الله ، فإن ذلك عندهم وقف مؤبد لا يرجع ملكا ، بل يصرف ريعه فيما الغالب صرف الأوقاف فيه ، وإلا فالفقراء والمساكين كما حكاه عياض عن مالك ، وسيأتى عن الحنفية أن الوقف الذي ذكر فيه لفظ الصدقة ولم يعين الموقوف عليه من قبيل الوقف المؤبد معنى ، وهو صحيح جائز عندهم بلا خلاف ، وقد صرفه أبو طلحة بارشاد النبي ﷺ في الأقربين ، فيؤخذ منه أن الوقف المبهم صحيح ، وأنه يتم بقول الواقف : جعلت هذا وقفا كما ذكره صاحب الفتح وغيره ، وأنه يجوز صرفه أولا في جهة برّ تحتل الاقطاع ، أو في معين ثم من

بعدهما ينول إلى جهة برّ لا تنقطع كالفقراء ، ولا يتعين لأوّل وهلة أن يكون في جهة برّ لا تنقطع ، فان قوله ﷺ لأبي طلحة : « أرى أن تجعلها في الأقربين » صريح في ذلك ، وليس الغرض منه ألا يكون في غير الأقربين : بل المراد أنهم الأوّل بالبداة بهم في مصرفه ، إذ لا وجه لقصره عليهم ، وهو في ذاته شامل لهم ولغيرهم ، وكأنه ﷺ قال لأبي طلحة : أرى أن تبدأ بجعلها في الأقربين ثم من بعدهم جهة برّ لا تنقطع مع جواز صرفها من أوّل وهلة لهذه الجهة ، لأن صيغة الوقف المبهم لكونه مؤبدا ، والأصل في الوقف التأيد تقتضى الصرف لجهة مستديعة بداء أو نهاية ، فإذا قال الواقف : دارى صدقة موقوفة لله تعالى فكأنه قال : دارى صدقة على الفقراء والمساكين ، وعلى قرابتي ثم من بعدهم للفقراء والمساكين إلى غير ذلك مما يصحّ حلّ ألهمهم عليه وصرفه إليه . وفي وقف أبي طلحة حصل تعيين الجهة الموقوف عليها بإرشاد النبي ﷺ لمرجح رآه إذ ذاك يدلّ على أولوية القرابة دلالة واضحة ، وبعد اقتراضها يصرف الربع لما اعتيد صرف الأوقاف فيه ، وإلا للفقراء والمساكين . وفي شرح الامام أبي عبد الله محمد بن خلف الأبي المالك المتوفى سنة ٨٢٧ على صحيح مسلم انصه : وفي المدونة ومن قال : دارى حبس ولم يزد فهي للفقراء إلا أن يرى لذلك وجه تصرف فيه ، مثل أن يكون موضع رباط كالاسكندرية ، وجلّ ما يحبس الناس فيها في السبيل فيجتهد في ذلك الامام . ولما ذكر اللخمي قول مالك هذا قال : وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة « اجعلها في الأقربين » انتهى .

وبالجملة فوقّ أبي طلحة أصله الآية الشريفة ونحوها ، وإن كان مبهما فقد اتصل به من البيان ما يجعله كالمعين أصالة ، بل هو أمّ وأكل \* والحق في الوقف المبهم الذي لم يذكر فيه الموقوف عليه لامن

الوقف ولا من فوّض إليه أنه صحيح جائز لقول المدونة المذكور ، ولقياس على الوصية التي اقتصر فيها على ذكر الموصى به كما لو قال : أوصيت بثلاث مالى مثلا ، ولم يذكر الموصى له فإلها صحيحة ، وتصرف للفقراء جملا على العالب فى الوصايا ، والوقف المبهم كذلك له محمل يصح أن يصرف إليه . وهو ما تصرف فيه الأوقاف غالبا ببلد الوقف ، أو للفقراء والمساكين ، فوجب إلحاقه بالوصية المذكورة دون البيع الذى لم يذكر فيه ركن المشترى لوجود المحمل فى كل من الأوقاف والوصايا دون البيوع .

وبتقرير الاستدلال بالآية والحديث على هذا الوجه يعلم أن الآية الشريفة من الأدلة العامة الشاملة للوقف والعق قطعا ، وأن الاستدلال بها مع حديث أبى طلحة على أن الوقف مطلقا من القرب الدينية صحيح لإشكال فيه ، فيجب اتباعه لافرق بين وقف أهلى وخيرى . على أن من وقف على مقاصد التشريع الدينى وأصوله وأحاط بمحاسن الوقف وأغراضه لايسعه إنكار أن الوقف مطلقا من أفضل القرب الدينية .

## بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد

وكذلك يعلم من استقراء موارد الشريعة الفراء أن الشيء إنما يطلب بدليله وجوبا أو ندبا إذا ترجحت مصلحته على مفسدته ، كما أنه يمنع كذلك تحريما أو كراهة إذا ترجحت مفسدته على مصلحته ، وليس لزاما فى طلبه ألا تكون فيه مفسدة أصلا ، ولا فى منعه ألا تكون فيه مصلحة أصلا : إذ الخير المحض والشر المحض لا يكاد يوجد فى هذه الدار ، سنة الله فى خلقه [ولن تجد لسنة الله تبديلا] ومنه يعلم أن ما يوجد فى الوقف أهليا أو خيريا من مفسدة مرجوحة لا يخرجها عن أصل وضعه ، وأنه من القرب المشروعة ، وأولى من ذلك ما لو عرض لبعض جزئيات الوقف أهليا أو خيريا من المضار

والمفاسد ما يوجب منعه أو كراهته ، فإن ذلك خارج عن طبيعته علرض له بعد وضع حكمه وحكمته . وقد نصّ علماء الأصول على أن الحكم الكلي المشروع لدليله لا ينقض بجزئى يخالفه ، لأن كليته مقيدة بالخلق عن العوارض ، وإن ورد مطلقا ، والأوامر والنواهي الشرعية إنما تتعلق بكليات أفعال المكلفين لتسرى أحكامها إلى الجزئيات الخالية من الموانع . ألا ترى أن الشارع أمرنا بالأكل والشرب لإقامة البنية والقيام بالأعمال المطلوبة منا ديننا ودنيا حسب الحاجة وما تقتضيه المصلحة ، فإذا عرض لذلك ما يوجب منعه أو كراهته لأى سبب من الأسباب الخارجة فذلك لا يخرج عن أصل وضعه .

والشرعية الغراء لم تترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدرها الأهواء والشهوات فى أحكام الله تعالى كما تخاطب العقول ، بل وضعت لها موازين ، وأقامت لها أعلاما ودلائل يهتدى بها لأسرار تشريعه من لطف ذهنه واستقام فهمه .

وأما الرجم بالظن فى تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها فى أحكام الله تعالى فليس من الدين فى شيء ، وخطره على التشريع عظيم ، وضرره بالناس جسيم ، فكيف يترك أمره للعامة ، أو يسوغ للخاصة الخوض فيه بدون تلك الموازين ؟ وهذا مجال واسع للاجتهاد والاستنباط ، قد جرى فيه الأئمة والمجتهدون أشواطا بعيدة خدموا فيها الاسلام والمسلمين ، وحققوا أصول الدين ، ورسموا لمن بعدهم قواعد الاستنباط على النهج القويم ، يعرف ذلك من درس كتب الأصول والفروع ، وعالج الفقه والاستنباط فى الحوادث والوقائع ، وليس فى الأمر جزاف ، وحينئذ لا ينبغي لأحد أن يشك فى اعتبار العمومات ، وأنها من أدلة الأحكام ، وأن الوقف مندرج فيها أهليا أو خيريا ، وأن له مصالح ومفاسد أو ما الشارع إليها ، وأدبرت أحكامه عليها كسائر أفعال المكلفين .

وأى باحث منصف عرف مقاصد الشريعة ونصوصها ، وبحث عن الوقف من الوجهة

الدينية أو الاجتماعية على هذه القواعد العامة ، والموازن القيمة لايجد حكمه منصوفاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأنه قربته من القرب الدينية ذات المصالح الهامة ، كيف وآيات التصديق والاتفاق فيهما أكثر من أن تحصى ، والوقف أولى باندراجة في عمومها ، وقد فهم أبوطلحة وغيره من كبار الصحابة اندراج الوقف ونحوه في عموم الآية الشريفة لأوّل وهلة بدون تأمل ، والنبي صلى الله عليه وسلم أقرهم على ما فهموا وبين لهم ما أجلاوا ، وأقوال العلماء قاطبة جاءت وفق هذا البيان فلما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا \* وأنزلنا إليك الذكريتين للناس مانزل إليهم ] .

وقد بين ﷺ أن صورة الوقف كصورة العتق مرادة من الاتفاق المطلوب في الآية ، فأصبح عموم الاتفاق بهذا البيان شاملاً لهاتين الصورتين شمول النصّ لعنايه بعد أن كان بدون هذا البيان ظاهراً فيه ، وكتب الشريعة مشحونة بالنصوص الدالة على أن الوقف مندوب إليه ، وأنه من الموساة التي رغب الشارع في فعلها ، وأنه سنة قائمة بعمل بها رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده ، وأن الأصل فيه هذه الآية [ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون ] وما مثلها من الآيات الدالة على طلب الاتفاق في سبيل الخير ، وقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم » الحديث ، فإن الصدقة الجارية فيه محمولة عند العلماء على الوقف إلى غير ذلك مما تضمنته تلك الكتب من أقوال الله وأقوال رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب .

فما على المسلمين إلا أن يتبعوا ما في هذه الكتب ، وآية الاتباع تنهاهم عن مخالفته [ يا أيها الذين آمنوا لا تقفوا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم ] .



## أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

ومما نضمته هذه الكتب أيضا أن النبي ﷺ وقف وتصدق بسبع حوائط : بساتين معروفة بأسمائها بالمدينة بعد قفوله من غزوة أحد كما ثبت ذلك في كثير من الأحاديث بعدة طرق يقوى بعضها بعضا ، وأمر به عمر بن الخطاب في حديثه المشهور المروى في الصحيحين وباقي الكتب الستة بعدة أسانيد . وتصدق أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعائشة وأسما بنت أبي بكر وأمّ سلمة وأمّ حبيبة وصفية بنت حيي وسعد ابن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله ابن الزبير وأبو طلحة ، وكثير من الأنصار والمهاجرين ، وكل هؤلاء من الصحابة الأجلاء ، وتصدق التابعون بعدهم بصدقات لاتحصى كثرة ، واستمر العمل على ذلك يتوارثه الخلفاء عن السلف إلى عصرنا هذا كما ذكره الخصاص وغيره ، وكفى هؤلاء حجة وقدوة ، وكان كثير من هذه الأوقاف على النرية وذرى القربى ، ومن ذلك وقف عمر بن الخطاب ، ووقف أبي طلحة السالف الذكر ، ومنه وقف عثمان على ابنه أبان ، ووقف الزبير بن العوام على ولده وزيد ولده ، وعليّ أعقابه . وحقيقة الوقف : وهو حبس العين ، والتصدق بالمنفعة يشمل الوقف على النرية وغيرها ، فان التصدق كما يكون على ذوى البعدى يكون على النرية وذوى القربى : بل ذوى القربى أولى من غيرهم كما وردت به الأحاديث الصحيحة .

## بيان مشروعية الوقف ومحاسنه

وبالجملة فالوقف بجميع أنواعه أهليا أو خيريا مطلوب شرعا لاندراجہ بلا مرأى في العمومات كما أسلفنا ، ولثبوتہ بالسنة الفعلية والسنة القولية ، وهما

سواء في أصل الدلالة على الطلب ، وثبوتها باجتماع الصحابة العمل وإجماع من بعدهم من الأئمة على جوازها ، وأنه من القرب الدينية كما أنه ثابت بالقياس . ومن جهة المعقول لما فيه من المحاسن التي أشرنا إليها فإنه صدقة جارية ، وحسنة دائمة تدرّ الخير على الواقف والمستحقين دواما بلا انقطاع ، وتجزئ بالثبوت من الله تعالى في الآخرة والأولى ، وتقي الفقراء والمعوذين وأبناء السبيل وأشباههم شرّ الاستجداء ، والتسكف وتعمير بيوت الله ، وملاجئ المرضى واليتامى والهجرة ، ومعاهد العلم والتعليم ، وتحفظ الأموال من الضياع والتبديد وقضرب على أيدي العابثين بالمال التالف والجديد إلى غير ذلك من المحاسن التي لا يحجدها أحد ، ولا يعارضها دليل أوسد .

فهل بعد هذا يصحّ أن يقال : ان الوقف الأهلي ليس من الدين في شيء إذ لم يأت به نصّ من القرآن الكريم ، ولم يشرحه حديث صحيح : اللهم إلا أن يكون القائل بذلك سبق إلى ذهنه اعتبار مضارّ الوقف ومفاسده العارضة لبعض أحواله بمثابة مضارّ الشيء ومفاسده التي تكون أثرا من آثار ذاته ، أو اغترّ بسفسفة بعض الناقدين لأحاديث الباب ، نفى عليه اندراج الوقف مطلقا في عموم الآيات وأحاديث الصدقات ، ولكن عهدنا بحضرة القائل أنه بعيد عن هذا وذاك : وإنما هي عثرة جواد ، أو غفوة زند وقاد .

### الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا يحتمل

ومن ذلك تعلم أن الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا يحتمل كالتقوانين واللوائح والمنشورات التي توضع لمصالح جماعة مشتركة في عمل يخصهم أو يعيهم وغيرهم بل هو عمل خاص ذو حقيقة شرعية تعلق بها خطاب الشارع في آيات كثيرة وأحاديث صحيحة ، على أننا لو سلمنا أنه نظام مدني فهو كسائر المعاملات المشتركة بين الأئمة كالبيع ، والشراء ، والاجارة ، والجمالة ، والهبة ، والوصية ،

والصدقة العامة ، والنظم التي من هذا القبيل لا تخرج عن كونها من أفعال المكلفين التي يتعلق بها الحل والتحريم ، لا يجوز التغيير والتبديل فيها إلا بما يوافق أحكام الدين .

وأما نظم الوثائق وشروط المعاملات والعقود التي يتعامل بها بين الناس اليوم للتوثيق ورفع النزاع فمع كونها لا تخالو من بنود تحرّمها الشريعة بتاتا ، فظاهر أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا ليس من هذا القبيل ، ووثائقه وتحرير حججه يجب أن تكون وفق توقيعه مستوفيا للشرائط والأركان حسب أوضاعه الشرعية ، وإذا اشتملت على شرط محرّم لا يجوز العمل به .

وبالجملة فالشريعة الاسلامية قد تكفلت بنظام أعمال الانسان وقفا أو غيره : افرادية أو اشتراكية ، مدنية أو مدنية ، فقد بينت أعمال الانسان الافرادية المتعلقة بمصالح شخص واحد لتطهير نفسه عن أدراخ الرذائل ، وتكميلها بأنواع الفضائل ، وذلك ما يسمى في الحكمة العملية بعلم تهذيب الأخلاق ، كما بينت أعماله الاشتراكية المتعلقة بمصالح أهل بيته ، وما يملكه من نشبه وخدمه من حيث التربية والنظام ، وتدير وسائل المعيشة ومرافق الحياة على اختلاف وجوهها ، وذلك ما يسمى : علم تدير المنزل ، وكذلك بينت أعماله الاشتراكية المتناولة لعشيرته وأهل مدينته ومن له عليهم نفوذ الأمر وكال السلطان من حيث سياستهم والقيام على أمرهم بما يعود على المجموع بالسعادة والرفاهية ، وذلك ما يسمى بعلم سياسة المدينة ، كل ذلك تكفلت به الشريعة الغراء على أوضح وجه وأدق بيان ، يعلم ذلك من راض نفسه على فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتلقاها بقلب سليم ، وبصيرة نافذة .

ولاشك أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا ضرب من المعاملة بين الواقف

أو الناظر ، وبين المستحقين : بين الشارع حكمه وأركانه وشروطه قولاً وعملاً كما بين البيع والقرض مثلاً ، وأن ماتوفرت أركانه وشروطه كان صحيحاً ، وما لم يكن كذلك كان فاسداً . ونظرة واحدة في آية من كتاب الله تعالى ترشدنا إلى أن الشريعة لم تترك نظام التوثق في العقود ، ومنها عقود الوقف ، بل أشارت إليه فيما جاء في بيان أحكام الحقوق المؤجلة ، وعقود المداينة حيث قال تعالى [ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب ولجلل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا ينحس منه شيئاً فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يعلّ هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداها الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تساموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلك أمضى عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد . وإن فعلوا فانه فسوق بكم واقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم ] . وقد كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقف ثمغ وأشهد عليه في يوم مشهود كما سيأتي .

فهل بعد هذا النظام المتعاقب بالحقوق المؤجلة في نحو البيع والقرض نظام يتبع في التوثق وضبط الحقوق ، ورفع النزاع . ومن تأمل دلالة قوله : [ وليكتب بينكم كاتب بالعدل ] ، وما تشير إليه دلالة النص حيث أفهم اشتراط الفقهاء في الكتاب ، لأنه لا يقدّر على التسوية في الأمور الخطيرة إلا من كان قميهاً : ولهذا استدلت بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق في الحقوق إلا عارف بها عدل مأمون . ومن لم يكن كذلك يجب على الامام أو نائبه

أن يمنع لئلا يقع الفساد ، ويكثر النزاع ، والله لا يحبّ المفسدين . وقوله تعالى [ ولئلا يذوق عليه الحق وليتق الله ربه ] الآية حيث شدّد في تكليف المولى بجمع فيه بين الأمر بالاتقاء والنهي عن البخس لما فيه من السواحي إلى المنهي عنه : فإن الإنسان مجبول على دفع الضرر عن نفسه ما أمكن . من تأمل في ذلك عرف أن هذا النظام أصل عظيم في الاحتياط في المعاملات وأن الواجب التحرّى في وضعها ، واتخاذ الوسائل المؤدّية إلى حفظ حقوقها ، وأنه إذا تسرّب إليها من المضارّ لا ينزع إلى إبطالها فإن ذلك لا يجوز : والله يقول في كتابه العزيز [ ولا تبطلوا أعمالكم ] بل حافظوا عابها وادروا عنها ما يؤدّي إلى تعطيلها ، وعدم الانتفاع بها ، والوقف من هذا القيل ، بل أجدر بالدخول في عدادها .

فلا يجوز قضه وإبطاله : نعم إن الوقف مطلقا كسائر الصدقات فتعريبه أحكام أخرى غير النذب لأسباب عارضة كما يشير إليه قوله تعالى [ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ] : وقوله تعالى [ ولا تبموا الخيت منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه ] وقوله تعالى [ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والأذى ] : أى لا تبطلوا ثوابها بأحد هذين الأمرين ، وليس المراد لا تبطلوا نفسها : إذ لا يمكن توجه الإبطال بذلك إلى نفس الصدقة لأنها قد ثبتت في الواقع فلا يعقل إبطالها ، ومع ذلك فالأصل فيها النذب لأنه تعلق بها مجردة عن اقترانها بتلك العوارض . وقد نص الإمام الشاطبي في موافقاته على أن اقتضاء الدليل للحكم بالنسبة إلى محله على وجهين : أحدهما الاقتضاء الأصلي قبل طرؤ العوارض ، وهو الواقع على المحل مجردا عن التوابع والاضافات كالحكم باباحة الصيد والبيع والاجارة وسنّ النكاح ، ونذب الصدقات وما أشبه ذلك . والثاني الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات كالحكم باباحة النكاح لمن لا أرب له في الفساة

ووجوبه على من خشي العنت ، وكرهاته الصيد لمن قصد به اللهو ، وكرهاته الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الأخبثان ، ومن هذا الأصل أخذ الفقهاء قولهم : الأصل في النكاح مثلا التدب ، وقد تعثر به الإباحة والوجوب والحرمة والكرهات ، ولا شك أن الوقف أهليا أو خيريا من هذا القبيل لأنه صدقة جارية ، والأصل في الصدقة مطلقا التدب ، وقد تعثر به أحكام أخرى كالنكاح ، والكل من أحكام الدين ، وليس فيه نسخ أو فسخ ، ولوقيل بدلا عن هذه الضجة الواسعة والصراخ العالي : ان الوقف الأهلي وان كان من الدين كالوقف الخيري الا أنه قد طرأ عليه في هذه الأزمنة ، بل من عهد بعيد ما أوجب منعه أو كراهته ، فلا يجوز الاقدام عليه ، وليس للمحاكم أن تقبله أو تسمع الاشارة فيه الا اذا استوفى شروطه لكان له وجه ، ولكن ذلك لا يفيد القائل بمحل الوقف المعتود فضلا ، ولا بتغير حكمه الأصلي الى حكم آخر ، لأن ما عول عليه في ذلك ، وفي قوله : ان الوقف الأهلي ليس من الدين من المضار ليس مرتبا على نفس الوقف ولا على غرض الواقف ، وإنما هو راجع إلى أمر خارج عنهما لاعلاقة له بالوقف ولا بالواقف كأطباع القوام ومطالبة القضاة ومساءة المستحقين ونحو ذلك ، وقد عرفت أن ما يناط به الأحكام الشرعية من المصالح والمفاسد لا تستقل به عقول البشر ، ولو وكل تقديره اليهم لما أمكن ضبطه ، ولا خلوص كونه مصلحة أو مفسدة ينبني عليه أحكام التشريع وقد تكفل علم الأصول بضبطها وبيان أنواعها حسب ما أومأ إليه الشارع

وهي العموم فالعبرة بما هو المصالح والمفاسد التي اعتبر نوعها شرعا ، وقد اتفق من يعتد به من العلماء على أن القياس الذي يستنبط منه الحكم الشرعي لا يصح بمجرد وجود المصلحة : بل لابد من وجود علة مضبوطة يدور عليها الحكم ويكون مناطا لشرعه فلا يقاس مقيم به حرج على المسافر أيا كان في رخصة الصلاة والصوم : فان دفع الحرج مصلحة الترخيص ، لاعلة القصر

والافتقار ، وإنما العلة هي السفر ، وكثيرا ما تشبه المصلحة بالعلة فيقع الخطأ في القياس ، ولذلك قالوا : لو فرض أن انسانا لبس الصوف الرفيع الذي هو أعلى وأغلى من الحرير أو استعمل أواني الياقوت الذي هو أئمن وأغلى من الذهب والفضة فإنه لا يكون آثما بنفس هذا الفعل ، بخلاف من لبس الحرير أو استعمل أواني الذهب والفضة . فتأمل في هذا الأصل ينفعك في مواضع كثيرة من أحكام الدين ، ويمنعك من النزوع الى التغيير والتبديل .

## الخلاف في لزوم الوقف

لاخلاف بين الصحابة والأئمة والفقهاء في صحة الوقف وجواز أهله أو خيريه ، وأنه نوع من أنواع البر والصدقة ، كما لاخلاف في لزومه حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث إذ أحكم به حاكم شرعي ، وأخرجه الواقف مخرج الوصية كما لو قال : إذا مت فقد جعلت دارى أو أرضى وقفا على كذا كما قال الامام الترمذى وغيره . وإنما الخلاف في لزومه في غير هاتين الحالتين : فذهب جمهور الأئمة إلى لزومه كالنذر يلزم به ماندب فلا يباع ولا يوهب ولا يورث . وذهب الامام أبوخليفة إلى عدم لزومه ، وخالفه في ذلك أصحابه ، ونص علماء مذهبه : ومنهم أهل الاجتهاد والترجيح على ضعفه ، وأن الرأى قول عامة العلماء ، وأن الامام محجوج بالأحاديث والآثار المتضافرة على خلاف رأيه

## أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف

منها ما روى من إنكار الصحابة رضى الله عنهم على حسان بيع نصيبه في وقف أبى طلحة رضى الله عنهما ، فإنه كما يدل على صحة الوقف مطلقا يدل على لزومه : إذ لو كان غير لازم لما أنكروا عليه .

ومنها ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : ان عمر بن الخطاب

أصاب أرضاً بخير فأثنى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال يا رسول الله : انى أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منها فأتأمرنى به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها : قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وتصدق بها على الفقراء ، وفى القرى ، وفى الرقاب ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، والضيف ، لاجناح على من وليها أن يأكل بالمعروف ، ويطم غير متمول . وفى رواية فتصدق بها عمر غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث . وفى رواية البيهقي أنه ﷺ قال « تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » . وفى رواية : فقال النبي ﷺ « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » . وهذه الرواية كرواية البيهقي تفيد أن عبارة : لا يباع ولا يورث من كلام النبي ﷺ ، وكذلك رواية صخر بن جويرية عن نافع قال : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كانت له أرض تدعى « ثغما » . وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر يا رسول الله : إني استفتت مالا وهو عندي نفيس أفأصدق به ؟ قال : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وفى بعض الروايات بعد قوله « ولا يورث حبس مادامت السموات والأرض » . وهذا يفسر حديث « حبس أصله ، وسبل ثمرته » كما ورد بهذا اللفظ فى رواية أخرى ، وإنما أبرزه ﷺ فى الرواية الأولى بصورة التخيير لظهور الباعث النفساني الذي تجلبى له ﷺ فى نفس عمر رضى الله عنه بالموافقة على إشارته ومقتضى أمره ، كيف وعمر رضى الله عنه أزهد الناس فى الدنيا وأولاهم بحمل أحب أمواله وأنفسها فى سبيل الله . وقد يقع مثل ذلك فى لسان العرب اكتفاء فى الطلب بمقتضى الجبلة الطبيعية ، أو البواعث القلبية .

وفى نيل الأوطار : للعلامة الشوكاني أنه : أى قوله « حبس » الخ بيان لماهية التحجيس الذى أمر به عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب ، وذلك



يستلزم اللزوم وعدم جواز التقص استلزاما لامرية فيه ، وعلى هذا المعنى حبس عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم . وقال الزبير بن العوام في صدقته على بنه : لا تباع ولا تورث ، وأن للردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها . فهذا يدل كغيره دلالة واضحة على أن الوقف من القرب الدينية ، وأنه صحيح لازم لافرق بين وقف أهلى أو خيرى .

### كتابة عمر بن الخطاب لصدقته وإشهاده عليها

وعن جابر بن عبد الله قال : لما كتب عمر بن الخطاب صدقته في خلافته دعا نقرا من المهاجرين والأنصار فأحضرهم وأشهدهم عليه فانشر خبرها : قال جابر فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشتري أبدا ولا توهب ولا تورث ، وعن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة قال : ما أعلم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين والأنصار الا وقد وقف من ماله حبسا لا يشتري ولا يورث حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد ساق البخارى حديث عمر رضى الله عنه تحت هذه الترجمة « باب الوقف كيف يكتب » : كما ساقه في موضع آخر تحت ترجمة « باب الشروط في الوقف » . وقد كتب عمر رضى الله عنه كتاب وقفه هذا بخط معقب ، وكان كتابا له مدة خلافته كما رواه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد ، والترمذى من طريق اسماعيل بن إبراهيم بن عليه : عن ابن عون أنه قال حدثني به رجل أنه قرأها في قطعة أدیم أحر : غير متائل مالا أى بدل غير متمول كما في الرواية الأخرى . واستنبط من حديث عمر : أن الوقف مشروع وأنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يصير ميراثا لأنه صار لله تعالى ، وخرج عن مالك الواقف . فهذا كله نص في خلاف مذهب الامام أبى حنيفة يترجح به قول الجمهور كما يترجح بغيره ،

وروى الامام أحمد بن حنبل عن ابن عمر قال : أول صدقة كانت في الاسلام صدقة عمر ، وقال الأنصار : أول صدقة موقوفة في الاسلام صدقة رسول الله ﷺ ( أرض مخيريق ) التي أوصى بها الى النبي ﷺ فوقها .

وعما يرجح به قول الجمهور أيضا كما في فتح القدير : أن الحاجة ماسة الى لزوم الوقف لحاجة الواقف لأن يصل ثوابه اليه على السوام ، وقد أشار الشرع الى أعمال ما يدفع هذه الحاجة كما روى السهقي بسنده الى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له » ، ولا طريق الى تحقق دفع هذه الحاجة ، واثبت هذه الصدقة الجارية الا لزومه . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان أبو يوسف يحيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر المروى عن ابن عون فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحدا خلافة ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به . فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لم يخالف فيه أحد ، وحديث ابن عون رواه البخاري وغيره . وقال القرطبي : رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت اليه ، وأحسن ما يعتذر به عن ردّه ما قاله أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره ، وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على صحة الوقف ومشروعيته حتى عدّه بعضهم إجماعا ، ولا فرق في ذلك بين كونه أهليا أو خيرا كما سيأتى في عدّ أغراضه المحموده .

### سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشأنه

وفي قول جابر رضى الله عنه : فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله ، وقول محمد بن عبد الرحمن وقد وقف من ماله ، وقول أبي طلحة : وإن أحب أموالى الى يرحاء ، وقول عمر رضى الله عنه : انى أصبت أرضا إلح إشارة الى أن سنة السلف في الوقف أنهم كانوا

يجبسون بعض أموالهم مما هو أحب إليهم ، ويقون أكثرها للحاجة ، وأحب الأموال أنفسهم ، والنفس أقلها ، وفي صحيح البخارى عن كعب بن مالك رضى الله عنه قلت : يا رسول الله ان من توبتى أن أنخلع من مالى صدقة الى الله والى رسوله ﷺ قال : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، قلت : فانى أمسك سهمى الذى بخير اه

وقد استدل بهذا الحديث على كراهة التصدق بجميع المال ، لأنه قد قد تدعو الحاجة الى ابقائه فيتضرر المتصدق بالفقر وعدم الصبر على الاضاعة ولئلا يفوته ادراك القرب الوقية التى تدعو الحاجة الى الانفاق فى سبيلها فان فى الأموال حقوقا كثيرة ينبغى أن تراعى فى الانفاقات المعاشية والتبرعات الخيرية كما يراعى حق الوقف ، وبذلك يتم نظام الحياة ، وتتوازن أعمال البر فى الأخذ بأطرافها حسبما ورد به الكتاب والسنة ، واقتضته مصلحة المسرين ، وميسرة المتصدقين ، وعلى ذلك جرى خلف الأمة أيضا ، فانك لاتكاد ترى انسانا يحبس جميع أمواله إلا نادرا ، ومن فعل منهم ذلك ومات أوبقى على قيد الحياة أدركه أسف عظيم . وتقدمت الأحاديث الدالة على أنهم كانوا يحبسون أنفسهم أموالهم ، وأحبها إليهم ، وآية [ لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ] ظاهرة فى كلا الأمرين : وقف البعض ، ووقف الأحب ومهما قلنا ان الوقف من أكمل وجوه البر ، وأكادنا أمره طبقا لما ورد فيه قولنا وعملا فلاننى به أن كل انسان مطالب شرعا بالوقف ولو استغرق جميع ماله ، أو أنه يطلب منه أن يستقصى جميع جهات البر فى وقفه ، ولو أدى ذلك الى ترك انفاق واجب أو مندوب ، أو الى اضرار بنفسه أو غيره ، وانما ذلك للتصدق حيث يترجع جانب الوقف على غيره ، وحيث ينطبق على موارد الشرع ومقاصده المحموده ، ونظام أنواع الانفاق وترتيبها على الوجه المطلوب مما يحتاج الى تحرر دقيق وتقدير صائب لا بد فيه من الرجوع الى ميزان الشرع الصريح ، والشرعية الغراء لم تهمل بيان وجوه الخير وأصناف البر ، وما ينبغى

أن يصرف ومالا ينبغي ، وما يقدم فيه الاتفاق على غيره وما يؤخر ، وليس في الأمر جفاف .

والى ميزان هذا التقدير يشير حديث الوصية ، وللوقف شبهة بها ، ففي صحيح البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال « جاء النبى ﷺ يعودنى وأنا بعمكة وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها قال : رحم الله ابن عفرأ ، قلت يا رسول الله أوصى بما لى كله ؟ قال لا ، قلت فالشطر ، قال لا ، قلت الثلث ، قال فالثلث والثلث كثير ، انك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يكفون الناس فى أيديهم ، وانك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة حتى اللقمة ترفعها الى فى امرأتك وعسى الله أن يرفعك فينفع بك ناس ويضر بك آخرون ، ولم يكن له إلا ابنة » ، وقوله ﷺ وانك مهما ألح علة للنهى عن الوصية بأكثر من الثلث ، وكأنه قيل : لا تفعل لأنك أن تدع ورثتك ألح ولأنك ان مت تركت ورثتك أغنياء ، وان عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك فى الحالين ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما : لو غرض الناس الى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث والثلث كثير أو كبير .

وانظر هل يستحب النقص عن الثلث أخذا من هذا الحديث . قال النووى : ان كان الورثة أغنياء فلا ، وان كانوا فقراء استحب . وقال ابن الصباغ : فى هذه الحالة يوصى بالربع فادونه . وقال القاضى أبو الطيب : ان كان ورثته لا يفضل ماله عن غناهم فالأفضل أن لا يوصى .

وبالجملة من تأمل فيما أشار اليه هذا الحديث ، وأمثاله وأقوال أئمة الدين فى هذا الموضوع ولاحظ أن الوقف من جملة التبرعات الدينية ، وأن له شها بالوصية عرف خطورة الوقف ، وأن له كسائر الصدقات المنسوبة حذا لا ينبغي أن يتجاوز الواقفون ، وذلك مما لا نزاع فيه كما لا نزاع فى أنه قرب من قرب الدين ينبغى أن يراعى فيه ما روى فى سائر التبرعات الدينية .

## رد القول بأن أبا حنيفة كان لا يجيز الوقف

وما قيل ان أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يجيز الوقف ، أو قال انه باطل لم يصح عنه ، وعلى تسليم صحة فقد نص قاضيهان وصاحب الذخيرة وشمس الأئمة السرخسى ، وصاحب الكافي ، والفتاوى الظهيرية ، وشرح القندورى ، وسائر علماء الحنفية على أن ظاهره غير مراد له ، والا لم يصح حكم الحاكم به ، ولم يتبع شرطه ، ولم يجز صرف غلاته ، ونصب القوام عليه مع أن الامام قائل بذلك كله ، وإنما مراده أنه غير لازم مع كونه صحيحا جائزا . وفي البحر الرائق أنه لم يقل أحد بعدم صحة الوقف ، والالزم أن لا يصح الحكم به . وفي أفتح الوسائل لقاضى القضاة العلامة الطرسوسى الموفى سنة ٧٥٨ هـ نقلا عن قاضيهان : كان أبوحنيفة لا يجيز الوقف ، وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال : عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف ، وليس كما ظن ، بل هو جائز عند الكل ، إلا أنه عند الامام يجوز جواز الاعارة ، والناس لم يأخذوا بقول الامام فى هذا للأثر المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والخانات وأولها وقف الخليل عليه السلام اهـ

وفى مبسوط السرخسى مثل ذلك ، وستأتى أدلة قول أبي حنيفة بعدم اللزوم ، وجواب الجمهور عنها ، وذلك مما يدل على أنه قائل بصحة الوقف وجوازه ، وتقديم أن أبا يوسف كان يقول أولا بقول الامام بعدم اللزوم ، فلما حج مع هرون الرشيد ، ورأى وقوف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع فأفتى باللزوم ، وفى الفتاوى الظاهرية ، وقد استبعد محمد صاحب الامام قول أبي حنيفة فى الكتاب وسماه تحكما على الناس من غير حجة . وقال : ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس ، ولوجاز تقليد أبي حنيفة فى هذا لكان من مضى قبل أبي حنيفة أخرى أن يقلدوا .

وقال القرطبي : رادّ الوقف مخالف للإجماع فلا بلغت اليه ، ولوجاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة ، وحديث الصدقة الجارية دال على دوامه ، وعدم انقطاعه ، وكذلك الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين : منهم عمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وعائشة وحفصة رضى الله عنهم ، فانهم باشروا الوقف وهو باق والناس يتعاملون به من لدن رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وتعامل الناس به من غير تكبير حجة كما قال شمس الأئمة السرخسي وغيره ، ولا فرق في ذلك بين الوقف على النثرية ، وذوى القربى ، والموالى وغيرهم ، فان السكل من الخير والبر .

### تقسيم الوقف الى أهلى وخيرى اصطلاح حديث

وتقسيم الوقف الى أهلى ، وهو ما كان على جهة برّ تحتل الانقطاع عادة كالوقف على النفس والنثرية والأقرباء ونحو ذلك مما يخصى ، والى خيرى وهو ما كان على جهة برّ لا تحتل الانقطاع عادة كالفقراء والمساكين اصطلاح فقهي حدث أخيرا ، وحقيقة الوقف شاملة لهما شمول النوع لأفراده ، وكلاهما نوع من الخير والبر كما صرّحت به الآيات . والأحاديث ، وقد يجتمعان في وقف واحد بطريق الاشتراك أو المتعاقب ، وقد ينفرد الخيرى عن الأهلى كما ينفرد الأهلى عن الخيرى عند من لا يشترط التأييد لصحة الوقف . وعلى كل حال فكلاهما لازم ، واشترط المالكية الحوز في تمام الوقف معناه عندهم أنه اذا حبس الواقف في صحته ولوعلى الفقراء والمساكين ولم يحصل حوز عنه حتى حصل له مانع من فلس أو موت أو مرض متصل به فلغيرهم إبطاله وأخذه في دينه ، ولورثة إبطاله وإجازته ، وأما الواقف فليس له حق الإبطال ، فهو لازم بالنسبة إليه والى غير من ذكر كما لوحز عنه قبل المانع ، وأما من حبس في مرضه فكالوصية يخرج من الثلث ان كان لغبر وارث حصل حوز أم لا .

وإن كان لوارث بطل ولوحيز لأن الوصية للوارث منهي عنها شرعا ،  
وبذلك تعلم ما في قول بعضهم : إن الوقف قبل قبض الموقوف عليهم  
باطل عند المالكية

## أدلة القول بعدم لزوم الوقف

وأجوبة الجمهور عنها

ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى القول بعدم لزوم الوقف ، واستدلوا له  
بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال : لما نزلت  
آية الفرائض لاجبس بعد سورة النساء ، وفي رواية : لاجبس عن فرائض  
الله ، وبما روى أن حسان بن ثابت رضي الله عنه باع نصيبه من وقف أبي  
طلحة ، وبما رواه الطحاوي عن الزهري أن عمر قال : لولا أني ذكرت  
صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها . فان هذا يدل على أن الذي  
منع عمر من الرجوع في بيعها ليس وقفها بل ذكرها للنبي ﷺ فكره أن  
يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ، ومارواه ابن أبي شبة وأخرجه البيهقي عن  
شرحيق قال : جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحديس ، وفي رواية باطلاق الجبس .  
وأجاب القائلون بلزومه عن الأول كما في نيل الأوطار وغيره بأن في  
استداده عبد الله بن هبة عن أخيه ، ولا يحتج بهما لضعفهما ، وعلى تسليم  
أنهما من الثقات كما حكاه الامام العيني عن بعضهم ، فإن المراد من الجبس  
جبس المال عن وارثه ، وعدم اطلاقه إلى يده كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ،  
فقد كانوا يمنعون النساء والأطفال من الميراث ، ويقولون : إنما يرث من يحمل  
السلاح ، ويحكي النمار ، فأبطل النبي ﷺ ذلك بقوله : « لاجبس بعد  
سورة النساء » أي بعد أن أشرك الله تعالى الإناث مع الذكور ، والصغار مع  
الكبار ، وبين أنصباء الجميع ، فلا يجوز لأحد بعد ذلك أن يمنع وارثا من حقه  
الذي ثبت له في كتاب الله تعالى ، أو المراد بنى الجبس في الحديث المنع من تلك

الحبس التي كانت في الجاهلية المشار إليها في سورة المائدة بقوله تعالى [ ما جعل الله من بحيرة <sup>(١)</sup> ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ] وقصة ذلك معروفة مشهورة وهي التي جاء محمد عليه السلام يبيعها كما نص عليه الامام السافعي وغيره وسيأتي ، ولو فرض شمول الحبس المذكور للوقف فهو مخصص بالأحاديث الواردة في الباب كما خصص بالوصية باتفاق ، بل الوقف أولى بالتخصيص من الوصية لأنه تصرف مطلق في ملك نفسه حال حياته غير متوقف على قبول ، فلذا جاز ولزم للوارث وغيره ، بخلاف الوصية فانها تصرف في ملك الورثة الذي جعله الله تعالى حقا لهم بموت مورثهم فكان مقتضاه أن لا يجوز مطلقا لا لوارث ولا لغيره ، ولذا قيل : إن القياس يأبى جوازها ، لأنها تملك مضاف الى حال زوال الملك إلا أن الشارع أجازها كتابا وسنة لغير وارث في الثالث لحاجة الناس إليها لادراك ما فاتهم من التقصير في صالح أعمالهم ، فهذا القدر من الوصية الذي جاءت النصوص بجوازه مخصص لحديث « لا حبس بعد سورة النساء » أي بعد آية الموارث منها على فرض شمول الحبس له كما أن الوقف كذلك بل هو أولى منه بالتخصيص لما علمت ، وكذلك يخصص ما روى عن أبي بكر وعمر أنهما كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحل حتى تقبض فانه اذا صحَّ بحمول على صدقة التملك دون صدقة الوقف للأحاديث الواردة في هذا الباب ، كيف وقد حبس كل منهما على أولاده وأولاد أولاده المعدومين ، فاندفع ما يقال : كيف تجوز الصدقة لمن لم يكن موجودا من الأولاد وأولادهم فان ذلك تحكيم للعقل

(١) [البحيرة] التي يمنع درها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس [والسائبة] التي يسيبونها لأهلهم فلا يحملون عليها شيئا [والوصيلة] الناقة البكر تبكر في أول نتاج الابل بأثني ثم تنثى بعدها بأثني ليس بينهما ذكر ، وكانوا يسمونها الطواغيت ان وصلت احدهما بأثني ليس بينهما ذكر [والحام] حقل الابل يضرب الضراب المعداد ، فاذا قضى ضرابه دعوه للطواغيت وأعطى من الجمل فلا يحمل على ظهره شيئا ، وسمى الحام .



فيا لا مجال للرأى فيه مع النص ، وبهذا يجمع بين حديث الباب وأحاديث الوصية وبين حديث ابن عباس وماروى عن أبى بكر وعمر ، والقاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع بين الأدلة المتنافية لا يعدل عنه إلى الإلغاء .

وأجيب عن الثانى بمائت أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا فعل حسان رضى الله عنه كما رواه البخارى ، ورأى الصحابى اذا خالف فيه الجماعة لا يحتج به كما تقرر فى علم الأصول ، ومنه تعلم أن قول بعضهم : إن حسان رضى الله عنه انما باع حصته لأن أباه طلحة لم يقفها بل ملكها إيها ، وأن التصديق على المعين تمليك له ، وأن أباه طلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج رجم بالغيث لادليل عليه ، كيف وجواب حسان حين قيل له : أتبيع وقف أبى طلحة ظاهر فى أن يبعه كان من قبيل الرأى والاجتهاد حيث قال : ألا أبيع صاعا من تمر بصاع من دراهم ، والا لو كان كما قيل لأجاب بغير هذا . وفى فتح البارى كما رواه بعضهم عن أخبار المدينة أن ثمن حصة حسان بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية ، فلهذا رأى منفعه البيع أرجح فقده على الوقف ، واستدلال العلماء بحديث أبى طلحة فى مسائل الوقف وذكرهم له فى باب أكبر شاهد على ذلك ، والقول بأن الوقف على معين تمليك ضعيف لا يلتفت إليه بزاء قول الجمهور ، والكلام ليس فى جواز فعل حسان رضى الله عنه وعدم جوازه فانه بالنسبة إليه جائز لأنه صدر منه عن اجتهاد والمجتهد عليه أن يعمل برأيه وان كان خطأ ولكن لا يكون حجة على غيره بحيث يجوز تقليده . وعن الثالث بأن هذا الأثر منقطع ، لأن الزهرى لم يدرك عمر ، وأن ما يشعر به من جواز ردّه لا ينهض حجة بزاء أدلة الجمهور الكثيرة والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ، على أنه قيل ان الحديث منسكوك وكنز وبلية من البلايا كما ذكره الامام ابن خزم ، ويؤيده أنه لا يليق بمقام عمر رضى الله عنه أن يأتى بهذه العبارة الدالة على ندمه وأسفه على هذا التبرع الخيرى الموكول

الى رأيه واختياره مع رضا النبي ﷺ لفعله ، وكيف يقول على هذه الرواية مع ما جاء في حديث عمر نفسه من شرط التأيد ، ومع الرواية الأخرى : حبيس مادامت السموات والأرض . وعلى فرض صحة هذه الرواية فلا يصح الاستدلال بها على جواز الرجوع في الوقف بعد عقده لما رواه عمر بن شبة باسناد صحيح عن أبي بصير عن محمد بن عمر بن حزم أن عمر رضي الله عنه رأى في المنام ثلاث ليال أنه يتصدق بتمغ ، وفي مجمل البكرى أن تمغا موضع تلقاء المدينة كان فيه مال لعمر بن الخطاب ، فخرج إليه يوما ففاتته صلاة العصر فقال : شغلني تمغ عن الصلاة ، أشهدكم أنها صدقة ، فعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قول عمر رضي الله عنه : لولا أني ذكرت صدقتي الخ لولا أني وقتت بعد ذلك لذكرها له صلى الله عليه وسلم ، أي لو اتقني هذا لذكر لردتها أي لرددت ما أشهدت عليه انه صدقة ، لأنه ليس متعينا للوقف ، على أن الظاهر أن المراد بذكرها له الذكر المترتب عليه وقتها وقتا مؤبدا ، وليس المراد مجرد الذكر ، بل الذكر على هذا الوجه الذي وصل به الى هذه الغاية العظمى ، نعم يؤخذ من هذه الرواية على هذا الاحتمال المذكور جواز الرجوع في الصدقة المطلقة ولو أشهد عليها لأنها ليست وقتنا . وبتقدير الجواب على هذا الوجه تعلم ما ذكره العيني في هذا الموضوع انتصارا لقول أبي حنيفة بعدم لزوم الوقف حيث قال : والجواب عن حديث الباب أن قوله صلى الله عليه وسلم لعمر إن شئت حسنت أصلها وتصدق بها لا يستلزم اخراجها عن ملكه ، ولكنها تكون جارية على ما أجرأها عليه من ذلك ما تركها ويكون له فسخ ذلك متى شاء ، ويؤيده ما رواه الطحاوي وساق روايته ورد على ابن حزم بمثل ما رد ابن حزم على رواية الطحاوي ، فان هذا التأويل مع كونه غريبا في باب يكاد أن يكون غير مفهوم ، فهو كلام مروج لا يلتفت اليه ، وأبو حنيفة رضي الله عنه غني عن هذا الانتصار ، بل لا يرضاه وخصوصا بعد ما ثبت عنه أنه قال كسائر الأئمة : اذا صح الحديث فهو مذهبي

وقد صحّ حديث ابن عمر المذكور فهو مذهبه وإن لم يبلغه حديثه ، وعن الرابع بما ذكره ابن رشد في المقتدات معزّواً إلى مالك رضى الله عنه حيث قال : قيل لمالك ان شريحاً كان لا يرى الحبس ، فقال مالك : تكلم شريح ببلاده ولم ير المدينة فيرى آثار الأكار من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم وهمّ جراً إلى اليوم ، وما حبس من أموالهم لا يطعن فيها طاعن ، وهذه صدقات النبي صلى الله عليه وسلم سبعة حوائط .

ويذنبى للامّ أن لا يتكلم الا فيما أحاط به خبراً . وبهذا احتج مالك رحمه الله لما ناظره أبو يوسف بحضرة الرشيد فقال : هذه أحاس رسول الله ﷺ وصدقائه ينقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن . فقال أبو يوسف : كان أبو حنيفة : يقول انها : أى الأحباس غير جائزة : أى غير لازمة كما تقدم وأنا أقول انها جائزة فرجع في الحال عن قول أبى حنيفة الى الجواز اه . ونحوه للباحثى في منقاة قاتلا : وهذا فعل أهل الدين والعلم من الرجوع الى الحق حيث ظهر وتبين اه . وفي الأمّ للشافعى رضى الله عنه : قال لى بعض من يحفظ قول قاتل هذا انا رددنا الصدقات الموقوفات بأمر ، قلت له وماهى ؟ فقال : قال شريح جاء محمد ﷺ باطلاقه الحبس فقلت له أو تعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلاقها ؟ قال : لأعرف حبسا الا الحبس بالتحريم أى الحبس بالوقف الذى يحرم التصرف فيه فهل تعرف شيئاً يقع عليه اسم الحبس غيرها ؟ قال الشافعى فقلت له أعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلاقها وهى غير ماذهب اليه ، وهى بينة فى كتاب الله عزّ وجلّ . قال أذكرها ، قلت قال الله عزّ وجلّ [ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ] فهذه الحبس التى كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شرعهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ بأبطل الله إياها الى أن قال ولم يحبس أهل

الجاهلية فيما علمت دارا ولا أرضا تبرأ بحبسها وإنما حبس أهل الاسلام . فان قال قائل : هذا يحتمل ماوصفت ، ويحتمل إطلاق كل حبس ، فهل من خبر يدل على أن هذه الحبس التي في الدور والأموال خارجة عن الحبس المطلقة قيل نعم : أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جاء عمر إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله : انى أصبت مالا لم أصب مثله قط ، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل ، فقال رسول الله ﷺ حبس أصله ، وسبل ثمرته .

وبالجملة فالناظر في حقيقة الوقف والأغراض التي شرع لأجلها ، والأدلة القائمة على طلبه والترغيب في مثله ، وإيجاب الصحابة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين ، والعلماء المحققين ، يرى أنه لا مجال للاخذ بهذا الرأي المرجوح الذي ذهب اليه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه ، بل هو في حكم العدم بإزاء الراجح الذي تصافرت عليه الأدلة المذكورة ، وقد نص الحنفية أنفسهم على أن الفتوى على قول الصحابين بلزوم الوقف ، ولا شك أن صاحبيه وجهور الأئمة والعلماء من بعدهم أدري بطرق الترجيح والاستدلال من سواهم ، فلذلك قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار : فالحق أن الوقف من القربات التي لايجوز تقضها بعد فعلها لالواقف ولا لغيره ، وما هذه أول مسألة ضعف فيها قول الامام المجتهد ، وترجح خلافه بالدليل ، وخصوصا اذا كان الدليل مما يقول به ذلك الامام المجتهد . ومن استقرأ مواضع الخلاف بين الأئمة ، ومسائل استدلالهم ، وطرق الترجيح بين أدلتهم ، وقواعد الأصول لايجد في الأمر غرابة أو نبوءا عن القواعد العامة : وهذا نوع من البحث شاسع الأطراف عديد المسالك ، يعرفه من توفر على دراسة علم الأصول ، وعلم الخلاف ، وكتب السنة .

## قول أبي حنيفة اذا صح الحديث فهو مذهبي

على أن أبا حنيفة رضى الله عنه أول من قل من الأئمة : اذا صح الحديث فهو مذهبي ، واذا توجه لكم دليل فقولوا به ، وقد صح الحديث ، وتوجه الدليل على لزوم الوقف ، فوجب القول به ، واتباعه اتباع المذهب أبي حنيفة على هذا الأساس المعترف به عند الكل ، ولهذا صار القول بمجواز الوقف ولزومه ، وأنه من القرب المندوبة ، ومن العقود المقتضية للتأييد مطلقا في حكم المتفق عليه من سائر الأئمة ، وأولم أبو حنيفة رضى الله عنه بحكم مقاله هذا . وتقدم أن مالكا وأصحابه ، وإن شرطوا الحوز في تمام الوقف إلا أنه بمعنى لا يثنأى مع اللزوم كقولهم بأن الوقف قد يكون مؤبدا كقولك : حبست ووقفت ، ومؤقتا كقولك : وقفت لمدة كذا ، فانه في كلتا الحالتين لازم عندهم لا يجوز ابطاله أبدا في الحالة الأولى ، وفي المدة التي عنها الواقف في الحالة الثانية .

## الوقف من القرب الخاصة بالاسلام

قال الامام النووي : والوقف مما اختص به المسلمون ، وتقدم عن الامام الشافعي رضى الله عنه أنه قال : لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت دار أو أرضا تبررا : أى تقربا الى الله تعالى ، وإنما حبس أهل الاسلام ، وأما بناء قريش الكعبة ، وحفر بئر زمزم فلم يكن تبررا : بل نفرا . والوقف المختص بسلف المسلمين وقف التبرر ، وهو ما ينوى به التقرب الى الله تعالى . وأما ما ينوى به الفخر ونحوه ، فليس من الوقف المشروع ، وليس كلامنا فيه ، وإنما الكلام في الوقف المحمود الذى استوفى شروطه ولم يقترب بنية ذميمة .

## مقاصد الوقف المحمود

ومن محاسن الشريعة الاسلامية تنوع طرق السعادة للعباد بتنوع

الأعمال الصالحة ، والتوسع في مقاصدها التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، ويتوصل بها إلى السعادة في الأولى والآخرة سواء كانت من الحظوظ الدنيوية أو الآخورية ، أو كانت خالصة لوجه الله تعالى ، وامثال أمره ، وهو عمل المخلصين من عباده العاملين ، فإن الوقف مثلا عمل من الأعمال الصالحة قد يقصد به وجه الله تعالى ، وامثال أمره بدون ملاحظة شيء سواء من ثواب دنيوي أو آخوري ، وقد يقصد به ثواب آخوري كالقوز بدخول الجنة ، أو النجاة من النار ، وقد يقصد به حفظ دنيوي كالتألف ، وإزالة البغضاء ، وصلة الأرحام ، وسد عوز الفقراء ، وكفايتهم شر الاستجداء ، وكفاة عامل أخلص في عمله ، أو صانع معروف أحسن في صنعه ، وقد يقصد به حفظ العين من الضياع لدوام الاتقاء بها ، أو خشية استيلاء ظالم عليها ، أو نحو ذلك من المقاصد المحمودة ، التي رغب الشارع في حصولها ، وشرع الوقف وسيلة إليها كما شرع إفشاء السلام ، وإلانة الكلام ، وإطعام الطعام ، وقضاء حوائج الإخوان ، والهبة ، والصدقة ، والوصية ، والقرض الحسن ، وإكرام الضيف ، ومواساة الجار ، وإيواء الغريب ، وبذل الجاه ، ونحو ذلك لأغراض حميدة ، ومصالح مطلوبة تعود على المجتمع الإنساني وأفراده بالسعادة والرفاهية ، في الأولى والآخرة . ولا يرتاب أحد في أن الوقف كغيره في كل هذه المقاصد مشروع ، ومن البرّ المشار إليه في الآيات والأحاديث المتعلقة بتلك المقاصد التي شرع وسيلة إليها ، والوسيلة تعطى حكم مقصدها : لا فرق في ذلك بين كون الوقف على غنى أو فقر ، قريب أو بعيد ، حسبما تقتضيه مصلحته وقصده الحمود ، فإذا قصد المتصدق بالوقف وجه الله تعالى ، أو حفظا محمودا من حظوظ الدنيا والآخرة وتعلق بأى نوع من الأنواع التي أشار إليها الكتاب العزيز في آية البرّ [ وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ] . وفى آية الاحسان [ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى

والميتى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل] . وفى آية المضاعفة [مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم] . وفى الآيات المطلقة كقوله تعالى [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] . وقوله [من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة] . وقوله [وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان] إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بالحث على الاتفاق فى وجوه الخير ، والترغيب فى تحصيل الخلال المحمودة كان وقته من البر والاحسان ، ومن القرب التى يتوصل بها الى تلك الحظوظ المحمودة لاندراجها فيها كما يتوصل بغيره مما حث عليه الشريعة الغراء ، فان ماورد فى التصديق والاتفاق من الآيات والأحاديث شامل لصدقة الوقف وغيره : أهليا كان أو خيريا .

واعلم أن قصد هذه الحظوظ فى أعمال البر ليس بلازم وإنما هوللتفاوت فى كمال العمل والاثابة عليه ، والتقرب الى الله تعالى كما ورد « لا يزال عدى يتقرب الى النوافل حتى أحبه » . والخروج من عهدة التكليف مطلقا : أمرا أونهما ، وجوبا أو حرمة ، ندبا أو كراهة ، وقفا أو غيره لا يتوقف عليه ، بل المكلف يخرج من عهدة التكليف ، وتبرا دتمته بمجرد الاتيان بالفعل أو الكف امتثالا للأمر والنهى ، وان لم يلاحظ ذلك الامتثال فعلا وقت الاداء فان الامتثال بالقوة كاف فى تحقق مقضى التكليف ، نعم ملاحظة الامتثال فعلا شرط لحصول الثواب فى النهى بأن يكف عن المنهى عنه قاصدا مطاوعة النهى عند تعلقه بالمنهى عنه . وأما فى الأمر فيثاب على الفعل بمجرد الاتيان به من حيث كونه مطاوبا بأن يقصد الفعل المطلوب وهو النية الزيلة للغة المعتبر عنها بقصد الفعل عند الفقهاء . وأما القصد المتعلق بذلك الحظوظ فعلا فهو النية التى يتفاوت بها كمال الأعمال ، والاثابة عليها ، والتقرب الى الله بها

كما علمت ، وهى المشار إليها فى حديث « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » : فليتنبه الناظر فى حكم الوقف ومحاسنه لهذا الأصل ، فانه دافع لكثير من أوهام العامة فى هذا الباب .

## الأحاديث الواردة فى الحث على الانفاق

### فى وجوه البر

والأحاديث الواردة فى الحث على التصدق ، واتفاق المال على النفس ، والولد ، والزوجة والخادم ، وذوى القرباة وغيرهم أكثر من أن تحصى : منها قوله ﷺ « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على دابته فى سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه فى سبيل الله » . وعن سعد ابن أبى وقاص رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « انك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله تعالى الا أجرت عليها حتى ماتجعلها فى فى امرأتك » . وفى رواية « ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة ، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة ، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة » . وكان ﷺ يقول « من أنفق على نفسه نفقة يستغف بها فهو صدقة ، ومن أنفق على امرأته وولده وأهل بيته فهو صدقة » . وكان ﷺ يقول « ما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وذى رحمه وقربائه فهو صدقة » . وروى الترمذى والنسائى بإسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم : اثنتان صدقة وصلة » . ولا فرق فى ذلك بين صدقة الوقف وغيره : بل التصدق بالوقف أتم وأكمل ، وخصوصا على الأقارب ، وذوى الحاجات .

فى شرح المذهب للإمام النووى : وقد أجمعت الأئمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون القريب بمن



تألمه نفقته وغيره . قال : ويستحب تخصيص الأقارب بالزكاة اذا كانوا بصفة الاستحقاق كما في صدقة التطوع : وهكذا الكفارات ، والنذور ، والوصايا ، والأوقاف ، وسائر جهات البرّ يستحبّ تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق . قال أبو علي الطبري وغيره من أصحابنا : يستحبّ أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدّهم له عداوة ، لتأليف قلبه ، ورده الى المحبة والألفة ، ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفس كما يستحبّ أن يخصّ بصدقته أهل الخير وأهل المروءة والحاجات انتهى .

فانظر كيف صرّح هذا الامام الجليل بأن الوقف من جهات البرّ ، وأنه في ذوى القربى آكد منه في غيره ، وأشار الى تنوع مقاصده ، وسوّى فيه بين ذوى الحاجات ، وأهل الخير والمروءة سواء كانوا فقراء أو أغنياء ، وكل ذلك مأخوذ من الكتاب والسنة . فقد ورد الحث على الألفة والمحبة ، وإزالة البغضاء ، ومجانبة الرياء ، ومواساة الفقراء ، وأهل الخير والمروءة .

ومن ذلك تعلم أن القرب والصدقات : ومنها الوقف بجميع أنواعه اذا اتخذت وسيلة الى هذه الغايات ونحوها كانت من أفضل الأعمال وأولاهها بالاعتبار لافرق بين كونها على غنى أو فقير ، قريب أو بعيد . وفي الحديث الصحيح « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها ، أو الى امرأة ينكحها فهجرته الى ماهاجر اليه » . وظاهر أن كلتا الهجرتين مشروع الا أن الهجرة الأولى لآلحاق إلا على وجه واحد ، والثانية تقع تارة مشروعة ، وتارة غير مشروعة ، والهجرة إلى الله ورسوله تتفاوت بتفاوت إخلاص المهاجرين واستحضار نياتهم ، كما أن الهجرة إلى الدنيا تتفاوت بتفاوت المهاجرين في ذلك ، فتكون مشروعة اذا كانت لمقصد محمود كقائمة الشؤون العمرانية ، ونظام الحياة الدنيوية على وجه لا يخرج عما ندب اليه الشرع

الحكيم ، وغير مشروعة إذا كانت لمقصد ذميم .  
ولا شك أن الوقف المشروع من الأعمال الصالحة تلك الحظوظ الثلاث  
فقد يقصد به وجه الله تعالى ، وقد يقصد به حظ دنيوى أو آخرى كسائر  
الأعمال الصالحة المترتبة بنياتها المتفاوتة ، وقد علمت أن العمل يقع طاعة ،  
ويخرج به المكلف من عهدة التكليف بمجرد الاتيان امثالاً للأمر أو  
النهى ، وأنه يكفي قصد الفعل المطلوب : بحيث لو سئل عن الموجب له لأجاب  
أنه الأمر أو النهى ، لأنه المقرّر للطاعة والمعصية والكرهية .

**المقاصد الذميمة ليست من أغراض الوقف المشروع**  
أما المقاصد الذميمة التي تقترب بالأعمال المشروعة كالفتخر ، والرياء  
والاضرار بالغير ، وحرمان من له أولوية الاتفاع بالوقف مثلاً ، فليست من أغراضها  
ولا من الحظوظ التي شرعت لأجلها ، بل هي من العوارض التي نهى الشارع  
عنها كالصلاة في الدار المغصوبة ، والنقح لغير الدين ، والتعلم لغير العمل ،  
وطلب الدنيا بعمل الآخرة كما جاء في الحديث القدسيّ خطاباً لداود عليه السلام  
« قل للذين يتفقهون لغير الدين ، ويتعلمون لغير العمل ، ويطلبون الدنيا بعمل  
الآخرة ، ويلبسون للناس مسوك الكوش : ألسنتهم أحلى من العسل ،  
وقلوبهم أمرّ من الصبر : إياي يتخادعون ، وبى يستهزئون ، لأنىحنّ لهم  
فتة ندع الحلیم فيهم حيران » . وقد علمت أن هذه الأغراض لا تخرج  
الوقف عن أصل وضعه ، ولا توجب اختلالاً في حكمه .

والواجب تعليم الناس أحكام الله ، وكفهم عن العوارض المنهى عنها  
بوازع السلطان ، فإن لم يكن فجماعة المسلمين ، فإن لم يكن فبالصح  
والارشاد ، فإن لم يتنوها فقد باءوا بغضب من الله ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .  
[ يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ] : أى إذا  
اهتدى كل منكم بالقيام بما هو مطلوب منه حسب علمه وقدرته ، والا كانوا

جميعا في الضلال سواء .

وتقدم أن الأغراض المحموده للوقف وغيره من أعمال البر هي مألوماً الشارع إليها وترتبت على الأحكام المضافة لأسبابها من المصالح التي تعود على العباد بالرفاهية والسعادة يعرفها من لطف ذهنه ، واستقام فهمه ومارس السنة والكتاب ، وبالجملة من عرف مآل الشيء أصلا ووضعا وماله عروضاً وحكماً ، وأن محاسن العمل الذي نحن بصدده ، وهو الوقف أهلياً كان أو خيرياً متنوعة كسائر الأعمال إلى حظوظ كثيرة دنيوية وأخروية ، وأن الأغراض النسيمة العارضة للوقف ليست من لوازمه ولا هو مشروع لأجلها لايسته أن يقول على الإطلاق : ان الوقف الأهلي أو الخيري ليس من القرب الدينية في شيء كما لايسته أن يقول بأن الوقف في جميع أحواله وعلى أى وجه وقع قربه أو تبرع مندوب أو واجب ، فان الوقف من حيث ما يقتزن به أو يلحقه من الأغراض النسيمة والعوارض المناسدة ليس بقرية قطعاً كالنافذة وقت طلوع الشمس ، بل حبس العين ومنع التصرف فيها يبيع أو هبة أو إرث ليس بمجرد قربه ولا مطلوباً شرعاً وإنما هو قربه من حيث كونه وسيلة الى التصديق بثمره العين ودوام الاتفاغ بها . والوسيلة تعطى حكم مقصدها ، ومن حيث ما يقتزن به من الأغراض الصحيحة والمقاصد المحموده التي شرع لأجلها ولما كانت العين في الوقف هي الأصل الثابت والثمره مترتبة عليها ومقصوده بها قيل في بيان حقيقته حبس العين ، والتصديق بثمرتها : أى وحبس العين وسيلة الى دوام التصديق بها كما جاء في الحديث « حبس الأصل وسبل الثمرة » أى اجعله وقتاً حبساً لا يورث ولا يباع ولا يوهب ، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبيل الخير ، ومتى تحققت محاسن الوقف واغراضه المحموده أى غرض منها كان من أفضل البر والقرب المرغب في حصولها : لافرق بين كونه على غنى أو فقير قريب أو بعيد ، بل قد يكون في الغنى أو البعيد أوجح منه في الفقير أو القريب وان كانا

هما الأصل فيه ، وقد يتساويان حسبما هو المقصود منه ، والباعث عليه من المصالح المتفاوتة . فإذا وقف على الأغنياء أو العقلاء لمجرد وترك الفقراء أو الأقرباء لعدم وجود ذلك الباعث أو لأرجحية باعث الغنى أو البعید على الفقير أو القريب كان من الوقف المشروع والبرّ المحمود حسبما وردت به أدلته . وبالجملة فأصل الوقف دليله ، والأصل تقديم القريب على البعيد والفقير على الغنى كما تشير اليه الأحاديث السابقة ، وعلى هذا الأساس رسم الفقهاء حقيقة الوقف بما يشمل الغنى والفقير والقريب والبعيد ، وعدوه من قرب الدين وبينوا أحكامه وأغراضه كما رسموا حقيقة غيره من التبرعات الشرعية كالمطبخة والصدقة العامة والقرض الحسن ، وبينوا أحكامها وأغراضها حسبما ورد به الكتاب والسنة ، واستنبطه فقهاء الأمة ، وإن اختلفت عباراتهم في رسمه الشامل للأهلى والخبرى .

## رسم الوقف

قد عرفه الامام مالك رحمه الله بأنه : حبس العين على ملك الواقف وصرف منفعتها لمن يستوفيا . فالعين بلفية عندهم على ملك الواقف ، ولكن لاتباع ولا تورث ولا توهب مثل أم الولد والمدير ، فان الحبس يبيد أنه باق على ملكه كما كان ، وانه لا يباع ولا يوهب ، ولذلك تركى حوائج الاحباس على ملك محبسيها : بحيث تضم غلتها الى غلة من ييدهم ، وبعبارة أخرى كفى للباب حبس العين لمن يستوفى منافعتها أبدا . وعرفه الامام ابن عرفة مصدرا بإعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه فى ملك معطيها ، ولعله مبنى على أن الوقف المؤقت ليس وقفا حقيقة ، وإن كان جائزا . وهذه الرسوم ونحوها تشمل الوقف على الفقير والغنى والقريب والبعيد أهليا أو خبريا . وعرفه الصاحبان أبو يوسف ومحمد بأنه : حبس العين على حكم ملك الله تعالى وصرف

جنفتها على من أحب ولو غنيا ، وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا بين  
الأحباب ، وفي الآخرة بالتقرب الى رب الأرباب . فالرقبة عندهما ليست باقية  
على ملك الواقف ولا منتقلة الى ملك غيره بل صارت على حكم ملك الله تعالى  
الذى لا ملك لأحد سواه : كوقف المسجد ، وعتق العبد فإن الاجماع منعقد  
على أنه موجب للإخراج عن الملك والرجوع الى ملك الله تعالى ، فلا يباع  
ولا يوهب ولا يورث ، وفي قولهما وسببه الخ إشارة إلى مقاصده الدنيوية  
والآخروية كما تقدم . وعرفه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بأنه : حبس العين  
على ملك الواقف ، والتصدق بالمنفعة . زاد شارح السرّ في عبارة الامام : ولو  
في الجملة لادخال الوقف على نفسه ثم على الفقراء ، وكذا الوقف على الأغنياء  
ثم على الفقراء ، وفي النهر عن المحيط لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يحز لأنه  
ليس بقربة . أما لجعل آخره للفقراء فإنه يكون قربة في الجملة . وبعبارة  
أخرى ، وشرعا عنده أى الامام حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن  
تصدق الغير حال كونها مقتصرة على ملك الواقف . فالرقبة عنده باقية على  
ملك الواقف في حياته ، وملك لورثته بعد وفاته : بحيث يجوز أن يباع ويوهب  
ويورث فلا يكون لازما ، وظاهره أنه يباع ويوهب ويورث ولولم يرجع  
الواقف عنه حال حياته أو الوراث بعد وفاته ، وعن بعض شيوخ الحنفية أنه  
إذا لم يحصل رجوع عنه من الواقف ولا من الوراث فإنه يكون لازما عند  
الامام بحيث لا يجوز لأحد أن يبطله بهدما ، ويجب التصديق بقلته حسبما  
أراد الواقف وشرطه . انظر شرح السرّ وحواشيه .

### رد القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز

ومافى النهر عن المحيط من أن الوقف على الأغنياء وحدهم لا يجوز الى آخره  
فقد ردّه صاحب البحر بأن الوقف على الغنى تصدق بالمنفعة : لأن الصدقة كما

تكون على الفقراء تكون على الأغنياء ، وإن كان التصدق على الفنى مجازا  
عن الهبة عند بعضهم انتهى : لأن ذلك إنما هو فى الصدقة المطلقة لأن  
صدقة الوقف . وفى تهذيب الامام النووى ما يفيد أن الصدقة تطلق بمعنى عام  
يشمل الفنى والفقير كما تطلق على ما يخص الفقير ، وتقدمت الأحاديث الدالة  
على العموم ، وإنها قرينة مطلقة ، وأن الوقف من الصدقة بلا نزاع كما تقتضيه  
حقيقته ، وعليه لو وقف على الأغنياء ثم على الفقراء كان قرينة حالا ومآلا ،  
ولو وقف على الأغنياء وحدهم وكانوا جهة بر لا تنقطع صح ذلك ولزم ،  
بل لو وقف على أغنياء معينين وقفا مؤقتا لغرض من الأغراض المحمودة صح  
ولزم عند من يرى جواز الوقف المؤقت ، وصرح فى النخبة بأن التصدق على  
الفنى نوع قرينة دون قرينة الفقير ، ولعله نظر الى الغالب من رجحان داعية  
الفقير وأولويته بالصدقة من الفنى ، والا فقد تكون الصدقة على الفنى أولى من  
الصدقة على الفقير لداعية أحق بالاعتبار من داعية الفقير ، فإن قرينة الوقف على  
الفقير ليست لفقره ، أى عدمه أو قلة ماله وإنما هى لسد عوزه المطلوب شرعا ، كما  
إن قرينة الوقف على الفنى ليست لغناؤه ، وإنما هى لغرض محمود كتأليفه وإزالة  
بغضائه ، وقد يكون ذلك ونحوه أرجح من سد عوز الفقير : أما حقيقته وقلة ضرره ،  
أولعدم تعيين الوقف عليه طريقا لازما أو غير ذلك مما يختلف باختلاف الأحوال  
والأشخاص ، وهكذا يقال فى سائر أغراض الوقف إذا تعلق بغير الأغنياء  
والفقراء من جهات البر كبناء الخانات لأبناء السبيل والدور بمكة لنزول الحجاج  
والرابطات بالثغور للغزاة والمرابطين وحفر الآبار وبناء المدارس لتعلم الطلبة  
وسكنى المجازرين واتخاذ السقايات سبيلا لمستسقى العطاش ، وبناء الحياض  
لشرب الدواب ، وعمل القناطر والجسور واتخاذ الطرق لتطرق المارين فيها  
ونحو ذلك من سبل الخيرات : فإن هذه أيضا يتفاوت فضل الوقف فيها بتفاوت  
المصالح المترتبة عليها والظروف المقتضية لها ، فالقول بأن الوقف على الأغنياء

ليس قربة لأن التصدق لا يكون الاعلى الفقراء مخالف للنصوص كما تقرر في حقيقة الوقف ، وما ورد في عموم الصدقة للغنى والتقى وتنوع أغراض الوقف ومحاسنه كما أن القول بقربة التصدق على الغنى دون قربة الفقير ليس على إطلاقه ، وسيأتى الكلام في وقف الرجل على نفسه وحدها ووقفه عليها مع غيرها ، وبالجملة فقربة الوقف كسائر القرب الدينية تتفاوت أغراضها المحموده والأصل فيها الدب ، وقد يعرض لها ما يوجب منعها أو كراهتها من الأغراض النيمية التي لم يشرع الوقف لأجلها .

## ساحة في تشبيه الوقف بالشجرة الطبية

### والجنة الراية والحبة النامية

تقدم أن الوقف أهليا أو خيريا من أعمال الخير والبر ، وقد نوه الشارع بشأنه ضمن غيره في آيات وأحاديث كثيرة ، وخصه في حديث « اذا مات ابن آدم اقطع عمله إلا من ثلاث » فعدها الصدقة الجارية أى الدائمة ، وقد فسرها العلماء بالوقف ، وورد في الصدقة مطلقا أنها تربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل ففي الحديث الصحيح « ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ، ولا يقبل الله الا الطيب الا كأنما يضعها في كف الرحمن فيربو بها كما يربى أحدكم فله أفضله حتى يكون كالجبل » ووضعها في كفه جل شأنه كما في نهاية ابن الأثير كناية عن محل قبول الصدقة فكأن المتصدق وضع صدقته في محل القبول والاثابة ، والا فلا كف لله ولا جراحة ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . والمعنى أنه تعالى لا يزال ينظر الى الصدقة الطبية فيكسبها نعت النكمال حتى تنتهى بالتضعيف الى أن تصير في الميزان كالجبل في النقل أو في ثواب الصدقة بمنزلة ، وهذا عام في كل صدقة سواء كانت واجبة كما في

زكاة المال والحرق والمناشئة والفطر أو مسندوبة كما في سائر الصدقات والتبرعات التي تصرف في وجوه الخير والبر ، والوقف أولى بالاندراج في عمومها كما تقدم بيان اندراجها في آيات الانفاق ، وأحاديث الصدقة وكما هو مندرج في ذلك مندرج في عموم آيات المثل المشار اليه بقوله تعالى [ ألم تركف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ] فان الوقف باعتبار صيغته من الكلمات الطيبة ، والأعمال الصالحة وباعتبار ماهو متعلق به من الأعيان الثابتة المثمرة كالشجرة الموصوفة بالنعوت المذكورة [ تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ] أى تعطى ثمرها كل وقت وقته الله تعالى لأثمارها ، وهذه الأوصاف أوفى بالتحلة ولذا جاء تفسير الشجرة بها في عدة روايات ، وقيل المراد بها كل شجرة مثمرة طيبة الثمار كالنخلة وشجرة التين والعنب والرمان ، وغير ذلك كما جاء في تفسير الكلمة الطيبة أنها قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أو كل كلمة حسنة كالسبيحة والتحميدة ، والاستغفار والتوبة والسعوى ولا شك أن صيغة الوقف من هذا القبيل كلمة طيبة مثمرة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، وكما أن الشجرة الموصوفة بهذه الأوصاف ينبغي أن تكون الرغبة في تحصيلها عظيمة فكذلك الوقف الشيء بها أهليا أو خيريا ينبغي الحرص على تحصيله والمسايرة الى انجازه ، وأن يكون في الأعيان الثابتة الطيبة المثمرة ، وكذلك يندرج بهذا الاعتبار في مثل الجنة الزاوية المشار اليه بقوله تعالى [ ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم ] أى تثبيتا ناشئا عن ينبوع الصدق والأخلاص [ كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين فان لم يصبها وابل فقلل والله بما تعملون بصير ] \* وحاصل هذا التشبيه أن النفقة إذا وقعت على هذا الوجه لاتضع عند الله بل يربها كما يربى أحدكم



فلَوْه ، وان كانت تفاوت بحسب تفاوت ما يقارنها من الاخلاص واليقين وحب المال وايصاله الى الأوج التّقى وغير ذلك ، ولا شك أن صدقة الوقف من هذا القبيل تفاوت بتفاوت مقاصدها المحمودة ، وتقدم اندراجها أيضا مثل الحبة النامية المشار اليه بقوله تعالى [ مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء ] ، ولذلك ونحوه كلان الصّحابة والسلف الصالح رضى الله عنهم يتسارعون الى وقف أنفس أموالهم وأحبها الى نفوسهم كما تقدم في قصة عمر وأبى طلحة وغيرهما من الصّحابة رضوان الله عليهم . ومن ذلك تعلم خطورة الوقف وأنه من أعظم القرب الدينية والصدقات الخيرية ومن هنا اعتبر الفقهاء فيه التأييد شرطا لصحته أو كالا لمنفعته .

### شرط تأييد الوقف

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط تأييد الوقف فذهب الحنفية الى الاشتراط الا أن ذكر التأييد فيه أو ما يقوم مقامه ليس بشرط عند أبى يوسف وعند محمد لا بد أن ينص على التأييد أو ما يقوم مقامه : فالخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه . وأما التأييد معنى فشرط اتفاقا كما نص عليه محققو المشايخ ، فلو قال وقتت أرضى هذه على ولد زيد أو ذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عندهما ، ولو قال وقتت أرضى هذه أو أرضى موقوفة بدون قيد صح وحل على التأييد عند أبى يوسف ، ولم يصح عند محمد ، ولو قال أرضى هذه صدقة على وجوه البرّ صح وحل على التأييد عندهما \* والحاصل أنه لاخلاف بين الصّاحبين في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر لفظ التأييد أو ما في معناه كالنظ صدقة موقوفة وكقوفه لله تعالى ، وكقوفه على وجوه البرّ لأنه عبارة عن الصدقة ، وفي الاسعاف اذا كان الوقف على

شخص معين أو على جماعة معينين تعيينا يحتمل الانقطاع بان كانوا يحصون عددا فلا يصح إلا إذا ذكر معه الأبدي نصا أو دلالة ، فإذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على ولدي أو على زيد ، ثم للفقراء . أو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي وولدي ولدي ومن بعدهم للفقراء أو على أولاد زيد ومن بعدهم للفقراء ، أو قال صدقة موقوفة على زيد وأولاد زيد ثم للفقراء صح الوقف بهذه الصيغ كلها . وإذا انعقد الوقف صحيحا على شخص معين ثم للفقراء كانت له غلته مادام حيا يقبضها ، فإذا مات آلت الغلة إليهم ولا تعود للواقف ولأورثته وإن اقتصر على لفظ موقوفة دون اقراره بذكر الأبدي نصا أو دلالة لا يصح الوقف ، فإذا قال المتصدق أرضي هذه موقوفة على ولدي أو على زيد أو قال وقتت أرضي هذه على أولادي وولدي أو على أولاد زيد فلا يصح الوقف أصلا ، وكذلك إذا قال أرضي هذه موقوفة على فقراء بني زيد أو على يتامي بني عمرو ، وهم يحصون عددا ، وكان الوقف في الصحة فلا يجوز ، وعند السادة الشافعية أن الوقف إذا كان منقطع الأول كوقفه على من سيولد . ثم على الفقراء لا يصح لانقطاع أوله ، بخلاف منقطع الوسط كوقفه على أولادي ، ثم على رجل ، ثم الفقراء . أو منقطع الآخر كوقفه على أولادي ثم أولادهم فانه يصح فإذا اقترض أولاده فخصر به الفقراء الأقرب فالأقرب رجالا للواقف حين الاقتراض ، فإن فقد أقرب به الفقراء صرف الربع في مصالح المسلمين .

### مذهب المالكية في معنى التأييد وشرطه

ومذهب المالكية إلى عدم اشتراط التأييد في الوقف بمعنى كونه دائما بدوام الشيء الموقوف أي أن التأييد بهذا المعنى ليس بشرط عندهم فيصح

الوقف مدة معينة ثم ترفع وقفته ، ويجوز التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرف : فالوقف ، دارى حبس على عقي وهي لآخرهم ملكا أو حبس على فلان مدة كذا صح ، وكذا لو شرط أن من احتاج من الحبس عليهم الى البيع من الوقف باع اتبع شرطه ، ومثل ذلك لو شرط لنفسه ماذكر ولكن لابد من اثبات الحاجة أو الحلف عليها إلا إذا اشترط الواقف أنه مصدق بلايين ، وعلى ذلك عرفه أبو البركات في أقرب المسالك حيث قال : الوقف وهو جعل منفعة لمالك ولو بأجرة أو غلته لمستحق مدة ما يراه الحبس مندوب ، وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه الحبس .

والحاصل أن الوقف عندهم ينقسم الى مؤبد وإلى مؤقت وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه الحبس من دوامه بدوام الشيء الموقوف أو تأقيته بوقت معين ، وبعضهم يريد بالمؤبد الدائم بدوام الشيء الموقوف أو بدوام وقته المؤقت به فيدخل فيه المؤقت ، وقد يحمل عليه تعريف صاحب الباب حيث قال : الوقف حبس العين لمن يستوفى منافعتها أبدا فيشمل الوقف المؤقت والظاهر أنه كتعريف ابن عرفة السابق مبنى على أن الحبس حقيقة لا يكون الامؤبد أى دائما بدوام الموقوف ، وإطلاق الحبس على غير المؤبد وإن جاز مجاز كما صرح به بعضهم ، وقد صرح بجواز ابن الحاجب ، وغيره من أئمة المالكية ، وتقدم أن كليهما لازم لا يجوز قصه في مدته ، والراجع عندهم أن حبست ووقفت يفيدان التأيد مطلقا ، بخلاف تصدقت فلا يفيد التأيد إلا إذا قارنه قيد كلا بيع ولا يوهب أرقيد بجهة لا تنقطع ، وأن الصيغة في الحبس لا يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على التحبيس من قول أو فعل يعتد به الحبس ، وتقدم عن الشافعية أن تصدقت من كنيات الوقف ، وقد علمت مذهب الحنفية في ذلك ، وينوب عن الصيغة عند المالكية النخلة بين الناس

في كمسجد ورباط ومدرسة ومكتب وإن لم يلفظ بها

## القول في أصل الوقف وما يعرض له من المضار

وجلة القول في أصل الوقف أهليا كان أو خيريا أنه جائز لازم وأنه من أكمل أنواع البرّ والصدقات المطلوبة شرعا ، ومن نظر في حقيقته وشروطه ومحاسنه وأغراضه التي أشرنا إليها ، والنصوص الواردة فيه ، وأقوال الأئمة والفقهاء لا يشك في ذلك ، وتقدم أن ما يعرض له من المفساد والمضار لا يخرج عن أصل وضعه ، ولا يضر بحكمة مشروعيته ، لأنه يرجع في الواقع الى سوء تصرف أكثر القوام وإهمال مراقبتهم ، وتفاضي ولاية الأمور عن محاسبتهم ، وإلى مساواة المستحقين وسوء تصرفهم ، وإلى بعض الشروط التي يشترطها عوام الواقفين ، أو يشترطها لهم جهلة الموقنين بما لو وزنت بميزان الحكمة والمصلحة لكان إهدارها أولى ، وإهمالها أجدى على الواقف والمستحقين ، وإلى ما في أكثر الأوقاف من الغموض ، والابهام في النصوص ، واضطراب الفكرة ، واعتلال القصد مما أثار النزاع ، ودفع القوام والمستحقين الى أبواب القضاء ، وسبب ذلك في الواقع جهل الواقفين ، وصدوره عن أمر الموقنين ، وأكثرتهم لا يحسنون التعبير ، ولا يدركون مواقع الكلام ، فيضلون ويضلون . هذا الى أن غالب المستحقين لسوء تصرفهم قد أكثروا من التحايل على الانفلات من قيود الوقف وشروطه ، وسلكوا لذلك طرقا عديدة ، واتخذوا أساليب غريبة : فاتجهت أذهان الواقفين والموقنين الى القضاء على هذه الحيل والحيلولة دون بلوغ المرام منها ، فأكثرنا من الشروط ، وقالوا في الاحتياط ، وافتنوا في درء هذه المفساد ، فخافت حجج الأوقاف على ما ترى من التعبير والأسلوب والاسهاب والشروط كالجاء ذلك في سائر الوثائق المعمول بها بين المتعاقدين اليوم ، فإك ترى فيها من البنود مالا ينطبق على نقل ، أو عقل ، ومن قارن

بين هذه الحجج والوثائق ، وما أثر من كتب الوقف وغيره عن الصدر الأول يرى الفرق شاسعا ، والبون بعيدا ، فان هذه وضعت بميزان العقل والشرع في لفظ موجز ، ومعنى قويم ، وبساطة متناهية تكشف عن جلال القصد ، وسمو الغرض ، وتدلل على أنهم لم يلحظوا منها ذلك الاحتياط الكثير عكس هذه الحجج والوثائق الإضافية الذبول ، الغامضة اللفظ الكثيرة الشروط والقيود . ثم بعد كتابة هذا رأيت في تبصرة العلامة ابن فرحون المالكي ماملخصه : ان كتابة الوثائق صناعة جليلة شريفة ، وبضاعة غالية منيفة تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية ، وحفظ الأموال ، والاطلاع على الأحوال ، فينبى أن يكون صاحبها حسن الكتابة قليل اللحن علما بالأمور الشرعية ، عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسمة الشرعية ، متحليا بالأمانة ، سالكا طرق السيانة والعدالة ، داخلا في سلك الفضلاء ، جاريا على نهج العلماء الأجلاء . قال مالك رضى الله عنه : لا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بها ، عدل في نفسه ، مأمون على ما يكتبه ، لقوله تعالى [ وليكتب بينكم كاتب بالعدل ] . وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على قبه الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن من الاتصاف لذلك لئلا يفسد على الناس كثيرا من معاملاتهم . وكذلك ان كان علما بوجوه الكتابة الا أنه منهم في دينه ، فلا ينبغي تمكنه من ذلك لأنه يعلم الناس وجوه الشر والفساد اه . فاذا اتبعت هذه الأصول في وثائق الوقف مع مراعاة ماقدّمنا في هذا الباب ربما يستغنى بها عما يقترحه بعض الناس من عمل نظام حديث للوقف قد لايتفق مع أنظمة الدين .

وأما الذين رفعوا أصواتهم بالشكوى من الأوقاف الأهلية ، وتطلبوا حلها حينما سمعوا نداء نوابهم يقترحون ذلك فهو لاء لايلتفت اليهم ، ولا يعبأ بصراخهم ، لأن غالبيتهم كانت له أموال طائلة ، وأرزاق واسعة ، ولا تركابهم ،

وسوء سلوكهم أضعفوها في سبيل أغراضهم ، ولولا فضل الأوقاف الأهلية عليهم ، ووقوفها دون تيار شهواتهم لوقعوا في شرّ عظيم ، ويؤسّ أليم . ومن تأمل أحوال الأغنياء الآن ، وأكثرهم على ما يعهد من حب المال ، والحرص على وفرته ، والشحّ بأداء حقوقه ، وشاهد ذريتهم وما هم فاعلون بأموال آبائهم وجد العلاج الوحيد لتذليل نفوسهم ، وحفظ أموالهم هو الوقف الأهلي الذي لولاه لما سخوا بشيء من أموالهم في وجوه الخير ، فإن كثيرا منهم إذا قصدته في معروف وقىّ لست أعوز فقير ، أوقضاء حاجة مضطر ، أو اشتراك في مصلحة عامة لاتسمح نفسه بالانفاق في هذا السبيل ، وإذا نصحت إليه بأن يقف من ماله جزءا على الخيرات العاجلة ليجيبك ، وقد يستنكر منك هذه النصيحة ، فيبقى على هذه الحالة الى أن يموت فيقبض الله له من الثرية من يبتدأ أمواله في أقرب وقت ، وأسوأ مصرف ، فأمثال هؤلاء لاسبيل لحفظ أموالهم ، وصيانة بيوتهم ، وكفاية ذريتهم شرّ الاستجداء والتكفف الا الوقف الأهلي ليعيشوا في رغد تحت ظله ماداموا أحياء مستقيمين وبعد انقراض ذريتهم يتول الى جهات البرّ الدائمة ، وبذلك ينتفعون بأموالهم ويفوزون بسعادة دائمة دينا ودنيا .

فكيف يقال مع هذا : ان الوقف الأهلي ليس من القرب الدينية ، على أنك قد علمت وقف أبي طلحة وغيره من أوقاف الصحابة ، وأن منه ما كان أهليا ، ومنه ما كان خيريا ، وحكم الوقف منوط بحقيقته الشاملة لكلّ من النوعين ، ولا نزاع في أنه مندوب وأنه من القرب الدينية التي حثت الشريعة على طلبها .

### العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغاءه

وقد علمت أن العيوب التي يذكرها الوقف لا توجب محوه وإلغائه ، ولا تقضي على ما فيه من محاسن ومصالح ، وإنما توجب التفكير الجدي في

وضع نظام صالح يدرأ هذه العيوب ، ويصون الوقف من عبث العابثين حتى يرجع الى سيرته الأولى التي كان عليها في الصدر الأول ، ويبقى لمصلحة الوقف والمستحقين ، بعيدا عن متناول الطامعين ، وتلك هي السنة في الإصلاح ومجaraة تطور الزمن ، ولا فرق في ذلك بين وقف أهلي وخيري فانهما سواء في العيوب والحاجة الى الإصلاح .

### القول بالغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرها الدين

أما إلغاء الوقف والشريعة تطلبه ، وإبطاله والدين يؤيده لمجرد العوارض الطارئة ، والفكرة السانحة فوثبة خطيرة لا يقرها الدين وأهله ، وخطة تفتح باب الشر على مصراعيه ، ويذر منها قرن الشيطان بالفتن والفساد : ولأدلة على ذلك مما نحن فيه ، فان أولئك الذين أفتوا الولاة بمنع الوقف اعتادا على الرأي المرجوح ، أو رهبة من سطوة ، أو رغبة في نوال لم يسيبوا شاكلة الصواب ولم يؤثروا رضا الله على رضا الناس ، وفتحوا لمن جاء بعدهم بعشرات السنين بابا كان مغلقا ولجوامنه الى فكرة الالغاء باسم الدين ، والدين عند جميع الناس : لا يعني به الرأي الضعيف ، والقول المرجوح الذي لا يؤيده الدليل الثابت ، والبرهان الصحيح ، ولو سلم للناس أن يتخذوا من مثل هذه الفتاوى حججا على أصحاب رسول الله ﷺ وعلى جمهور الأئمة والعقهاء وعامة العلماء وعلى ما ثبت أنه الحق الراجح من المذاهب والأقوال لكان ذلك ترجيحاً للمرجوح ، وإثارا للضعيف على القوي من غير دليل ، وهوماتأباه قضية العقول ولأفضى الى هدم الأدلة الشرعية بشبه لا يؤيدها دليل ، ولا يبررها غرض صحيح ، وذلك مالا نطق أحدا يعمد اليه ، أو يتحدث نفسه به على أنانجل أصحاب الفكرة عن مثل هذا العمد ، ونشكرهم جزيل الشكر إذ سركوا أقلام الكتاب في هذا الموضوع الخطير .

هذه كلمتنا في موضوع الوقف ، ولا نباعد اذا قلنا انها كلمة العلماء الذين اختصوا بدراسة الشريعة وعالومها ، وتمرسوا بكتبها وفنونها أدلينا بها قياما بواجب خدمة العلم والدين ، وفي اعتقادنا أنها قد لا تروق لبعض الكتاب والمستحقين ، ولكنه الحق نصنع به وان كان مرثا ، ونذيعه مادامت إذاعته صلاحا وخيرا ، ونود لو أن من يعينهم أمر البحث في المسائل الدينية يعمدون الى تمحيصه في اجتماع خاص مع أهل الاختصاص فيه شأن طلاب الحقائق وعشاق البحث في استجلاء الغامض وإدراك الحق . أما الكتابة في الصحف في مثل هذه المباحث الدينية الخطيرة الشأن فلا تجدى كثيرا ، ولا تبلغ بالباحثين غاية قطعان لها النفوس ، ويستقر بها الحق في نصابه . والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . وقد زيلنا هذه المجالة بالكلام على وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه إتماما للبحث (١) .

### وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

ومن قبيل الوقف الأهلي الذي احتدم الجدل فيه ، وعلا صوت الخصوم بناديه ، وقف الانسان على نفسه ، وقد يراد به عند بعض الفقهاء ما يشمل وقفه على خدمه وحشمه ومديراته وأتمهات أولاده فان ذلك بمثابة الوقف على النفس وإليك بيانه

لا نزاع في أن الوقف على النفس وحده غير مشروع اذ لم يرد فيه نص من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قياس بل هو باطل ، لأنه لا انشاء فيه (١) في اللسان حشم الرجل خاصته الذين يعضبون له من عبيد أو أهل ، أو جيرة إذا أصابه أمر ، والحشم : الممالك ، والحشم : الأتباع عماليك كانوا أو أحرارا ، وفي حديث الأضاحي فشكوا الى رسول الله ﷺ أن لهم عيالا وحشما الحشم بالتحريك : جماعة الانسان الالئذين به لخدمته انتهى .



شيء لم يكن ، سواء قلنا : ان الوقف حبس العين على ملك الواقف ، أو على ملك المستحقين ، أو على حكم ملك الله تعالى ، لأن الحقيقة الشرعية للوقف الذي هو قرينة من قرب الدين مركبة من جزئين : أحدهما حبس العين ، والآخر التصديق بمنفعها ، وحبس العين يقتضي أن لا يتابع ولا توهب ولا تورث ليكون ذلك وسيلة الى دوام التصديق بمنفعها الذي هو قرينة ، فيكون الوقف بجزءه من هذه الجهة مشروعا انشاء لشيء لم يكن ، وهو كون العين لا يتابع ولا توهب ، وكون التصديق بمنفعها على المستحقين لازما ، فان ذلك انما حصل بسلور الصيغة من الواقف ، وقد كان قبل صدور حاله أن يبيع العين أو يهبها وله أن يتصدق بمنفعها أو يتصدق بها على غير المستحقين ، وهذا المعنى ليس متحققا في الوقف على النفس ، فان الحبس فيه لا يلائمه شيء مما ذكر ، فلذلك كان باطلا : أى لغوا من القول لا يترتب عليه شيء ، وهذا قريب مما علل به بعض فقهاء الشافعية حيث قالوا لا يصح الوقف على النفس لتعذر تملك الانسان ملكه لأنه حاصل ، وتحصيل الحاصل ممتنع ، وماعلل به بعض فقهاء الحنفية حيث قالوا : لأنه إذا كان واقفا على نفسه فملك الأرض له على حاله لم تخرج عن ملكه انتهى . ولوفرز أن الواقف على نفسه التزم أن لا يبيع ولا يهب وأن يتصدق بمنفعة العين على نفسه لازما ، فان ذلك له بدون وقف على نفسه على أنه ذلك تحجير لم يؤذن له فيه ، وعدول عما له من حق التصرف في ملكه كيف شاء ، ومن هنا قيل ان الوقف المشروع لا بد فيه من خروج العين عن الملك حال الحياة ، اما من حيث ذاتها أو من حيث ثمرتها والتصرف فيها تصرف المالك على اختلاف الأقوال في ككون الوقف حبسا على ملك الواقف أو غيره ، والوقف على النفس لا يخرج فيه عن ملك الواقف مطلقا لاحقيقة ولا حكما . على أن الوقف على النفس وحدها من قبيل الوقف على جهة معينة منقطعة فلا يجوز .

نعم اذا وقف على نفسه ثم من بعده على غيره ممن يجوز الوقف عليهم ،  
أو وقف على نفسه مع غيره كذلك ففي صحته عند السادة الحنفية خلاف .  
وقدّم عن شارح البرّ أن تعريف الوقف عند أبي حنيفة يشمله ، وذكر  
العلامة قاضى القضاة نجم الدين الطرسوسى فى كتابه أنفع الوسائل نقلا  
عن الخصاص مانصه : الرجل يقف الأرض على نفسه ثم من بعده على  
المساكين . قال أبو بكر : واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عزّ وجلّ أبدا  
على نفسه ثم من بعده على الفقراء ، أو قال على أن غلتهما أبدا ما عشت ثم من  
بعدى على الفقراء . أو قال على نفسى ومن بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم  
أبدا ما تناسلوا ، فاذا اقترضوا ففى على المساكين ، أو قال على نفسى ثم من بعدى  
على فلان وولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ، فاذا اقترضوا ففى موقوفة على  
الفقراء والمساكين ، فانا لا نحفظ فى ذلك شيئا عن أصحابنا المتقدمين إلا ما روى عن  
أبي يوسف أنه قال : اذا استثنى الواقف أن ينفق غلة ما وقف على نفسه وولده  
وحشمه مادام حيا فذلك جائز . وقاس ذلك على ما استثناء عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه أن لولى صدقته أن يأكل منها ويؤكل صديقه \* وفى رواية  
ويشترى منها عبدا لعمله \* وفى رواية : لا جناح على من وليها أن يأكل  
منها بالمعروف ، أو يطعم صديقا غير متمول . فقال ذلك قياسا على ما قاله ،  
وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه والى تلك الصدقة ، فقلنا وبالله التوفيق :  
ان استثناء إلتفاق الغلة على نفسه وولده وحشمه هو بمنزلة قوله : قد وقفت  
هذه الأرض على نفسى ، ثم من بعدى على المساكين ، ألا ترى أن له  
أن ينفق الغلة كلها على نفسه وولده وحشمه أبدا مادام حيا إذا استثنى ،  
فكذلك قوله : قد وقفت هذه الأرض على نفسى ، ثم من بعدى على  
المساكين له إلتفاق الغلة كلها ، لأنه بمنزلة . وظاهر أنه ليس مراد عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه بما استثناء خصوص الأكل ، بل إلتفاق الغلة  
مطلقا ، فاستثناه عالم كاستثناء أبى يوسف ، وكلاهما بمنزلة قوله : قد

وقفت على نفسى الخ .

وعما يقوى هذا القول ما روى عن محمد بن الحسن أنه أجاز الوقف على أمهات أولاد الواقف ومديراته ، والوقف على هؤلاء بمنزلة الوقف على نفسه ، فلما رأينا أبا يوسف قد أجاز للواقف أن يستثنى غلة وقفه ، فينفقها على نفسه ما عاش أبدا ، فإن مات صار ذلك للسالكين ، ورأينا محمد بن الحسن قد أجاز أن ينفق على أمهات أولاده ومديراته ، فإن ماتوا صار ذلك للسالكين جوارنا هذه اللفظة له . وقلنا : إذا قال على نفسى ، ومن بعدى على السالكين ان ذلك جائز على ما شرط . وذكر فى المبسوط : لو جعل مصرف الغلة لنفسه مادام حيا كأن قال : أرضى هذه صدقة موقوفة لله على أن لى غلتها ما عشت ثم من بعدى على الفقراء فذلك جائز عند أبى يوسف اعتبارا للابتداء بالانتهاء ، لأنه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها ، وإذا انقطعت عادت الغلة اليه فى الانتهاء ، وكما يجوز فى الانتهاء يجوز فى الابتداء أن يقدم نفسه على غيره فى الغلة ، وهذا لأن معنى التقرب لا ينعدم ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ، وقال « أبدا بنفسك ثم بمن تعول » .

وفى فتاوى قاضى خان : رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسى ، ثم من بعدى على الفقراء . قال هلال : لا يجوز هذا الوقف ، وقال الفقيه أبو جعفر : ينبغي أن يجوز فى قياس أبى يوسف ، لأن النفقة على النفس صدقة كما تقدم . والتحييس عليها ليس تحييسا مستقلا : بل هو تحييس حكمى تابع للتحبيس على غيرها ، فهى خارجة عن ملكه بالوقف الذى وقفه ، وليست باقية على حالها ، حتى يقال اذا كان واقفا على نفسه لم تخرج الصدقة عن ملكه ، وإنما ذلك اذا كان تحييسه على نفسه مستقلا ومشايخ بلخ أخذوا بقول أبى يوسف ، وقالوا يجوز الوقف والشرط

جميعا . وذكر الصدر الشهيد أن الفتوى على قول أبي يوسف ترجيبا للناس في الوقف ١٨ .

والحاصل : أن الوقف على النفس متى كان مع غيره مما يجوز وقفه مترتبا أو مجتمعا صح ، وجاز أخذها من استثناء أبي يوسف قياسا على استثناء عمر رضي الله عنه . وقد يقال : لا حاجة الى القياس ، لأن حقيقة الوقف تشمل الوقف على النفس تبعا لغيره : مترتبا أو مجتمعا ، لأن فيه التصديق على النفس ، وهو قرينة ، والخروج عن الملك : كالتأييد اللازم في الوقف حاصل بالوقف على الغير كما قاله الفقيه أبو جعفر وغيره ، وأحاديث الاتفاق وآياته تشملها ، فيدخل في عموم النصوص بدون حاجة الى القياس المذكور . ولعل من منعه في هذه الحالة نظر الى أن الاتفاق على النفس ليس في معنى التصديق المعتبر في حقيقة الوقف ، أو ليس قرينة بالذات ، لأن الأصل فيه الإباحة إلا عند الضرورة ، أو قصد التعفف عن الغير ، أو التقوى على طاعة الله ، أو نحو ذلك . وحديث « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ونحوه محمول على ذلك ، أو على من شأنه أن ينفق على نفسه كذلك ، ولم يعزل المانع على التبعية للغير في القرينة ، وفي الخروج عن الملك المشار اليهما بقول شارح المرتبة في تعريف الامام ، ولو في الجلة لادخال الوقف على نفسه ، ثم على الفقهاء كما تقتضيه ، حقيقة الوقف عنده لا تناولها ، وأحاديث الاتفاق وآياته لا تشملها . وأبو يوسف رحمه الله لما رأى دخوله في حقيقة الوقف ، وأن النصوص لا تشملها لظهورها في غير الوقف على النفس لجأ في جوازه الى القياس المذكور ، وقد علمت ما فيه . وعند السادة المالكية اذا وقف على نفسه خاصة بطل قطعا ، ومع شريك له كما اذا وقف على نفسه ، وعلى فلان أو الفقراء بطل مالم تحصل حيازة من الشريك قبل المانع ، والاصح في حصته دون حصته نفسه ، فالوقف عندهم على النفس باطل مطلقا . ابن عرفة الحبسي

على نفس الحبس باطل اتفاقاً ، وكذا مع غيره على المعروف ، وظاهر المذهب بطلان كل حبس من حبس على نفسه وغيره ان لم يحجز عنه ، فان حيز عنه صحّ على غيره فقط اه . وعلاوه بأن فيه تحجيّرا على نفسه فيما له اطلاق التصرف فيه شرعاً ، والوقف نوع من أنواع التصرف التي جعلها الشارع حقاً للمالك ينشئها حيث شاء ، لا تحجيّرا عليه بما لم يؤذن له فيه . ومن أجاز له حال الشركة ، أو على التعاقب نظر الى تبعيته لغيره معتمداً على القياس مع التنزيل المارّ ، والله أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

تمّ تبليض هذه الرسالة ليلة الجمعة حادى عشر محرم سنة ١٣٤٧ هـ ورفّع عنها قلم التحرير فى أواخر ذى الحجة سنة ١٣٥٠ على يد الفقير إلى مولاه الزمّوف « محمد ابن الشيخ حسين مخلوف العدوى المالكي » غفر الله له ولوالديه ولمشايعه وإخوانه المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه وسلم آمين .

﴿ تمّ الكتاب ، ويليه كلمة حول ترجمة القرآن الكريم ﴾





كلمة

حول ترجمة القرآن الكريم

لصاحب الفضيلة المؤلف

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده كتابا عربيا لا يدانيه كتاب ، وأخرس بفصاحة كلامه وبلاغة أسلوبه ألسنة الفصحاء والبلغاء عن الاتيان بمثله في أى باب ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، وعلى آله وأصحابه الذين تحملوا أعباء نبوته وحفظ كتابه ونصرة دينه في كل ناد وواد .

وبعد : فقد كنت في سنة ١٣٤٠ هـ وضعت رسالة تشتمل على أربع مقالات :

الأولى فيما يطلق عليه اسم القرآن وكلام الله تعالى

والثانية في حكم تجويد القرآن وأركان قراءته

والثالثة في جمع القرآن وكتابته بالخط العثماني

والرابعة في حكم ترجمة القرآن وكتابته وقراءته بغير العربية . وسميتها

« عنوان البيان في علوم التبيان » وفي سنة ١٣٤٣ هـ حدثت ضجة بين

الكتاب في حكم ترجمة القرآن باللغات الأجنبية اختلفت فيها الآراء ، وتشعبت

فيها الأهواء ، فحررت المقالة الرابعة من هذه الرسالة وأفردتها بالطبع ونشرتها

في جهات عديدة داخل القطر وخارجه وفي المكاتب الشهيرة وغيرها . وفي

سنة ١٣٤٤ هـ يسر الله طبع هذه المقالات الثلاث تحت عنوانها المذكور .

والآن وقد عادت هذه الضجة الى سيرتها الأولى ، بل والى ما هو أرفع صوتا منها

رأيت أن أعيد النظر في هذه المقالة وأختصرها ليسهل تناولها على من يريد

الوقوف على هذا الحكم الخطير والله المستعان .

الأربعاء ١٢ محرم سنة ١٣٥١ هـ

محمد هسين مخلوف



## الترجمة وما لا بد لها منه

تطلق الترجمة على تفسير الكلام : أى بيان معناه وشرحه بلغة أخرى بدون تقيد بحرفية نظمه وترتيبه ، وعلى مجرد نقله من لغة الى لغة أخرى : أى ابدال لفظه بلفظ آخر يقوم مقامه فى تأدية معناه كوضع رديف موضع رديف من لغة واحدة ، وفى القاموس وشرحه : الترجان المفسر للكلام ، وقد ترجمه وترجم عنه اذا فسر كلامه بلسان آخر ، وقيل نقله من لغة الى لغة أخرى اه والأولى تسمى معنوية وتفسيرية ، والثانية تسمى حرفية ، وظاهر أن الترجمة الحرفية ليس فيها تصرف فى معنى الأصل ، وإنما التصرف فى نظمه بمحاولة ابدال لغته بلغة أخرى ، فهى خلع ثوب وابداله بثوب آخر مع كون اللباس واحدا عكس الترجمة المعنوية فانه لا تصرف فيها بابدال ظم الأصل ، وإنما التصرف فى معناه والتعبير عنه بدون تقيد فى صياغته بنظم الأصل وترتيبه .

وكيفما كانت الترجمة فى كلام البشر فلا بد فيها لتكون أدنى من الأصل من فهم أوضاع اللغتين ومعرفة أسرار اللغة المترجم منها وخصائصها وآدابها ومناسج دلالتها ومرامي اشاراتها ومعرفة ما يماثل ذلك فى اللغة المترجم اليها حتى يمكن تفسير الجملة المترجمة أو ابدال لفظها بما يطابقها ويحكي صورتها ويحفظ غرضها ويقي بمعناها دون أن يتسرب اليها الخطأ من جهة الوضع والدلالة والأسلوب ، فان فى اللغة كثيرا من الألفاظ المشتركة تدل على معان متباينة ، ولدلالة ألفاظها وتراكيبها على المعانى المقصودة وجوه مختلفة : فمن تشبيه الى مجاز الى كناية ، وفى كل ذلك تفاوت ومراتب فى الحسن والقبول ، ولكل كلمة مع قرينتها موقع لا يحسن مع أخرى ، واتلاف لا يوجد فى تركيب آخر ، والناس فى فهم ذلك والاعتدال عليه والتهنى له متفاوتون ، وفى مراتبه متباينون ، ولذلك نرى العدد العديد من المضطلعين بترجمة الكتب يعالجون ترجمة كتاب واحد فيخرجون للناس تراجم مختلفة فى ألفاظها وأساليبها ومعانيها

وتحديد أغراض الأصل المترجم والاحاطة بمقاصده حتى لشكادتحكم بأنها لم تصدر عن مورد واحد ، وذلك إما لنقص في الترجمة أو قصور في الفهم أو لفقد لغة الترجمة بعض خصائص ومزايا اللغة المترجم منها فلا تنهض العبارة بأداء الغرض المقصود ولا تلم بأطراف المرمى .

### منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية

وهذا أول ما يحدو بالناظر في هذا الموضوع الى القول بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية لأنه لابد في صياغتها من مراعاة نظم الأصل وترتيبه ، ثم ابداله بنظم آخر كذلك يقوم مقامه في نأدية معناه ، وذلك لا يتيسر الا اذا كان في مقدور الترجمة أن تحاكي نظم القرآن وترتيبه عبارة ودلالة ورمضا وإشارة كما تحكي لئارسوم المصاحف نظمهم الكريم ، وهذا ليس في مقدور البشر ، ولا في وسع أوضاع اللغات ، على أن محاولة الترجمة الحرفية مطلقا تصرف في النظم العربي المنزل للإعجاز والتعبد بتلاوته والاهتداء بهديه بما لم يرد ، بل بما يوهم عدم الإعجاز ، بل بالإلكاكة في المعنى والتغير والتبديل وذلك مناف لحفظه المأمور به شرعا كما سيأتى بيانه ، وآية الوصية [ فمن بدله بعد ما سمعه فانما اكفره على الذين يبتلونهم إن الله سميع عليم ] تجرّ بذيلها على المتعرضين لهذه الترجمة جراً أولويا ، لأن الوصية في المال دون الوصية في الدين وقوام أساسه المتين ، وقد أوصانا الله تعالى بحفظ كتابه وأمرنا بصيائمه عن الغير والتبديل ، ومن عرف مكان اللغات من نفوس البشر وأثر مزاج كل أمة في لغتها ، وما بين اللغات من التفاوت فضلا وقصا عرف أن ترجمة القرآن وتعدده بتعدد اللغات موجب لاختلال معناه واختلاف أهل اللغات في فهم مبناه ، فان لكل لغة حياة آدابها وخصائص وأدوات لافادتها والتعبير عنها والإشارة اليها والمليح لها لا يوجد ما يوازيها . اما في اللغة الأخرى ، بل قد يكون في بعضها من الآداب والمزايا

ما تنسكه عليها الأخرى وتعدّه اسفافاً في التعبير، وسخافة في المعنى ، ولا يسع أحداً أن يدعى اتساع لغة من اللغات الحية بحيث تزدرد لغة حية أخرى بجميع أوضاعها وخصائصها ومزاياها وآداب أهلها وأذواقهم في التعبير والشعور بالمعاني ، فلا غرابة إذا اختلف المترجمون وتفاوتت التراجم بالزيادة والنقص والتغيير والتبديل ، وذلك ان جاز اغتفاره في كلام البشر لا يجوز في مظهر كلام الله القديم الذى له حق التقديس والتعظيم والصيانة من التغيير والتبديل ، على أن القرآن في طياته معان ومقاصد لا تنكاد تحصر ، وفي نظمه وأسلوبه مالا يستطيع انسان أن يباريه أو يذانيه ، فلذلك ذهب العلماء الى منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية وعنوا بذلك نوعاً منها : وهي الترجمة الحرفية بدون المثل

### ترجمة القرآن برجمة حرفية بالمثل

أما ترجمة القرآن بالمثل فحاولنا من العبث البين ، إذ لا يعقل أن تكون بالانتيان بمثله في طلاوة نظمه ، ورقة أسلوبه ، وبداعة تركيبه ، وانسجام آيه ، واتساق نظمه ، وجمال استهلاله ، وحسن مقاطعه ، وغرابة فواصله ، مهما دقت الترجمة وسمت ، واضطلع المترجم بنظم القرآن وأسلوبه ، فانه لا يسعه الاحتفاظ بهذه المزايا وبالخصائص البلاغية ، والأغراض البيانية : من مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل والابحاز وضده والتأكيد وعدمه : مما لا يحسن لونه ولا يجعل وصفه ، ولا يروق وقعه ، الا بالعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم ، فليس في متناول القدرة ، ولا في استطاعة اللغة أن يأتي انسان بما يماثل القرآن الكريم في ذلك ، وقد باغ من البلاغة التزوة ، ومن القصاحة الغاية ، حتى أعجز بنظمه وأسلوبه ذوى اللسن والبيان : من أئمة اللغة وفرسان البلاغة ، وأعلام البراعة ، بل هذه المزايا أول ما يفقد بالترجمة الحرفية . وإذا كان خصماء العرب وأبناء اللغة لا يزالون من وقت نزول القرآن الى الآن يجتدون في

المسير إلى قراره ، واستكنه أسرارہ ، ويعنون في تعرف حكم نظمہ وحكمہ ، ولم يستشفوا الغاية ، ولا الزواييد البداية ، فبالك بالغرباء من لغته ، السخلاء في عريته ، يعانون الاتيان بمثله ، وأيضا لو كان نظم الترجمة يحاكي نظم القرآن ويمائله لما تمت آية التحدى وتجزى بلغاء العرب المرتابين فيه عن الاتيان بمثله ، وقد قال تعالى [ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ] .

وجله القول أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل غير معقولة ولا مقدورة ، وليست محل اختلاف بين العلماء ، بل محل اتفاق على عدم امكانها فضلا عن وقوعها ، وانما محل البحث هو ترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية بدون المثل بأن تكون باعتبار ما يدل عليه النظم من المعاني الأولية ، مع ما يفيد بعض خصائصه البلاغية ، مما يدخل تحت مقدور اللغة المترجم اليها ، وذلك يتفاوت بتفاوت اللغات ، فهذا هو المراد من القول بمنع ترجمة القرآن الكريم وقراءته بغير العربية لمافيه من الركائز والتغيير والتبديل في نظمہ ، والتعدد والاختلاف في مدلوله وقصده

### تراجم المستشرقين وأغراضهم

ولاننى بقولنا : ان الترجمة الحرفية للقرآن بدون المثل لا تجوز أنها لم تقع في الوجود ، فان كثيرا من مستشرقى الغرب تناولوا القرآن الكريم بالترجمة ولا يزالون يعانونها حتى الآن ، ولهم في القرآن تراجم مختلفة لأغراض شتى ، ولكثير منهم ولوع بالليل منه ، والخط من شأنه ، والرد عليه ، والتحريف لنظمه ، والتغيير لمعناه ، ليصتوا أهل دينهم أو دينه عن الدين بأحكامه وليعنفوا أثره ، ويقلصوا غلظه [ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ] ، وليس في الامكان منعهم من سلوك هذا السبيل ، ولا ردّهم عن الدنو من هذا الحى المقدس مادام لا سلطان لنا

عليهم ، ولا حرمة للكلام الالهي عندهم ، وإنما في إمكاننا أن ندعوهم إلى الحقّ ونعلمهم أن مآل معنوا فيه ، وجدّوا ليس ترجمة للقرآن ولا بالغا منه شيئا ولا آتيا من أحكامه وحكمه إلا على القليل ، وأنهم غاططون أو مغالطون في زعمهم أنهم ترجوا القرآن وقالوا لأبناء لغتهم عماد الاسلام وحجة المسلمين ، بل ما قالوا أقلّ مما تركوا وما جملوا أكثر مما علموا ، وما علموا قد تسرّب اليه كثير من الخطأ : اما الجهل بالنقطة ، أو لعدمهم التحريف والتبديل ، أو لقصور لغتهم عن الوفاء بما تسعه أساليب اللغة العربية ، فانهم إنما ترجوه من جهة كونه عربيا ، لا من جهة كونه مجزأ ، إذ لا يدرك وجوه اعجازه إلا ذو فطرة سليمة ، وسليقة عريضة ، أو متقن علوم البلاغة والبيان ، وما اليها مع التمرّن عليها تطبيقا وتحريرا حتى تصير للواقف عليها ملكة راسخة يستحدث بها نفسا جديدة تشعر بتلك الوجوه وتتأثر بخواصها بحيث إذا تليت عليها آيات الكتاب تأثرت وازدادت إيمانا بهذا التفوق المجز ، وما أظنّ أن لهذه النفس وجودا في الوجود .

## إرشاد المسلمين الى منع اعتزامهم على ترجمة القرآن الكريم

وكأنّ دعوهم هؤلاء الى هذه الحقائق نرشدهم بعض المسلمين الى حكم الدين فيما اعتزموا الاقدام عليه : من ترجمة القرآن إلى لغات أخرى ، وهم موضع خطاب الشارع بالحلّ والتحريم ، وأعمالهم موضع المواخذة بالاثابة أو العقوبة [ فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضلّ فانما يضلّ عليها ] ، وأن لهذا القرآن ربا يحميه . قال تعالى [ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ] أى من كلّ ما يهدح فيه من زيادة أو نقص أو تحريف أو تبديل .

ولم يحفظ الله تعالى كتابا من الكتب السماوية كحفظ القرآن الكريم ،

بل استحفظها جلّ ذكره الربانيين والأخبار ، وحلهم عبأها ، وألزمهم أماتها  
فوقع فيها ماوقع من التبديل والتغيير ، كما قال تعالى [ وإن منهم فريقا يلون  
ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو  
من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ]  
وقد تولى سبحانه حفظ القرآن وصيافته ليبقى آية ناطقة بالحق ، وحجة قائمة على  
العالمين أبد الدهر ، ومجزة دائمة تلتزم أنبيائه ، صاوات الله عليهم الى يوم الدين ،  
فلم يزل ، ولا يزال محفوظا بحفظه ، مرعيا بكلامه ، مصونا بحمايته ، باقيا  
ظاهرا حتى يأتي أمر الله : كما أولى حفظه ، وبيان معناه من لا ينطق عن الهوى ،  
وهو النبيّ المعصوم صلى الله عليه وسلم . قال تعالى [ وأزلنا إليك الذكر  
لتبين للناس ما نزل إليهم ] أى من الأحكام والشرائع ، والأمثال ، والمواعظ ،  
وسير القرون الخالية ، وقصص الأمم الماضية ، والعلوم الكونية ، والنواميس  
العمرانية ، وغير ذلك مما حواه الذكر الحكيم من الأسرار التي لا تحصى  
والجباب التي لا تستقصى .

ولاشك أن محاولة الاتيان بما ينافي حفظه في نظمه وأسلوبه ، ويكون  
ذريعة الى عفوه ، وتقلص ظله ، والاستغناء عنه بغيره ، ومظنة لعبث الأيدي  
والألسن به عمل سيئ وشرّ مستطيل ، وتطاول على الله ورسوله ، وانتهاك  
لحى مقدس ، وحرم مهيب . وترجمة القرآن ترجمة حرفية من هذا القبيل ، فانها  
ضرب من التغيير والتبديل ، فيما تولى الله ورسوله حفظه ، وأمرنا بالمحافظة عليه  
من ذلك ، وآية أهل الكتابين السالفة الذكر [ وإن منهم فريقا يلون  
ألسنتهم بالكتاب ] قد تجرّ بذيلها على لىّ الألسن بترجمة القرآن الكريم  
ترجمة حرفية . وسيأتى أن تبليغ القرآن للناس لا يتوقف على ترجمته ، ولا يراد  
منه خصوص التبليغ لحرفيته ، ومن لم يرد بالترجمة ذلك ، بل أراد بها أن يستفيد  
معناه فالترجمة لأبناء لغتها لا تؤدى الغرض المقصود من التبليغ ، ولغيرهم من أبناء .

لغة القرآن ، فمع كونها انتها كالحرمة ، ذريعة الى ترك التعبد بتلاوته ، والتدبر في دلالته ، والاعراض عن الاشتغال به ، والانكباب على تراجحه . وانظر الى مارواه البيهقي عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله تعالى فيها شهرا ثم أصبح يوما ، وقد عزم الله له ، فقال إني كنت أردت أن أكتب السنن واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فانكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، واني والله لأأبس كتاب الله بشيء أبدا . فانظر الى جهة سدّ ذريعة اللبس في هذه النازلة ، مع أنها دون نازلة الترجمة فيما لها من المساس بكتاب الله تعالى وقرآنه المجيد .

### الترجمة التفسيرية أو المعنوية

نعم يجوز ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية ، وهي ما كانت متعلقة ببيان المعنى وتفسيره بدون تعرض لنظم الأصل وترتيبه بشرط أن تكون مستمدة من الأحاديث النبوية ، وعلوم اللغة العربية ، والأصول المقررة في كتب الشريعة الاسلامية ، بأن يعتمد المترجم في استحضار معنى الأصل على تفسير عربي مستمد من ذلك ، أما اذا استقلّ برأيه في استحضار المعنى من القرآن أو اعتمد على تفسير ليس مستمداً من تلك الأصول فلا تجوز ترجمته ولا يعتد بها : كما لا يعتد بالتفسير العربي اذا لم يكن ، مستمداً من تلك المناهل ، معتمدا على هاتيك الأصول خصوصا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية .

وبالجمله فقاعدة سدّ النرائع قاضية قضاء لامرية فيه بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية ، وكذلك الترجمة المعنوية اذا لم تعتمد على الشرط المذكور .

## ترجمة الأساليب العربية

بلغة عجمية لاتقع صحيحة وافية

والعجب كل العجب لمن يتصور أن ترجمة القرآن بالعجمية ، بل ترجمة سائر الأساليب العربية تقع صحيحة وافية ، كيف وقد اتفق من يعتد بهم من الباحثين في اللغات وتطوراتها على أن مقومات اللغات الحية وعناصر حياتها متفاوتة ، وأنها في لغة العرب أتم وأكمل منها في سائر اللغات سواء كان من حيث وفرة مفرداتها بالأصالة والاشتقاق ، أو بالحقيقة والمجاز ، أو من حيث قبولها للتطورات المعنوية بتطور الأحوال الاجتماعية والتوغل في ألوان الترف وصنوف الحضارة ، أو من حيث مهونة أساليبها وصلاحتها لكل ما يراد منها ، أو من حيث فصاحة ألفاظها وبلاغة تراكيبها ، ولذلك كان استعدادها لتأدية المعاني وفصل البيان لا يبارى ، فهي أقوم اللغات عنصرا ، وأعذبها منطقا ، وأسلسها لفظا ، وأجلها أسلوبا ، وأحكمها تركيبا . وأكبر شاهد على ذلك نزول القرآن بأفصح لغاتها وتحملها لمرتبة إعجازه الذي لا يتسع له غيرها ، فلا جرم إذا ترجم أسلوبها بأي لغة أخرى ، فهما كانت تلك اللغة لا يسعها أن تؤدي من الأغراض والمعاني إلا بقدر ما وصلت إليه من الاستعداد اللائق بمزاجها ، ونظرة واحدة في غنى اللغة العربية ، ووفرة مفرداتها ، وثروة أساليبها كافية في الحكم بمنع ترجمتها بلغة أخرى ، وإذا كان ذلك في لغة العرب البالغة حدّ الجواز ، فما بالك بكلام الله البالغ من السكّال والجلال والجلال حدّ الإعجاز ولذلك كان من خواصه وفضائله أن جمع بين صفتي الفخامة والجلال ، والعذوبة والجمال ، كما جمع بين الروعة التي تلحق قلوب سامعيه ، والرغبة التي تعلق بنفوس حامليه ، بحيث لا يملّ تاليه ، بل يزداد شغفا بالترديد ، مع أن الكلام يعادي إذا أعيد .



## اختصاص إنزال القرآن باللسان العربي

ومما يدل على منع ترجمة الأسلوب القرآني ترجمة حرفية ما روي في توجيه اختصاص القرآن باللسان العربي مع عموم بعثته صلى الله عليه وسلم للأشود والأحر .

فقد اتفق العلماء على أن الحكمة في ذلك أنه لو تنوع النظم المنزل عليه صلى الله عليه وسلم حسب اختلاف ألسنة الأمم المبعوث إليها : بأن نزل امرأة عربيا ، وأخرى عبريا ، وثالثة فارسيا ، وهلم جرا لكان أدعى إلى التنازع ، واختلاف الكلمة ، وتطرق التحريف والتبديل إليه ، فإن لكل أمة لغة خاصة بها خاضعة لمزاجها العقلي ، وشعورها الفكري ، ولكل لغة خصائص ومزايا ، فيقرب من حد الاستحالة أن يتحد هذا المنزل باللغات العديدة في الخصائص والدلالة ، والأحكام التي تستنبط من الدلالات وإشارة النصوص ، ومتى اختلف في ذلك اختلف المنزل عليهم ، وأصبحوا فرقا متناكرة كأنهم أهل كتب مختلفة ، وشرائع متباينة ، لا يذعن كل قوم إلا لقرآنهم ولا يعترفون إلا بمنطوق لسانهم ، فضلا عن أن نزول القرآن بلغات الأمم المبعوث إليها صاحب الرسالة يؤدي إلى أن ينزل القرآن بلغات شتى ، ولهجات مرذلة قدر ما حواه الوجود في كل العصور من الأمم والشعوب والقبائل حتى اللغات المستحدثة التي انتقلت إليها بعض الجماعات في أطوار نموها ، وأدوار حياتها ، وذلك أدعى ما يكون إلى الاختلاف في القرآن مع ما فيه من تعرض القرآن إلى النزول برطانات موحشة مستهجنة ، وذلك أخش النقصان التي نزه عنها كلامه القديم ، على أننا لا نتصور عقلا يفكر في ضرورة نزول القرآن بجميع اللغات واللغات تبعا لعموم الرسالة ، والا كان فكره خبالا ، وتصوره ضلالا .

## عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة

كما لا يتصور ضرورة ترجمة القرآن بلغات أجنبية تبعا لعموم الرسالة ، لأن المصلحة لا تقتضيها ، بل درء المفسدة وسد النريعة ، وتوحيد الشريعة ، وإتمام أمرها يقضى بغير ترجمة كتابها . وقوام عمادها الوطيد ، وأى رابطة بين اللطيين ، ولا توقف لأحدهما على الآخر .

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه خاصة ، وللناس عامة ، وكان قومه أهل فصاحة وبلاغة وجدل وخصام ، فدعاهم إلى التوحيد ، وترك عبادة الأوثان والأصنام ، وأنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، فبلغهم أحكامه ، وتعبدهم بتلاوته ، وتحذاهم إلى معارضته ، والاتباع بسورة من مثله ، فجزوا وقامت عليهم الحجة ، وآمن به من اهتدى ، واستمر على العناد والضلال من غوى .

وكانت عربية القرآن ، ونهاية بلاغته ، وقوة حجته : آية الآيات ، وأبلغ المعجزات ، ولولا ذلك لم تبلغ الدعوة من نفوسهم ما بلغته ، ولا تم له من الأمر ما أراد الله أن يتم ، ويظهر به دينه ، وكل ذلك راجع إلى فضل اختصاصه باللسان العربي وإعجازه .

ولما اقتضت حكمته جل شأنه إزال القرآن بأوضاع عامة ، وأساليب خاصة ، للإعجاز والتعبد بتلاوته ، واهتداء سائر الخليقة بهديه ، وكل أمر بيانه ، لمن لا ينطق عن الهوى : كما قال تعالى [ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ] ، وقال جل شأنه [ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ] ، وقال تعالى [ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ] فلا بد للناس في فهم أوضاع القرآن والاهتداء بهديه من بيان السنة كما فطن به نص القرآن الكريم ، وليس ذلك لأن القرآن في دلالة

أوضاعه محتاجا الى غيره ، وانما هي حاجة الناس كما سيأتي بيانه : وقد أكمل الله به الدين الخفيف كما قال تعالى [ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا ] .

فأنتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يباه ، فألزم الحجة ، وأوضح المحجة . وقال « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم » . وعن المقدم بن معدي كرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا هل عسى رجل منكم يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته ، فيقول ينشأ وينكم كتاب الله تعالى ، فما وجدنا فيه حلالا أحللناه ، وما وجدنا فيه حراما حرّمناه ، وإن ما حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرّمه الله » أخرجه أبو داود والترمذي ، وزاد أبو داود في أوّله « الا أني أوتيت الكتاب ومثله معه » وذلك المثل : هو سنته عليه الصلاة والسلام التي بين بها الذكر الحكيم ، وبيانه كما ذكره جمهور العلماء أعمّ من التصريح بالمقصود ، ومن الارشاد الى ما يدل عليه ، فدخل فيه قياس المجتهد وإشارة النصّ ودلالته وما يستنبط منه : من الأحكام والعقائد والأسرار الالهية ، وفي قوله تعالى [ لعلهم يتفكرون ] وما مثله مما استحثّ فيه العقل ، والفكر الى النظر إشارة الى ذلك حيث طلب منهم أن يتأملوا ويعنوا النظر ليدركوا الحقائق ، ويتعظوا بالعبر ، ويؤدّوا حق الله وكتابه وحق رسوله وشريعته .

ومن أوجب هذه الحقوق تبليغ كتابه وبيان أحكامه ، وقد بلغ صلى الله عليه وسلم ذلك بنفسه ، وقال « ليلغ الشاهد منكم الغائب » ، وقال « نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدّأها كما سمعها » وبلغ المسلمون بعضهم بعضا ، وبلغوا غيرهم من عصر النبوة الى وقتنا هذا ، والاسلام ينفو ويتسع ، وأحكامه منتشرة في سائر الأقطار بدور حاجة الى ترجمة القرآن ،

ولو كانت الترجمة ضرورية في تبليغ الدعوة الى الاسلام و بيان أحكام الدين  
لكانت مشروعة كتابا أو سنة أو اجاعا أو قياسا ، ولما اتفق العلماء على  
منعها ، ولوقعت في العصر الأول حينما كان الاسلام غضا طريا ، والدعوة اليه  
والى أحكامه نافذة عامة في سائر الجهات ، مع أن شيئا من ذلك لم يكن .

على أنها لا تخلو من التدرع الى ذهاب روعة القرآن وجلاله المهيب ،  
حيث لا يرى معناه في ثوبها الا محقرا ، واذا قدر نظمته بنظمها فلا يرى الا  
كسفاسف الكلام المزدري ، كإسباني بيانه :

### الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة

وقد اقتضت حكمته تعالى أن تكون أوضاع القرآن كلية عامة وافية  
شاملة لجميع ما يحتاج اليه الأمم في مختلف العصور ، على تعاقب الدهور ، بحيث  
لا تعوزها الحاجة لشأن من شؤونها الدينية أو الدنيوية الا وجدت فيه ما يشفى العلة ،  
ويرد الغلة ، وذلك من كماله ، وعلوّ شأنه ، وبعد شأنه ، فهو من جهة نظمته  
الرائق ، وطرازه الفائق ، بحيث لو اجتمع الانس والجن على مباراته لمجزوا عن  
الانسان بأقصر سورة منه ، ومن جهة اشتباهه على الحكم الخفية ، والأحكام المستتعة  
للسعادات : الدينية والدنيوية ، والأمور القلبية بحيث لا تناله عقول البشر  
ولا تحيط بفهمه القوى والقدر ، ومن حيث صلاحيته لجميع الأمم في سائر  
العصور بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يقصر عن  
حاجة ، ولا يقف دون غاية ، قوله بجزل ، وحكمه فصل ، تبلى الأمم وهو  
على جدته ، وتختلف العصور وهو على حالته [ تنزيل من حكيم جيد ]  
وما هذا شأنه لا يليق بأوضاعه التفاصيل والجزئيات وكثرة القيود ، ولذا  
كانت حدوده نظما ومعنى فوق سائر الحدود ، وقد أمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ببيانه ، وتبليغ أحكامه ، وشرح كلياته ، ومقاصده وأغراضه ، لالتكميل

دلالة في معناه ، أوسد ثغرة في مبناه : إذ هي كلمة وافية ، وانما هي حاجيات الأمة في كل عصر وزمان ، فين ، وأوضح ، وصرح ، وأفصح . واقتنى أثره الصحابة والتابعون ، والأئمة المجتهدون ، والعلماء العاملون ، آخذين بهديه وسنة يئانه صلى الله عليه وسلم .

وكلهم من رسول الله ملتسم \* غرقا من البحر أو رشقا من الدسم

وقال ابن مسعود وغيره من الصدر الأول : ان القرآن جع علوم الأولين والآخرين كما قال تعالى [ ما فرطنا في الكتاب من شيء ] ولكن لم يحط بها علما حقيقة الا المتكلم به جل شأنه ، ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا ما استأثر به سبحانه ، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم رضى الله عنهم : مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ، ثم ورث عنهم التابعون باحسان ، ثم تقاصرت الهمة ، وفترت العزائم ، وتضاءل أهل العلم ، وضعفوا عن حل ما تحمله الصحابة والتابعون من علومه ، وسائر فنونه ، فتوعوا علومه ، وقامت كل طائفة بفن من فنونه ، فتبليغ القرآن لأهل لغته تبليغ لسائر علومه ، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا فيه ، والتوقيف على تفاصيل أسرار له لم يثبت بصريح العبارة ، وكمن سرّ وحكم نهت عليهما الإشارة ، ولم تينهما العبارة ، ولا يزال من لطف ذهنهم واستقام فهمهم ، ولن يزالوا يستخرجون من القرآن أسراراً وحكماً لا يحصرها العدّ ؟ فهل مثل هذا الكتاب ، وليس كمثل شيء من الكتب يترجم بالغات الأعجمية ، ومن أى ناحية يترجمونه : أمن ناحية أسلوبة وعبارته ، أم من ناحية دلالته وإشارته :

ان الإشارة التي يرمى اليها نظم القرآن وأسلوبه لا تيسر لأى لغة من اللغات محكماتها بالتمام ، بل هي مختصة باللسان العربى وصنوف ألوانه ، ولا نفنى بذلك خصوص ما يفوت الترجمة من المعاني الثانوية المستفادة من

الخواصّ البلاغية التي لا يوجد لها نظير في غير لغة العرب ، بل وكذلك ما يفوتها من المعاني الأوّلية التي لا يتيسر محاكاة نظمها في أيّ لغة من اللغات . وبالجملة فترجمة القرآن ترجمة حرفية مع كونها لا تجدى أهلها ولا تفيدهم الا بعدا عن أسرار القرآن ومحاسنه ، فقاعدة درء المفسد وسدّ الذرائع تقضى بمنعها قضاء لا مبرية فيه .

## حكمة تجريد المصاحف العثمانية

من الوجوه السبعة إلى وجه واحد

كما يقضى بذلك ما روى في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من تلك الوجوه ، فإن من أمعن النظر في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن إلى وجه واحد وجل الناس على القراءة به دون غيره كما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم عرف أنها تقضى بمنع ترجمة القرآن قضاء لاشك فيه ، ففي خلافة عثمان رضى الله عنه لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في القراءة بتلك الوجوه حتى تقاتل الناس وكذب بعضهم بعضا في قراءته حيث لم تبلغه قراءة الآخر التي نزل بها حرفه أمر رضى الله عنه بكتابة المصاحف ونقلها من الصحف البكرية مجردة عن تلك الوجوه إلى وجه واحد بلغة قريش ، وأرسل إلى كل جهة مصحفا وجل الناس على القراءة به .

وكان ذلك على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار خشية أن يتوسع الناس في لغاتهم ، ويكثر الخلاف بينهم ويتسرب اللحن والخطأ إلى القراءة والكتابة بسبب وجود تلك الأحرف التي اشتملت عليها الصحف البكرية .

فكانت هذه الكتب العثمانية الموحدة ، وجل الناس على القراءة بها .

حاسمة للفتنة مانعة للخلاف والتناكر والمراء والجدل في القرآن ، ولهذا توقف سيدنا عثمان رضى الله عنه في هذا العمل حينما عرضت عليه نوازل الخلاف وما ترتب عليه من الهرج ، لأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة فانظر كيف درأ الخليفة وجهور الصحابة رضى الله عنهم ما نجم من تعدد الوجوه بتجريد المصاحف عنها ، وجل الناس على القراءة بوجه منها ، مع أن الحاجة قبلئذ كانت ماسة إليها ، فترك ما كان مشروعا لدرء ما نجم عنه مع عدم الحاجة إليه وقتئذ محافظة على القرآن الكريم ، وامتنالا لأمره ، وقياما بواجب النصح لكتاباه .

ولا شك أن الترجمة ضرب من التعدد موجب للاختلاف والتناكر والتغيير والتبديل ، فالنصح لكتاب الله تعالى ودرء المفسدة يقضيان بمنعها .

### النصيحة لكتاب الله تعالى

وقد ذكر العلماء كما قال الامام النووي أن النصيحة الواجبة لكتاب الله تعالى المشار اليها في حديث « الدين النصيحة » هي تعظيمه وتلاوته حق تلاوته ، واقامة حروفه ، والنّب عنه لتأويل المحرّفين ، وتعرض الطاعنين ، والتصديق بما فيه مع إحكامه ، وفهم علومه وأمثاله ، والاعتبار بمواعظه ، والتفكير في عجائبه ، والعمل بمحكمه ، والتسليم لتشابهه ، والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ، ونشر علومه ، والدعاء اليه ، وإلى ما ذكرنا من نصيحته اه . كل ذلك داخل تحت عموم النصيحة لكتاباه المشار اليها في الحديث المشهور .

قال للمسلمين الآن يتهكون حرمة هذا الحى المقدّس ويتناولون على القرآن بما هو ذريعة لتغييره وتبديله ، بل وبما هو مؤدّى الى عفوهِ وتقلص ظله .  
لاشك أن قاعدة درء المفاسد وسدّ الفرائع مانعة لذلك منعاً أولوياً .

## حكمة اختصاص كتبه القرآن بالخط العثماني

وقد روعيت هذه القاعدة أيضا في اختصاص كتابته بالخط العثماني وقصره عليها ، فإن الترخيص في رسمه بأيّ خط كان مع كونه مخالفا لرسم الصحابة ، وهم أئمة الدين وخير من يتدى بهم أدعى الى التحريف والتبديل وتسرب الخلل الى قراءته وكتابته ، لكثرة الخطوط واختلاف أنواعها وأشكالها وكلها دون هذه الكتبه متساوية إقداما بلا فرق بين كتبه وكتبه ، فاذا سوّغنا الخروج عن هذه الكتبه المستمدة من توقيف كتبه صلى الله عليه وسلم مع اجاع الصحابة عليها تنوّعت كتابة القرآن وتعددت رسومها المتزايدة بتزايد المصطلحين على رسوم الكتابة مدى الأيام ، وذلك أدعى إلى الخلاف والتغير والتبديل في رسم القرآن وتلاوته ، وخصوصا ما كان منها سقيا مجعلا لا يكاد يقرأ ، فوجب الأخذ بهذه الكتبه والعدول عن سائر الكتابات كيجب التمسك في قراءته بأسلوبه العربي المجز ، والعدول عن سائر الأساليب الأخرى درءا لمفسدة الفير والتبديل ، وليكون وجوده الكتابي كوجوده اللفظي على حالة واحدة لا تقيير فيها ولا تبديل ، لأن هذه الكتبه التي رواها الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجمع المسلمون على اتباعها بالنسبة لنظم القرآن كأحدى كفياته اللفظية التي نزل بها ، وأمر صلى الله عليه وسلم بأدائه عليها كما قال تعالى [ ورتل القرآن ترتيلا ] كما أمر المسلمون بأدائه والتعبد بتلاوته ، وروايته على هذه الكيفية ، وإليها الإشارة بقول الامام الجزري :

والأخذ بالتجويد حتم لازم \* من لم يجود القرآن آثم .

لأنه به . الله أنزله \* وهكذا منه إلينا وصلا

فهذه الكتبه أمر لازم للقرآن كصنة من صفاته الذاتية يجب المحافظة



عليها في رسمه كما يجب المحافظة على صفاته اللفظية في نطقه ، وإذا كانت كتبت بهذه المثابة يجب توحيدها ، ولا يجوز تعدده بتعدد الكتب الأخرى فعر بيته المجعولة من الله تعالى أولى وأجدر بالتنزيه عن شائبة التعدد ، وقد نصوا على أن لفظ القرآن مقصود لذاته كما هو مقصود لدلالته ، وأن اعجازه كما هو آت من جهة معناه آت من جهة نظمه وعر بيته ، وأن ذلك من ميزاته عن السنة وعن سائر الكتب السماوية ككتابه والتعبد بتلاوته ، فوجب أن يكون حياه في ذاته وصفاته حي مقدسا لا يحوم حوله تغيير أو تبديل .

وتقدم أن هذه الحكم البالغة المؤسسة على قواعد الدين وأصوله ترشدنا الى أن اختصاص القرآن باللسان العربي من المقاصد السامية التي ترمى إلى تكوين وحدة جامعة عامة لجميع الأمم التي تدين بالاسلام وتخضع للقرآن على اختلاف لغاتها وأجناسها ، وإن النزوع إلى رد القرآن اليهم بالترجمة الأعجمية على ما فيها من قلة الجنوى عوضا عن ردهم الى عريية القرآن ذريعة الى حل هذه الجامعة ، وتفكك هذه الوحدة الشاملة . ويكفيك شاهدا على ذلك ما هو نصب أعيننا من تطور الأمة التركية فيما يخص بأمر دينها وعريية قرآنها ، فانها اليوم غيرها بالأمس ، وارتباطها بالأمم الإسلامية أصبح بعد هذا التطور غيره قبل هذا اليوم

### توحيد القرآن في مراتب وجوده

وانظر الى ما يشير اليه جمل القرآن عريا في جميع مراتب وجوده الكونية ، فقد أظهره الله تعالى في الاوح المحفوظ عريا ، وعلى السنة الملائكة الكرام عريا ، وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم عريا ، وأجمع المسلمون على كتابته وقراءته باللسان العربي ، وقد نوه الله تعالى بعر بيته في كثير من الآيات : منها قوله تعالى [كتاب فصلت آياته قرآنا عريا لقوم يعلمون] ، وقوله [إن أنزلناه قرآنا عريا] :

وقوله [ إنا جعلناه قرآنا عربيا ] لا شك أن ذلك يرشد الى أن عريبة القرآن من صفاته الذاتية التي يجب توحيدها والمحافظة عليها في أداء نظمها وتأدية معناه ، فإن آية العجالة ، وجزالة نظمها ، واتساع حدودها ، واستكمال علومها ، واستكناه أسرارها ، واستيفاء حكمها وأحكامها لا يتم إلا باللغة العربية ، وقد أمرنا الله تعالى بحفظه ونهاها عن التعرض لتغييره وتبديله وانتهاك حرمة ، وتغيير فطرته ، وتحويل قبلته ، وانتقاص أطرافه . على أن سنة الله في كتبه السماوية توحيدها في الوجود وتنزيلها على قلوب الأنبياء بلسان أقوامهم ، وعليهم وعلى من ورثهم من أئمة دينهم القيام بتلقيها وبيان أحكامها وكل ما فيها مما يحتاج الى البيان تفصيلا فيما يلزم تفصيله ، وإجلا فيما ينبغي إجماله مع المحافظة عليها والتحرز من تعريضها لغير أهلها . هذه هي سنة الله في كتبه ولن تجد لسنة الله تبديلا ، والقرآن قد أنزل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عربيا ، ووكل أمر بيانه اليه صلى الله عليه وسلم عربيا ، ثم الى من ورثه من الصحابة والتابعين ، والأئمة المجتهدين ، والعلماء العاملين كذلك ، ولم يثبت أنه أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم مترجما أو ليرجعه من بعده في وقت من الأوقات ، ولو كان ذلك مطلوبا في شريعته لكان القرآن أولى بأن يتضمن آية أمرة بترجمته في أية عصر من العصور ، لأن هذه أهم مسألة في الدين خصوصا وأن بعثته صلى الله عليه وسلم عامة لسائر الأمم لافرق بين عربي وعجمي ، ولكن القرآن برىء من ذلك ، وكذا بيانه صلى الله عليه وسلم ، وبيان الصحابة والتابعين ومن ورثهم ممن يعتد به من العلماء المتصدين لبيان أحكامها ، ونصوص العلماء كما سيأتي متضافرة على منع ترجمته ، وأنها بدعة وضلالة ، وأى ضلالة ، وروى أن الذين كذبوا بالكرما جاءهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم تعنتا هلا جعل القرآن أعجميا ؟ فقال تعالى ردًا عليهم [ ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي

وعربيّ ] أى قرآن أعجميّ رسول أو مرسل اليه عربيّ : يعنى لو نزل القرآن كما يقولون لأنكروا أيضا . ثم ردّ الله تعالى عليهم بقوله [ قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ] يعنى أن القرآن هاد للمؤمنين ، شاف لما فى صدورهم ، كاف فى دفع الشبه ، فلذا ورد بلسانهم مجزا بينا فى نفسه ميّنا لغيره ، والذين لا يؤمنون بمعزل عن الاتّفاع به على أىّ حال جاءهم عربيا أو أعجميا ، ولو كانت الترجمة مشروعة لكان الجواب غير هذا ، ولكنه قرآن عربيّ مجيد [ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ] .

أبعد هذه الآيات اليّنات ، والحكم البالغات ، يصح لمسلم أن يسلم يده كتابه العربيّ المبين لتعبث به عقول الجاهلين ، وألسنة المترجين .

## ردّ القول بأن الترجمة تتحمل من المعانى ما يتحمّله القرآن

ترجمة القرآن لم يقل أحد من الذين لهم خبرة بصناعة الترجمة شرفيين أو غريبين انها تحكى نظم القرآن أو معناه على ما هو : كما تحكى لنا رسوم المصاحف العربية نظمها الكريم ، لأن ذلك ليس فى مقدور أىّ لغة عربية كانت أو أعجمية ، ولا فى وسع أىّ مترجم عربيا أو غيره ، ولو كان كذلك لما تمت آية الإعجاز .

وانما تحكى ما تستطيع أن تحكيه من معانى هذا الأصل البالغ الذروة فى نظمها ومعناها ، فلذا كانت الترجمة حرفية وكان المترجم عليها بما لا بدّ منه فى تحقيقها فليس فى قدرته الا أن يلاحظ معانى النظم مرتبة حسب ترتيب مبانيه

وقد زما يفهمه من ظاهر معانيه ، ويستبدل بتلك المباني من لفته مباني أخرى بقدر طاقته وما تسعه أوضاع لفته ، وطبعاً لا يمكن أن تساعده تلك اللغة على تأدية جميع معانيه متصلة مرتبة كما هي مرتبة في نظمه وأسلوبه بل كثيراً ما يفقد منها أو من ترتيبها ما يذهب بأصل المعنى ، وترتيبه ، هذا غاية ما يبلغه المترجمون ، وهم فيما بين أطرافه الشاسعة متفاوتون .

ومن وقف على تراجم الغربيين وما فيها من الاختلاف والتفاوت وجدها كسر الأعداد أو كجفاف الأقاوض وتزداد الترجمة زكاً . وتفصيلاً إذا كان أسلوب الأصل العربي بالغا من الفصاحة والبلاغة شأوه الرفيع .

فما بالك إذا كان بالغا مرتبة الإعجاز في نظمه ومعناه ، فهل مع هذا يصح أن يقال وقد قيل ونشرته بعض الصحف : ان الترجمة الصحيحة تحمل ما يحمله القرآن في باطنه من الكنوز والنفائس مما لا يحيط به الوصف . كلا ان للقرآن وأسلوبه شخصية لا تبارى ، فإذا أراد المسلمون أن يقوموا بواجب الاسلام وصيانة القرآن فليدعوا جانب الكلام في ترجمته ، ويستعلوا بالكلام في تبليغ أحكامه وحكمه ، متبعين في ذلك لدينهم ، مقفين أثر أسلافهم ، معظمين لكتابهم ، موقرين لسنة نبيهم ، وإذا كان ولا بد لهم من ترجمة القرآن ومحاذاة معانيه ، فليضعوا للقرآن أولاً تفسيراً موجزاً صحيحاً كافياً في معرفة معاني القرآن ومحاسن الدين الاسلامي ، ويترجموه ترجمة صحيحة وافية به قدر المستطاع ، وهذا ما يعنى بالترجمة المعنوية التفسيرية ، وإن كان الأقرب إلى السنة المتبعة في تبليغ الشريعة أن يترجموا أحكام الدين ومحاسن الاسلام ، غير مترجمين لترجمة القرآن ومحاكاة معناه أو ميناه بالتراجم حرفية أو معنوية ، فان ذلك أسلم لدينهم ، وأبعد عن خطأ التراجم وخطرها . وأخذ بالمحكم من آيات الكتاب وبيان السنة .

## تبليغ الرسالة وأحكام الدين

فقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رسالته الى الناس عامة ، ونشر هدى النبوة بين الأمم والشعوب ببيان أحكام الدين التي جاء بها القرآن الكريم وبينها السنة النبوية بما يتيسر فهمه ويستطاع سبيله بدون ضرورة الى تعدد لغاته ، ولا ابلاغهم نصوص آياته .

ولذلك حينما دعا عليه الصلاة والسلام قبائل العرب ورؤساءهم وملوك الأرض الى الاسلام لم يرسل اليهم سورا من القرآن ولا آيات منه للدعوة بها ، وإنما بعث اليهم الكتب ، ودعاهم صلى الله عليه وسلم ببيانه الشافي . ومن ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى طهفة النهدي وقومه ، وكتابه الى كسرى ملك الفرس مع عبد الله بن حذافة ، والى قيصر ملك الروم مع دحية الكلبي ، والى المقوقس صاحب مصر مع حاطب بن أبي بلتعة ، والى النجاشي ملك الحبشة مع عمرو بن أمية الضمري ، وجاء في كتابه صلى الله عليه وسلم اليه كما في الصحيحين آية واحدة .

ونصه : من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى .

أما بعد : فاني أذعنوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فان توليت فإني عليك إثم الأريثين ، و[يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، لا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون ] . ( الأريثيون - الزراع التابعون له ) .

وهذه الآية ونحوها مما يذكّر في كتبه صلى الله عليه وسلم لم يقصد بها إبلاغ نظم القرآن وتحمله والتعبد بتلاوته ، وإنما هو اقتباس قصده ببيان المعنى

المراد في هذا المقام ، فيجوز أن يكون قد ترجم ترجمة معنوية . وعلى فرض ترجمته ترجمة حرفية فهي تابعة لترجمة كتابه صلى الله عليه وسلم كما نبع القرآن تفسيره العربي في أحكام كثيرة ، فلا يلزم من جواز ترجمة هذا القدر اليسير التابع لغيره جواز ترجمة القرآن مطلقا ، اذ فرق بين ترجمة ما يقع في الكتاب من الآية والآيتين اقتباسا لمناسبة وبين ترجمة القرآن بتمامه أو بعض منه مستقلا كما أشار اليه الامام النووي في شرح مسلم وغیره من أجلة العلماء .

ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم وجه دعوة الاسلام الى أحد بمجرد آيات القرآن ، أو سورة مترجمة أو غير مترجمة ، بل نهى عن إرسال القرآن غير مترجم الى أرض العدو ، فقد أخرج الثلاثة وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو ، واستنوا من ذلك نحو الآية والآيتين ، وفي كتب المالكية : وحرم إرسال مصحف أو جزئه ما عدا آية أو آيتين لكافر خشية إهانته أو اصابة نجاسة له أو نحو ذلك .

ولو كان بحث آياته ضروريا في التبليغ مترجما أو غير مترجم لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صاحب الرسالة المأمور بالتبليغ والانداز . كما قال تعالى [ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالتي ] ، وقال تعالى [ وأوحى الى هذا القرآن لأنذرکم به ومن بلغ ] أى لأنذرکم به يا أهل مكة وسائر من بلغه القرآن . وقد بين صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله المراد من تبليغه والانداز به في هاتين الآيتين وأن المراد تبليغ أحكامه والانداز بها ، وهذا مما لا نزاع فيه لأحد من المسلمين .

## تبليغ القرآن وأحكامه

ومن ذلك يعلم أن نظم القرآن وأسلوبه العربي لا يتعلق به أمر التبليغ الا بالنسبة لمن يمكنه أن يقرأ باللغة العربية لتحمل والتعبّد بتلاوته وحفظه والاحتجاج به وتأدية القدر المطلوب منه في الصلاة ، ومن لا يمكنه القراءة بها يجب عليه تعلمها لتأدية ما يطلب منه وجوبا ، ويندب له فيها يطلب منه ندبا لأن الوسيلة تعطى حكم مقصدها ، وذلك لا يكون الا بعد الاسلام .

وأما بالنسبة لأحكام الدين فكالدعوة الى الاسلام عالمٌ لجميع الأمم لافرق بين عربيّ وغيره ، وطرق التبليغ مختلفة ، فتارة بالمشافهة بواسطة وبغير واسطة ، وتارة بالكتابة وإرسال الرسائل الى الأمم ، وينبئ أن يكون مع كل كتاب إمام أمين كما وقع له صلى الله عليه وسلم وهو مبعوث الى الثقيلين . فقد بلغ جميع ما أوصى اليه من الأحكام بهذه الطرق ، فبلغ الحاضر منهم وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب ، وأرسل للغائب وسولا تارة وبعث اليه بكتاب تارة أخرى .

وقد ذكر ابن اسحق في سيرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع خطبة بين فيها ما بين فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس اسمعوا قولي فاني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبدا ، أيها الناس : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام الى أن تلقوا ربكم تحرمه يومكم هذا وحرمه شهركم هذا وإنكم ستلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم وقد بلغت ، ثم أوصى صلى الله عليه وسلم بالنساء . ثم قال عليه الصلاة والسلام : فاعقلوا قولي فاني قد بلغت وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلا تضلوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله

عليه وسلم الى أن قال بأبى هو وأبى اللهم هل بلغت ، فقال الناس : اللهم نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم أشهد .

وله صلى الله عليه وسلم خطب كثيرة من هذا القبيل بلغ فيها أحكام الدين ونصائحه ، وأحاديثه في هذا الباب كلها تبليغ وبيان ، واقتفى أثره في ذلك الخلفاء الراشدون والعلماء العاملون فمن أحسن اللغة العربية بلغ بها من يفهمها ، ومن لم يحسنها بلغ بالترجمة .

أما نظم القرآن الكريم ، فلا يبلغ الا لمن دخل في الاسلام فأحسن اللغة العربية .

وجلة القول : أن الترجمة الحرفية للقرآن لا تجوز ، وأن تعميم الرسالة للبشر لا يتوقف عليها بل لا تفيد ، وإنما الذى يفيد كإعانت تبليغ أحكامه وسبيله كما إعانت أن تترجم أحكام الاسلام من عقائد وعبادات وغيرها ترجمة صحيحة وافية مشفوعة ببيان حكم التشريع ومقاصده حتى يتجلى للطلع عليها محاسن الدين الحنيف ، وأسرار الشرع المنيف ، وبذلك تنتهى حاجة من لا يعرف لغة القرآن وأحكام الاسلام ، وبه تتحقق الدعوة اليه والاندلوجه ، فإذا عرف محاسنه ، وشرح الله صدره اليه تسمو نفسه الى تعلم لغة القرآن وعندئذ يبلغ بلسانه ويخاطب بحكم التحمل له والتعبد بتلاوته ، فهذا هو السبيل المشروع فى الدعوة الى الاسلام ، والصراط المستقيم لمن يبتغى الوصول لدار السلام ، وإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة فى الدين .  
ان ترجمة القرآن التى تناولها الغزاليون لا يهتم بأمرها ، وإنما البلاد



كل البلاء اذا فتح هذا الباب للمسلمين ، وهم على ما تعهدون ، ففسر عان ما يلججه كل طارق ، ويدلف اليه كل قاصد ، لا فرق بين عالم وجاهل وعارف بأسلوب القرآن وغير عارف ، وعلى توالى الأيام وتتابع العصور ، يتناسى الأصل ويهجر ، وتكثر التراجم وتختلف ، وتعرف هذه بترجمة فلان ، وهذه بترجمة فلان ، ويقال هذه تدل على كذا ، وتلك تدل على خلافه ، وهكذا مما يؤدي بالطبيعة وحكم العادة الى تشعب الأهواء ، وتباين الآراء ، واختلاف الناس في دين الله ، وأقول شمس القرآن الساطعة ، وتلاشى نوره الهادي ، والأخذ بحرفية التراجم والاعتماد عليها وحدها كما يؤخذ الآن بحرفية القرآن المبين ، ويعتمد عليها ويسهل عليهم أمر ذلك فهمهم أن الترجمة تحمل معاني القرآن من غير إخلال بها ، وأنها قرآن باعتبار اشتماله عليها وان كانوا خاطئين .

وها نحن الآن نرى كثيرا من مقلدة الغربيين المغرمين بكل حديث مهما كان شأنه قد هجروا لغة قومهم ، وكتب دينهم ، وعادات بلادهم ، وآداب أهلهم ، وبتوا حبل الصلة بها ، وبعثوا كل البعد عن أهلها غراما بالتقليد ، وولوعا بالجديد ، حتى لقد بلغ من شدة اصطباغهم بصيغة الفرنجة أن تبلبت ألسنتهم ، وأصبحوا اذا أرادوا التعبير عن غرض أدركهم التي والحصر ، فيأتون بعبارات بعضها عربي ضعيف ، وبعضها بلغات أخرى ، شأن الدخلاء في اللغة اذا علموا منها القليل ، ومنهم من لا يمكن افهامه الغرض الا من طريق الترجمة دون الأسلوب العربي ، ومنهم الآن من لا يعرف قليلا ولا كثيرا من دينه وكتبه ، حتى اذا أخبر بأن ما هو مولع به ومستحسن له من آداب الغرب وحسناته قد جث عليه الدين وأفاض فيه علناه الاسلام عجب واستغرب .

فإذا كان هذا حال المسلمين وحال أبناء اللغة ولم يبلغ الشر مداه ، فما ذاعسى أن يكون الحال إذا توالى الزمن وانقضت البقية الباقية ، وكثر هؤلاء المجمعون ، وانقطعت صلتهم بالقرآن الشريف ولغته وأهله وكتبه ، لاشك أن القرآن يصبح غريبا في قومه غريبا في شرقه .

ان دام هذا ولم تحدث له غير \* لم يلك ميت ولم يفرح بمولود ولذلك جاءت نصوص العلماء بتحريم ترجمة القرآن وقرآنه وكتابته بغير العربية صيانة له ، وحفظا لما أمر الله تعالى بحفظه ، ودرءا للمفسدة مقدم على جلب المصلحة ، وسد النرائع من الدين ، والله غالب على أمره .

### نصوص العلماء في حكم الترجمة

قال شيخ الاسلام أبو الحسن المرغيناني الحنفي : وينبغي من قراءة القرآن وكتابته بالفارسية بالاجماع لأنه يؤدي الى الاخلال بحفظ القرآن ( لفظا ومعنى ) وقد أمرنا بحفظ لفظه ومعناه فانه دلالة على النبوة ، ولأنه يؤدي الى التهاون بأمر القرآن اه .

وقال في معراج البراية : من تعدد قراءة القرآن أو كتابته بالفارسية فهو مجنون أو زنديق ، والمجنون يداوى ، والزنديق يقتل ، وروى ذلك عن أبي بكر محمد بن الفضل البخارى انتهى ، وفي البراية : ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا بالاجماع ، وقد أنزل حجة على النبوة وعلمنا على الهدى ، والهدى بمعناه ، والحجة بنظمه ، وكما أن الاخلال بالمعنى يسقط حكم القراءة ، كذلك الاخلال بالنظم ، ولأن حفظ القرآن واجب في الجملة ليكون حجة على الحكم ، ولا قراءة تجب إلا في الصلاة ، فعلم أنها متعلقة بعين ما أنزل ليقع الحفظ بها انتهى ، وروى عن الامام أبي حنيفة كما في الهداية وغيرها جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا ، وعن الصابحين إذا كان لا يحسن العربية ،

أما إذا كان يحسنها فلا يجوز وتفسد صلاته إذا قرأ بغير العربية . وروى أبو بكر الرزى وجاعة من أصحاب أبى حنيفة رجوع الامام إلى قول الصحابين ، وعليه الاعتماد . وقال الامام الزاهدى فى الجامع الصغير : محل عدم الفساد عند المجز إذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو فى معناه من غير أن يزيد فيه شيئا ، أما إذا قرأ على سبيل التفسير فتفسد صلاته بالاجماع انتهى ، وهو قيد حسن ، لأنه حينئذ يكون متكلماً بكلام غير القرآن من كلام الناس ، وهو مفسد للصلاة ، وقول الامام وصاحبيه بجواز قراءة القرآن بالفارسية فى الصلاة لمن لا يحسنها ليس مبناه أن الترجمة تعتبر قرآناً عند المجز عن أدائه بالعربية ، فيفرض عليه ذلك فى هذه الحالة ، بل المفروض عليه حينئذ تعلم العربى ، لأنه القرآن المأمور به فى الصلاة ، وإنما هو مبنى على الاكتفاء بالمعنى فى حقه لمجزه ، ولأنه الميسور له من معنى القرآن الذى هو مجموع النظم والمعنى المأمور به فى الصلاة . ولما كان أداء المفروض موقوفاً على النظم العربى وليس ذلك ميسوراً له أتى بالترجمة بدلاً عنه لتقوم مقامه فى أداء المعنى المفروض مع أنها ليست قرآناً ، لأن القرآن هو كلام الله المنزل بلغة العرب ، والترجمة ليست كذلك ، وهذا يؤيد قيد الامام الزاهدى السالف الذكر .

وظاهر أن مسألة القراءة فى الصلاة شيء ، ومسألة ترجمة القرآن وقراءته بغير اللغة العربية مطلقاً شيء آخر ، والكلام فى الثانى دون الأول ، ولا يلزم من جواز الأول على فرض تسليمه جواز الثانى حتى ينسب الى الامام وصاحبيه القول بجواز ترجمة القرآن وقراءته خارج الصلاة وكتابته بغير اللغة العربية وكيف ذلك ؟ وقد أجمعت كتبهم على أن الخلاف فى خصوص الصلاة ، وأصله أن الامر بالقراءة إنما هو فى الصلاة دون غيرها ، كما أطبقوا على أنه المراد فى قوله تعالى [ فاقراءوا ما تيسر من القرآن ] والقرآن المعروف هو اللفظ المنزل بلغة العرب خاصة ، بل قد قل عن الامام أنه رجع عن هذا القول فى الصلاة

أيضا إلى القول بعدم جواز الصلاة بالفارسية مطلقا ، فيكون النظم ركنا لازما عنده في كل حالة كما ذكره العلامة الأوسى في تفسيره عند قوله تعالى [ وانه لفي زبر الأولين ] . ومن هذا يعلم ما في استدلال بعضهم بقول الامام على ترجمة القرآن بأى لغة خارج الصلاة وداخلها للقادر والعاجز ، لأنه على رواية التخصيص بالفارسية التى هى أدنى إلى لغة القرآن لا تجوز بغيرها مطلقا ، وعلى رواية رجوعه إلى قول صاحبيه لا تجوز خارج الصلاة مطلقا ولا للقادر فى الصلاة ، وعلى رواية الثقات عنه لا تجوز مطلقا بغير العربية فى الصلاة وبغيرها للقادر والعاجز ، والممول عليه رأيه الأخير الذى صح رجوعه إليه كما هو رأى الجماعة ، فكيف يصح الاستدلال بقوله على جواز ترجمة القرآن مطلقا .

وقل عن الثقال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها أفضل اللغات لاتصوّر ، قيل له فاذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن ؟ قال ليس كذلك ، لأن هناك : أى فى التفسير يجوز أن يأتى ببعض مراد الله تعالى ويهجز عن البعض ، أما إذا أراد أن يقرأ بالفارسية ، فلا يمكن أن يأتى بجميع مراد الله تعالى ، لأن الترجمة ابدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك ، ومنه يعلم ما أشرنا إليه غير مرة من أن الترجمة الحرفية غير الترجمة التفسيرية ، وأن غير الممكن انما هو الترجمة الحرفية بالمثل ، وأما بدون المثل فممكنة على أن تقوم مقامه فى الجملة ، بل وواقعة من المجترئين عليها ، وإن كانت توجب اختلالا فى النظم والمعنى وهم يعتبرونها فى نظرهم هيكلا قرآنيا من كلام البشر يحل محل الهيكل القرآنى الالهي ويزعمون أنها مثله متواصل الحروف والكلمات مرتب السور والآيات ذا شجون وفنون ، وأخبار وأمثال ، وحلال وحرام ، وناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومنشابه كالقرآن سواء . ولا شك أن ذلك مع كونه باطلا لا يجوز على القرآن الكريم الذى هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاء أن يمثل هذا

التمثيل المقنن ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجمة كالقراءة بالحروف المبجلة والكلمات الزائدة الناقصة لا تجوز في الصلاة ولا خارجها على الصحيح وقد نصوا على أن قراءة القرآن بالعربية إذا لم تستوف شروط الأداء تكون ممنوعة كما ذكره الامام الجزري وغيره ، ومذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها .

وكذلك خارج الصلاة كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في فتاويه وفي شرح العباب أن كتابة القرآن العظيم بالعجمي تصرف في اللفظ المجز الذي حصل به التحدى بما لم يرد ، بل بما يؤهم عدم الاعجاز ، بل بالركاكة لأن الألفاظ العجمية فيها تقديم المضاف اليه على المضاف ، وذلك مما يخل بالنظم ويشوش الفهم ، وقد صرحوا بأن الترتيب مناط الاعجاز ، وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية : أى أو جملة على جملة ، أو كلمة على كلمة كما يحرم ذلك قراءة انتهى

بل نصوا على أن في ترتيب حروف الكلمات القرآنية ومراعاة التناسب فيما بينها من الصفات من وجوه الاعجاز ما لا يقدر أحد من البشر على الاتيان بمثله فضلا عما في ترتيب الكلمات والجل من اللطائف والأسرار ما لا يحوم حول بيانه لسان أو دركه جنان .

ومذهب الحنابلة أن الصلاة تفسد بالقراءة بالفارسية ونحوها عند المجز وعدمه ، وهو يدل على منع ترجمة القرآن وقراءته بغير العربية مطلقا . ومذهب المالكية أنه لا تجوز قراءة القرآن وكتابته بغير العربية مطلقا ، ولذلك أوجبوا تعلم الفاتحة على من لا يحسن قراءتها في الصلاة بالعربية ان أمكن ، والا اتم بمن يحسنها ، فان لم يمكن فالتخار سقوطها وسقوط القيام لها ، وقيل يجب قيامه بقدر ما يتيسر من الذكر .

إذا علمت هذا فالهول عليه عند جميع الأئمة أنه لا يتجاوز كتابة القرآن ولا قراءته بغير العربية لعاجز أو قادر لافي الصلاة ولا خارجها إلا ما تقدم عن بعض السادة الخفية في خصوص الصلاة للعاجز عن العربية ، وقد علمت مافيه وتصحيح الثقات رجوع الامام عنه .

وما يتوهم من جواز الترجمة الحرفية أخذاً من ظاهر قوله تعالى [ وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ] فليس بصحيح لأن المعنى كما ذكره الألويسي وغيره أن المشرك إذا طلب الأمان بعد اقتضاء الأجل المضروب يؤمن حتى يتدبر الأمر ويتعظ بما يدعى إليه من هدى الاسلام ، فان كان من العرب تنلى عليه آيات الله وكلامه لأنهم من أعرف الناس بدلالاتها وأعلمهم بمراعة أساليبها ، وبلاغة نظمها ، وان كان من غير العرب الذين لا يعرفون اللغة العربية بين له ما يرشده للحق ويهديه إلى الصراط المستقيم لاجنصوص كلام الله تعالى ، واقتصر في الآية على ذكر السماع لأنها مسوقة لبيان حال مشركي العرب ، وهم من أهل اللسن والبلاغة وان كان لفظها يتناولهم وغيرهم من المشركين ، والمراد حتى ينصاعوا لاطاعة الله ورسوله .

### نصوص العلماء في الرواية بالمعنى

الرواية بالمعنى وان كانت تشمل بفهمها العام ترجمة القرآن والسنة مطلقا تفسيرية أو حرفية بلغة الأصل أو بلغة أخرى ، ولكن تعورفت في الترجمة بلغة الأصل . وقد اتفق العلماء على منعها في القرآن مطلقا .

واختلفوا في السنة على تفصيل في ذلك ، ففي كشف الأسرار شرح أصول الامام الزدوى في باب شرط نقل المتن ماملخصه : نقل الحديث ان كان بلفظ محاك للفظ المسموع منه صلى الله عليه وسلم فذلك نقل للحديث ورواية له بلفظه ، وان كان غير محاك للفظ المسموع ولا مطابق له ، بل مطابق لعناه ، فذلك نقل للحديث ورواية له بالمعنى .

وقد اختلف السلف في جوازه ، فذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء وأئمة الحديث إلى القول بجوازه بشرط أن يكون الناقل عارفاً بدلالة الألفاظ واختلاف مواقعها ، وأن يكون ذلك في نوع خاص من السنة ، وهو ما يكون محكماً لا يشبه معناه ولا يحتمل غير ماوضع له للأمن فيه من الغلط ، أو ظاهراً يحتمل غير ماظهر من معناه من عام يحتمل الخصوص أو حقيقة تحتمل المجاز إذا كان الناقل مع ذلك عالماً بنبه الشريعة حتى يؤمن عليه أن ينقله بعبارة لا تكون مثل الأصل في الدلالة ، وماعدا هذين النوعين من مشكل ومشتك أو مجمل ومتشابه أو من جوامع الكلم التي اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحلّ فيه الرواية بالمعنى ، لأن الأول لا يفهم معناه إلا بتأويل وتأويله على غيره ليس بحجة ، والثاني لا يتصور فيه القل ، لأن المجمل ما لا يفهم مراده إلا بالتفسير والمتشابه ماسد علينا باب دركه وابتلينا بالكف عنه ، والثالث لا يؤمن فيه الغلط لاحاطة الجوامع بعمان قد تقصر عنها عقول ذوى الأبواب . وتمسكوا في جواز النوعين المذكورين باتفاق الصحابة على قولهم : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا ، وبأننا نعلم قطعاً أن اللفظ غير مقصود في باب الحديث ، بل المقصود هو المعنى ، وهو حاصل فلا يلتفت إلى اختلاف اللفظ ، بخلاف القرآن والأذان والشهد وسائر ما تعبد فيه باللفظ ، لأن اللفظ فيها مقصود كالمعنى حتى تعلق جواز الصلاة وحرمه القراءة على الجنب والحائض بالآية المنسوخة فلا يجوز الإخلال به كما لا يجوز بالمعنى .

وقال بعض أهل الحديث لا يجوز نقله بالمعنى بحال ، وهو مذهب عبد الله بن عمر من الصحابة ومحمد بن سيرين وجاعة من التابعين ، وهو اختيار أبي بكر الرازي من أصحابنا ، وتمسكوا بأن النقل بالمعنى ربما يؤدي إلى اختلال معنى الحديث ، فإن الناس متفاوتون في إدراك معنى اللفظ الواحد كما أشار إليه

النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « قرب حامل فقه الى غير فقيهه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

ولهذا يحمل كل واحد منهم اللفظ الواحد على معنى لا يحمله عليه غيره مع أنه عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم ، وكان أفصح العرب لسانا وأحسنهم بيانا ، فلو جَوَزْنَا النقل بالمعنى ربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوى يظن أن لا تفاوت ، ولأنه لو جاز تبديل لفظه عليه السلام بلفظ آخر لجاز تبديل لفظ الراوى أيضا بالطريق الأولى ، لأن التغير في لفظ غير الشارع أيسر منه في لفظ الشارع ، ولجاز ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة ، وذلك يقضى الى سقوط الكلام الأول ، لأن الانسان وان اجتهد في تطبيق الترجمة لا يمكنه الاحتراز عن تفاوت وان قل ، فاذا توالى هذه التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتا فاحشا بحيث لا يبقى بين الكلام الأول وبين الآخر مناسبة اه .

وإذا منع النقل بالمعنى في السنة لهذا ، فغنه في القرآن أولى وأجدر لمثل هذا وغيره .

وظاهر أن الكلام إنما هو في النقل والرواية بالمعنى التي ليست بمرحا وتفسيرا للسنة ، وإنما هي ابدال اللفظ النبوى بلفظ آخر يحل محله ويؤدى معناه كما يؤخذ من عبارة الكشف أولا وآخرا ، ولذلك اتفقوا على جواز شرح الشريعة وتفسيرها بالبحجية والعربية .

واختلفوا في الرواية بالمعنى فهي كالترجمة الحرفية بلغة أخرى ، بل الرواية بالمعنى أولى بالجواز من الترجمة في السنة ، وكلاهما ممنوع في القرآن بتاتا ، والتفصيل والشروط التي اعتبرت في جواز رواية السنة بالمعنى على القول به معتبران في ترجمتها من باب أولى ، وفي شرح النووى على صحيح مسلم : فصل إذا أراد رواية الحديث بالمعنى ، فان لم يكن خيرا بالألفاظ ومقاصدها علما بما



يحيل معانيها لم يجزله الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم ، بل يتعين اللفظ .  
وان كان علما بذلك ، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول  
لا يجوز مطلقا ، وجوزوه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوزوه  
فيه . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع اذا  
جزم بأنه أدنى المعنى ، وهذا هو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فن  
بعدهم رضى الله عنهم في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة . ثم هذا فى  
الذى يسمعه فى غير المصنفات ، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وان كان بالمعنى اهـ .  
واذا كان هذا حكم الرواية بالمعنى فى الحديث فظاهر بلا خلاف ولا مرية ان  
رواية القرآن بالمعنى أو ترجمته بلغة أخرى لا يجوز قطعاً .

وتقدم عن الثقال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها  
أفضل اللغات لاتصور ، قيل له فاذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن قال : ليس  
كذلك ، لأن فى التفسير يجوز أن يأتى ببعض مراد الله تعالى ويحجز عن  
البعض ، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتى بجميع مراد الله  
تعالى ، لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن  
بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك اهـ أى بل يقصد منه بيان المعنى وشرحه  
والتعبير عنه بما يطابقه من الألفاظ بدون محاكاة لنظم الأصل وإبداله بلفظ  
آخر بخلاف قراءة القرآن بلغة أخرى ، فانها لاتصور إلا بمحاكاة نظمها  
لنظمه وإبدال لفظه بلفظ تلك اللغة ، وذلك غير ممكن إذا كانت المحاكاة  
من كل وجه ، أما إذا كانت بدون ذلك فممكنة وواقعة من الذين اجتمروا  
عليها واعتبروها فى نظرهم قرآنا ، وتذرعوا إلى إطلاق اسم القرآن عليها  
وانما ترجمته باتخاذها بدلا عنه ومعاملتها معاملاته ، وزعموا أن المقصود من  
القرآن معناه دون لفظه ، وأنهم وصاوا بالترجمة إلى هذا المقصود ، ولا شك

أن ذلك خطأ صراح لايجوز على القرآن الكريم الذى هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاه أن يمثل هذا التمثيل الممقوت ، وإليه يشير الامام القفال بقوله : أما إذا أراد الخ ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجة كالقراءة بالحروف المبذلة والكلمات الزائدة والناقصة لايجوز فى الصلاة ولاخارجها على الصحيح لما فيها من التصرف فى كلام الله بما لم يرد به نقل أو عقل ، بل بما فيه تطاول على الله تعالى بالتغيير والتبديل وإقامة هيكل الترجة البشرى مقام الهيكل الاطى العربى .

وَأين الثرى من الثريا \* وأين الثريا من يد المتناول  
أليست الترجة الحرفية بغير لغته كوضع كلمات عربية موضع كلماته ، وهو ممنوع بتاتا كما تقدم فى منع رواية القرآن بالعنى ، بل لاتباعه إذا قلنا ان ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله التى فطر القرآن عليها لأنها تغيير لمر بيته ، وإضاعة لحكم التعبد بتلاوته ، والاعجاز بنظمه ، ويقر به قوله تعالى [ ولآمرنهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا ] .  
فقد ذكر المفسرون أن من جملة تغيير خلق الله تعالى الذى يفعله الانسان باغراء الشيطان تغيير لفطرة الله تعالى التى فطر الناس عليها ، وهى الاسلام باستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس بكاملها ولا يوجد لها من الله زلفى لأنه استعمال لها فى غير ما خلقت له .

وظاهر أن ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله تعالى التى فطر القرآن عليها وهو أصل الايمان والاسلام ، لأنها إضاعة لمر بيته وحكم التعبد بتلاوته والاعجاز بنظمه ، والاهتداء بهديه .

هذا ملخص ما كتبناه فى المقالة السابقة مع مزيد بيان وتحجير ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

ثم رأيت أن أذيل هذه الكلمة بثلاث آيات من القرآن ، ثم يمثلها

وأُتبع كلا منها بتفسير عربي وجيز يفتح باب الفهم للقارئ تلك الآيات ثم أتبعه بترجمتها من لغات أخرى متعددة فرنسية وإنكليزية معزوة لأصحابها الذين تناولوا ترجمة القرآن من كبار المفسرين ، ثم أتبع نص تلك التراجم بترجمتها الى العربي مأخوذة كلها من قلم الترجمة لمجلة « نور الاسلام » الأزهرية كما بعث به اليها صاحب العزة الأستاذ عبدالعزيز بك محمد المستشار بمحكمة الاستئناف ، ومدير إدارة المجلة المذكورة لينظر القارئ الفطن في هذه الأمثلة ويقارن بين ما أخرجه تلك التراجم الى العربي وبين نص القرآن وأسلوبه المجيد ، واليك الأمثلة .

### المقارنة بين النص القرآني وما أخرجه

#### تلك التراجم الحرفية الى العربي

##### الآيات الثلاث من سورة الكهف

قُلْ اللَّهُ أَكْبَرُ ۖ مَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرَ بِهِ وَأَسْمِعُ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا \* وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا \* وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا \*

## التفسير

[ قل لله أعلم بما لبثوا ] وقد أعلمهم به ، ولا شكّ فيها أعلم به من [ له  
غيب السموات والأرض ] أى جميع ما غاب فيهما وخفى من أحوال أهلها  
[ أبصر به وأسمع ] أى ما أبصره تعالى ، وأسمعه لسائر الموجودات التى  
منها مدّة لبثهم [ ما لهم ] أى لأهل السموات والأرض [ من دونه ] تعالى  
[ من ولّى ] يتولى أمورهم [ ولا يشرك فى حكمه أحدا ] كأننا من كان  
أو الضمير لأهل الكهف على معنى ما لهم من يتولى أمرهم ويحفظهم غيره  
سبحانه ، ولا يشرك فى حكمه الذى ظهر فيهم أحدا من الخلق [ وائل  
ما أوحى إليك من كتاب ربك ] أى لازم تلاوة ذلك على أصحابك ، ولا  
تكثر قول من يقول لك انت بقرآن غير هذا أو بدله [ لا مبدل لملكاته ]  
أى لا يقدر أحد على تبديلها وتغييرها غيره [ ولن نجد من دونه ملتحدا ]  
أى ملجأ يعدل اليه عند إلمام ملّة [ واصبر نفسك ] أى احبسها وثبتها  
[ مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ] أى يعبدونه دائماً ، وشاع فى  
لسان العرب استعمال مثل هذه العبارة للدوام [ يريدون وجهه ] أى  
يريدون بذلك الدعاء رضاه سبحانه وتعالى دون الرّياء والسمعة [ ولا تعد  
عينك عنهم ] أى لا تحقرهم وتصرف لئظر عنهم الى غيرهم [ تريد زينة  
الحياة الدنيا ] أى تطلب مجالسة من لم يكن مثلهم من الأغنياء وأصحاب الدنيا  
[ ولا تطع ] فى تنحية الفقراء عن مجلسك [ من أغفلنا قلبه ] أى جعلنا  
قلبه غافلا [ عن ذكرنا وانبج هواه ] فى طلب الشهوات [ وكان أمره ]  
فى اتباع الهوى وترك الايمان [ فرطاً ] أى ضياعاً وهلاكاً ، وذلك من الله  
تعالى تشريع لآمة محمد صلى الله عليه وسلم وتريّة له كما قال صلى الله عليه  
وسلم « أدبني ربّي فأحسن تأديبي » أومى ملخصاً .

وهذه ترجمه الآيات الثلاث :

باللغة الفرنسية والانكليزية .

## النص الفرنسي

١ - قلا عن ترجمة « سافارى » SAVARY

Dieu sait parfaitement le temps qu'ils y resterent.  
Les secrets des cieux et de la terre lui sont dévoilés .  
Il voit et entend tout. Il n'a point d'autre protecteur  
que lui et il n'associe personne a ses jugements .

Lis Le Koran que Dieu t'a révélé. La doctrine est  
immuable. Il n'y a point d'abri contre le Tres Haut.

Sois constant avec ceux qui l'invoquent le matin  
et le soir et qui recherchent ses graces. Ne detourne  
point d'eux tes regards, pour te livrer aux charmes  
de la vie mondaine. Ne suis pas celui dont le coeur  
nous a oublié, et qui n'a pour guide que ses desirs  
et ses passions déréglées .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لسافارى »

الله يعلم تماماً الزمن الذى مكتوبه . أمرار السموات والأرض كشفت له .  
هو يرى ويسمع كل شئ . ليس له من واق غيره ولا يشرك أحداً فى أحكامه  
واقراً القرآن الذى أوحاه الله اليك ، فذهبه ( حكمه ) لا يمكن تبديله  
ليس هناك من عاصم من العلى الأعلى . كن صابراً مع الذين يدعونك صباحاً  
ومساء طلباً لرحته لا تتحول عنهم نظراتك لتلقى بنفسك فى ملذات الحياة الدنيا  
لاتبع من نسينا قلبه وليس له من مرشد سوى شهواته وأهوائه المختلة .

MONTET

٢ - قلا عن ترجمة « مونتيه »

Dis : " Allah sait le mieux combien de temps ils (y) restèrent. C'est à Lui les mystères des cieus et de la terre : Il peut voir et entendre. ( Les hommes ) n'ont pas d'autre patron que Lui. Allah ne s'associe personne dans ses jugements .

Recite ( donc ) ce qu'il t'a été révélé du Livre de ton Seigneur; personne ne ( peut ) changer Ses paroles; tu ne trouveras pas de refuge en dehors de Lui .

Montre - toi patient à l'égard de ceux qui invoquent leur Seigneur matin et soir, dans le desir qu'ils ont (devoir) Sa face. Ne détourne pas d'eux tes yeux pour le desir du brillant de la vie de (ce) monde; et n'obéis pas à celui dont Nous avons rendu le coeur inattentif à notre souvenir, et qui suit ses passions. Car tout ce qu'il fait est (toujours) au-dela (de la vérité).

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لمونتيه »

قل الله يعلم أحسن مقدار الزمن الذي مكثوه (فيه) له غوامض السموات والأرض : يستطيع أن يرى ويسمع ليس لهم (الناس) سيد غيره (الله) لا يشرك أحدا في أحكامه .

اتل (إذا) ما أوحى (ما كشف لك عنه) اليك من كتاب ربك . لا يستطيع أحد أن يبدل كلامه لن تجد ملجأ خارجا عنه . اظهر بظهر الصبر (أظهر نفسك صابرا) نحو الذين يدعون ربهم صباح مساء رغبة في أن يروا وجهه . لا تتحول عينيك عنهم للرغبة في زهو الحياة (هذه) ولا قطع من جعلنا قلبه غافلا عن ذكرنا ويتبع أهواءه ، لأن كل ما يفعله بعيد دائما عن الحقيقة .

## النص الانجليزى

١ - قلا عن ترجمة « رودول » RODWELL

Say : God best knoweth how long they tarried: With Him are the secrets of the Heavens and of the earth: Look thou and hearken unto Him alone. Man hath no guardian but Him and none may bear part in his judgement. and publish what hath been revealed to thee of the Book of thy Lord - none may change his words, - and thou shalt find no refuge beside him. Be patient with those who call upon their Lord at morn and even, seeking his face : and let not thine eyes be turned away from them in quest of the pomp of this life; neither obey him whose heart we have made careless of the remembrance of us, and who followeth his own lusts and whose ways are unbridled .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الانجليزى « لودول »

قل لله أعلم كم مكثوا . معه أسرار السموات والأرض . انظر واسمع اليه وحده ، ليس للانسان ولمن سواه ، ولا يشاركه أحد فى أحكامه . وأعلن ما أنزل اليك من كتاب ربك . لا يبدل كلامه أحد ، ولن تجد ملجأ من دونه .  
كن صابرا حلما مع الذين يدعون ربهم فى الصباح والمساء يبتغون وجهه ولا تدع عينيك تتحول عنهم سعيًا وراء عظمة هذه الدنيا ، ولا تطع من جعلنا قلبه عديم المبالاة ( الاكثرات ) بذكرنا ، ومن يتبع أهواءه وكانت أموره لا ضابط لها .

Say God best knoweth how long they continued there : unto Him are the secrets of Heaven and earth known; do thou make him to see and to hear . The inhabitants thereof have no protector besides him ; neither doth he suffer any one to have a share in the establishment or knowledge of his decree. Read that which hath been revealed unto thee, of the book of thy Lord, without presuming to make any change therein : there is none who hath power to change his words, and thou shalt not find any to fly to, besides him, if thou attempt it. Behave thyself with constancy towards those who call upon their Lord morning and evening, and who seek his favour; and let not thine eyes be turned away from them, seeking the pomp of the life; neither obey him whose heart we have caused to neglect the remembrance of us, and who followeth his lusts and leaveth the truth behind him.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزى . « لسيل »

قل لله أعلم كم بقوا هناك . معروفة لأسرار السماء والأرض ، اعلموا أنه يبصر ويسمع ، ليس لساكنيه نصير من دونه ولا يسمح لأحد أن يكون له نصيب في تقرير أو معرفة حكمه . اقرأ ما أنزل اليك من كتاب ربك بدون الاجترار على أحداث أى تغيير فيه . ليس فى طاقة أحد أن يغير كلماته ، ولن نجد من تلجأ اليه سواء اذا حاولت ، تخلق بالثبات نحو الذين يدعون ربهم فى الصباح والمساء والذين يتغنون رضاه ولا تدع عيونك تتحول عنهم ابتغاء عظمة هذه الدنيا ولا تطع من جعلنا قلبه يهمل ذكرنا ويقتبض أهواءه وينبذ الحق وراءه !



## الآيات الثلاث من سورة مزيم

قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ  
أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا \* وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي  
وَكُنْتُ أَمْرًا قَلِيلًا \* يَرِثُنِي وَيَرِثُ  
مِنْ آلٍ يَعْتُوبُ وَأُجْعَلُ رَبِّ رَضِيًّا \*

### التفسير

[قال رب إني وهن العظم مني] أي ضعف ، واسناد ذلك الى العظم لما  
أنه عماد البدن ودعام الجسد ، فإذا أصابه الضعف والرخاوة تداعى ماوراءه  
وتساقطت قوته [واشتعل الرأس شيبا] أي انتشر الشيب في شعر الرأس  
وفشا فيه حتى أخذ منه كل مأخذ [ولم أكن بدعائك رب شقيا] أي لم  
أكن بدعائي إليك خائبا في وقت من أوقات هذا العمر الطويل ، بل كلما  
دعوتك استجبت [وإني خفت الموالى] وهم عصابة الرجل (من ورأى)  
أي من بعد موتى [وكانت امرأتى عاقرا] أي لاتلد من حين شبابها الى  
شيبها [فهب لي من لدنك] أي أعطني من محض فضلك الواسع وقدرتك  
الباهرة بطريق الاختراع لباوسطة الأسباب العادية [وليا] أي ولدا من  
صلي [يرثني] في النبوة [ويرث من آل يعقوب] في الملك [واجعله  
رب راضيا] أي مريضيا عندك قولاً وفعلاً . « ألويس ملخصا »

## وهذه ترجمة الآيات الثلاث :

باللغة الانجليزية والفرنسية

### النص الانجليزي

١ - قلا عن ترجمة « سيل » SALE

And said, O Lord, verily my bones are weakened and my head is become white with hoariness, and I have never been unsuccessful in my prayers to thee, O Lord. But now I fear my nephews who are to succeed after me, for my wife is barren : wherefore give me a successor of my own body from before thee; who may be my heir and may be an heir of the family of Jacob and grant O Lord that he may be acceptable unto thee .

الترجمة العربية : بحسب مايفهم من نصها الانجليزي « لسيل »

وقال رب ان عظامي قد وهنت وصارت رأسي بيضاء بالشيب ولم أكن  
يارب خائبا في دعواتي لك ، ولكني الآن أخشى أبناء اخوتي الذين سيخلفوني ،  
لأن امرأتى عاقرة فهبني إذن خلفا من جسمي « من دمي » من قبلك ليكون  
ورثتي وورثا لآل يعقوب ، واجعله يارب مقبولا لديك .

٢ - قلاعن ترجمة « رودول » RODWELL

“ And I said : O Lord, verily my bones are weakened ,  
and the hoar hairs glisten on my head, and never, Lord,  
have I prayed to thee with ill success.”

But now I have fears for my kindred after me; and my  
wife is barren Give me then a successor as thy special  
gift who shall be my heir and an heir of the family of  
Jacob : and make him, Lord , well pleasing to thee.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزي « لودول »

وقال ربّ ان عظامي قد وهنت ولام الشعر الشاب برأسي ولم ادعك  
يا ربّ ابدا بغير نجاح . لكن تقربني الآن مخاوف على اقربائي من بعدى  
وامرأتى عاقر فبني كهبة خاصة منك خلفا يكون وريثى ووريثا لآل يعقوب  
واجعله يا ربّ مرضيا لك .



## النص الفرنسي

١ - هلا عن ترجمة « لكاسيميرسكى » KASIMIRSKI

Et dit : Seigneur, mes os affaiblis se derobent sous moi,  
et ma tête s'allume de la flamme de la canitie. Je n'ai  
jamais été mal heureux dans les voeux que je t'ai adressés.  
Je crains les miens qui me succéderont. Ma femme est  
stérile; donne - moi un héritier qui vienne de toi. Qui  
herite de moi, qui herite de la famille de Jacob; et fais,  
O Seigneur, qu'il te soit agréable.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لكاسيميرسكى »

وقال رب ان عظامى التى ضعفت تخور تحتى واشتعل رأى بلهب الشيب  
لم أكن قط شقيا فى الرغبات التى وجهتها إليك . إني أخشى أهلى الذين  
سيخلفونى . امرأتى علقر فهبى وريثا يأتى من عندك يرثى ويرث آل  
يعقوب واجعله يارب يكون عندك مقبولا .

وأظنك بعد النظر فى هذه الأمثلة والوقوف على ما قدّمناه فى هذه الكلمة  
وامعان النظر فى الوجوه التى اشتملت عليها النصوص التى أدلينا بها لا يبعك  
إلا أن تحكم بمنع الترجمة الحرفية للقرآن الكريم .

والله الموفق للحكم القويم ، والهادى إلى الصراط المستقيم ، والحمد لله أولا  
وآخرا ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ،  
وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين .

تم تحريره يوم الخميس الموافق ٥ صفر سنة ١٣٥١ هـ على يد أفقر العباد  
وأحوجهم إلى مولاه الزموف « محمد ابن الشيخ حسين مخلوف » العدى  
المالكى غفر الله له ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين آمين

## كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن

وبعد ختم هذه الكلمة على هذا الوضع وتقدير أسهلها للطبع عن لي  
أن أنظر فيما كتبه العلامة أبو اسحاق الشاطبي في موافقاته متعلقا بهذا  
الموضوع فنظرته ، ثم رأيت إلحاقه بهذا الموضوع مع بيان وجيز إتماما للفائدة  
قال رحمه الله :

### المسئلة الأولى

ان هذه الشريعة المباركة عربية لامتدخلك فيها للألسن العجمية ، وهذا  
وان كان مبينا في أصول الفقه ، وأن القرآن ليس فيه كلمة أعجمية عند جماعة  
من الأصوليين ، أو فيه ألفاظ أعجمية تكلمت بها العرب ، فصارت من كلامها  
وجاء القرآن على وفق ذلك ، فوقع فيه العرب الذي ليس من أصل كلامها ،  
فان هذا البحث على هذا الوجه غير مقصود هنا ، وانما البحث المقصود هنا  
أن القرآن نزل بلسان عربي على الجلالة ، فطلب فهمه إما يكون من هذا الطريق  
خاصة ، لأن الله تعالى يقول [ انا أنزلناه قرآنا عربيا ] وقال [ بلسان عربي  
مبين ] وقال [ لسان الذي يلحدون اليه أعجمي ] وهذا لسان عربي مبين [   
وقال [ ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي ] الى  
غير ذلك مما يدل على أنه عربي ولسان العرب ، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم  
فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل الى طلب فهمه من  
غير هذه الجهة ، هذا هو المقصود من المسئلة الى أن قال : فان قلنا ان القرآن  
نزل بلسان العرب ، وأنه لا عجمة فيه فيمعنى أنه أنزل على لسان مغمود العرب في  
ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تتخاطب بالعام  
يراد به ظاهره وبالعام يراد به العام في وجه ، وإلخاض في وجهه ، وبالعام يراد

به الخاص ، والظاهر يراد به غير الظاهر ، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره ، وتسكلم بالكلام بني أوله عن آخره ، أو آخره عن أوله ، وتسكلم بالشئ يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة ، وتسمى الشئ الواحد بأسماء كثيرة ، والأشياء الكثيرة باسم واحد ، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شئ منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها ، فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب ، فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان الجهم لاختلاف الأوضاع والأساليب ، والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعة في أصول الفقه ، وكثير من أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ ، فيجب التنبيه لذلك ، وبالله التوفيق . اهـ

### المسألة الثانية

لغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدلالة (١) الأصلية ، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة ، وهي

(١) أراد بالدلالة الأصلية الدلالة على المعنى مطلقا غير مقيد بكيفية من الكيفيات البلاغية ، وبالدلالة التبعية الدلالة على المعنى مقيدا بتلك الكيفية ، فإن زيدا قائم يدل بالأصالة على قيام زيد مطلقا ، وبالتبع على قيامه مقيدا بكونه مؤكدا . وهذا المعنى الثاني هو الذي تدور عليه بلاغة الكلام ومطابقة اللفظ لمتقضى الحال ، وعلماء البلاغة يعبرون بالمعنى الأول والمعنى الثانوي ، ويريدون بالثاني الغرض المترتب على التقييد بالكيفيات البلاغية ، وهو رد الانكار في قولك لمنكر قيام زيد : ان زيدا قائم ، والإمام الشافعي لم يرد ، لأن الترجمة لا تقع عليه بالذات ، وإنما تقع على أصله بمنزلة الذي هو منقول اللفظ مع الخصوصية اهـ منه

الدلالة التابعة ، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الأسنة والمبا تتهى مقاصد المتكلمين ولا تختص بأمة دون أخرى ، فانه اذا حصل فى الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الاخبار عن زيد بالقيام تأتى له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن فى لسان العرب الاخبار عن أقوال الأولين ممن لبسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ، ويتأنى فى لسان الهمج حكاية أقوال العرب والاخبار عنها ، وهذا لا اشكال فيه ، وأما الجهة الثانية فهى التي يختص بها لسان العرب فى تلك الحكاية وذلك الاخبار ، فان كل خبر يقتضى فى هذه الجهة أمور اخدمة لذلك الاخبار بحسب المخبر والمخبر عنه والمخبر به ونفس الاخبار فى الحال والمساق ونوع الاسلوب من الايضاح والاخفاء والابجاز والاطناب وغير ذلك ، وذلك أنك تقول فى ابتداء الاخبار . قام زيد ان لم تكن ثم عناية بالمخبر عنه ، بل بالمخبر ، فان كانت العناية بالمخبر عنه قلت زيد قام ، وفى جواب السؤال أو ماهو منزل تلك المنزلة : ان زيدا قام ، وفى جواب المنكر لقيامه : والله ان زيدا قام ، وفى اخبار من يتوقع قيامه ، والاخبار بقيامه : قد قام زيد ، أوزيد قد قام ، وفى النبكيت على من ينكر : إنما قام زيد ، ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره : أعنى المخبر عنه ، وبحسب الكتابة عنه والتصریح به ، وبحسب ما يقصد فى مساق الاخبار وما يعطيه مقتضى الحال الى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها ، وجميع ذلك دائر حول الاخبار بالقيام عن زيد ، فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هى المقصود الأصل ، ولكنها من مكملاته وتمماته ، ويطول الباع فى هذا النوع بحسب مساق الكلام اذا لم يكن فيه منكر ، وبهذا النوع الثانى اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن لأنه يأتى مساق القصة فى بعض السور على وجه . وفى بعضها على وجه آخر . وفى ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما هو فى من الاخبار ، لا بحسب النوع الأول إلا اذا

سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونصّ عليه في بعض ، وذلك أيضا لوجه اقتضاء الحال والوقت . وما كان ربك نسيا .

## فصل

وإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام الجهم على حال فضلا عن أن يترجم القرآن وينقله الى لسان غير عربي الامع فرض استواء اللسانين في اعتباره عينا كما اذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه ، فاذا ثبت ذلك في اللسان المنقول اليه من لسان العرب أمكن أن يترجم أحدهما الى الآخر واثبات مثل هذا بوجه بين عسير جدا ، وربما أشار الى شيء من ذلك أهل المنطق من القدماء ومن حذا حذوهم من المتأخرين ، ولكنه غير كاف ولا من في هذا المقام ، وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن : يعني على هذا الوجه الثاني ، فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه ، وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الاسلام ، فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي . اهـ بلفظه

## بيان كلامه رحمه الله

والناظر في المسألة الأولى قد يفهم منها باديء بدء أن القرآن لا يترجم مطلقا ، لأن الترجمة لا تفهمه ، وإلا كان هناك سبيل الى تطلب فهمه من غير جهة لسان العرب ، فينافي قوله ولا سبيل الخ ، ولكن الناظر في المسألة الثانية يفهم منها أن القرآن يترجم أى من جهة معانيه الأصلية ، ولا يترجم أى من جهة معانيه التبعية وقد صرح بذلك آخر كلامه ، وأن الدليل على جواز ترجمته من هذه الجهة اتفاق أهل الاسلام على جواز تفسيره وبيان معناه للعامة على هذا الوجه ، لأن الترجمة من هذه الجهة نوع من



التفسير ، ومنه يعلم أن ما أفهمه كلامه في المسألة الأولى من منع ترجمة القرآن ليس على إطلاقه ، بل هو في ترجمته باعتبار نظمه وأسلوبه المشتغل على الأحوال البلاغية الدالة على المعاني المقيدة ، فانه من هذه الجهة ، وبهذا الاعتبار لا يتطلب فهمه الامن طريق لسان العرب الذي أنزل القرآن على معهودها في نظم الألفاظ وأساليب معانيها المكيفة بكيفيات قد لا يكون لها نظير في اللغات الأخرى التي نظمها وأساليب معانيها دون نظم لغة العرب وترتيب أساليبها فضلا عن الأسلوب القرآني كما تقدم . وبهذا الاعتبار أيضا لا يمكن ترجمته بأى لغة من اللغات الأخرى ، بل ولا بلغة العرب لأن أسلوب القرآن وان كان على وفق أسلوب اللغة العربية الا أنه بالغ من الكمال والتفوق مبلغ الإعجاز فلا يبارى في نظمه ، ولا يدانى في معناه ، ولا بلغة العرب ولا غيرها كما يدل عليه عموم قوله تعالى [قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً] لأن ترجمته من هذه الجهة لو فرض وقوعها لكانت ترجمة حرفية تزاوّل أصلها أو تزيّله ، بخلاف ترجمته من حيث كونه ألفاظا وعبارات مطلقة ، فانه من هذه الحثية دال على معان مطلقة يمكن التعبير عنها بلغة أخرى لا شراك سائر اللغات في إفادة تلك المعاني ، فتكون ترجمته على هذا الوجه ترجمة معنوية جائزة كالتفسير ، وليس بلزوم في هذه الترجمة أن تشتمل على تفصيل وشرح أو بيان أغراض وأسباب أو نحو ذلك مما يطول به البيان ، بل المدار فيها على التعبير عن المعاني المطلقة بلغة أخرى ، وإذا اتفق لها بيان معنى مقيد ، فذلك إنما يأتي عرضا وتبعاً لبيان ذلك المعنى المطلق بدون قصد لما كاة نظمه الدال عليه ، ولإدلاله على الغرض الذي يرمى إليه .

والحاصل أن الترجمة المعنوية على هذا الوجه كالتفسير ، بخلاف الترجمة الحرفية التي يعنى فيها بمحاكاة نظم الأصل وإبداله بنظم لغة أخرى ، وتقدم

تقسيمها إلى ترجمة حرفية بالمثل لا يمكن الاثبات بها في القرآن ، وأخرى بدون المثل وهي موضع البحث ، وما وقع من تراجم المستشرقين وأمثالهم فن قبيل الترجمة الحرفية بدون المثل ، وقد علمت أنها إن جازت في كلام البشر لا تجوز في كلام الله المقدس للوجوه التي ذكرناها ، ولأن فتح بابها للمسلمين وتراسلهم في مواضعها وانكبابهم على قراءتها ، والأخذ بما تفيده عباراتها مما لا يوافق دلالة أصلها يؤدي إلى نقل صل ظل القرآن ونقله في أعينهم وألسنتهم ، وبقدرا ما يقبلون عليها يستدبرون كتاب الله شيئا فشيئا إلى أن يرفعه الله من الصدور والكتب آخر الزمان كجاء في كثير من الأخبار ، فعن ابن عمر مرفوعا « لا تقوم الساعة حتى يرجع القرآن من حيث جاء » وفي رواية أخرى « يذهب به جبريل عليه السلام إلى السماء وله دوى حول العرش كدوى النحل » ، ورفع على هذه الكيفية الواردة في الأحاديث كما ذكره القرطبي إنما يكون بعد موت عيسى عليه السلام ، وأما رفعه لا على هذه الكيفية فقد أخذ الناس فيه من عهد بعيد ، فان ترك العمل بأحكامه والانصراف عن تعليمه وتعلمه أولاد المسلمين وتفهمه وتدبر معانيه والاشتغال بأوضاع التراجم الحرفية بدلا عنه ضرب من الرفع النسيم ، ولولا أن الله تولى حفظه ووفق له طائفة من الأمة تتحمله وتنضبطه بالكتابة في المصاحف والرواية والتلقي عن الشيوخ الضابطين خلفا عن سلف انزل بساحته ما نزل بسائر الكتب السماوية من الفناء والمحو والتحريف والتغيير والتبديل ، ومن الأسف أن هذه الطائفة المشار إليها في حديث « لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » تتضاءل شيئا فشيئا إلى أن يرفعه الله كلياً في وقته المحتوم ، وإن أكثر الناس سعاية في هدم بناء هذا الدين المتين هم المتعلمون لغير العمل ، والمتفقهون لغير الدين ، وأمرعهم في محاولة قلع أساسه المتين المبشرون والوضاعون والمترجون .

## الفرق بين تراجم المستشرقين وبين الترجمة المعنوية

وبالجملة من أمعن النظر في هذه التراجم وما أخرجته من المعاني الركيكة والأساليب المفككة ، وقاسها بالنظر الذي بنى عليه الامام الشاطبي جواز الترجمة المعنوية وجدها مفارقة لهذا الأصل ، فان هذا الأصل يقضى بأن الترجمة السائغة إنما تكون للمعاني المطلقة التي يشترك فيها جميع الألسنة ، وهي المعاني الأصلية التي يتأتى لكل صاحب لغة الاخبار عنها من غير كلفة ، وذلك لأن المترجم في هذه الحالة يكون متخيراً في لغته غير متقيد في صياغته بنظم غيره ، بل مثله مثل من تخيل معنى أنشأه من تلقاء نفسه ، ثم عبر عنه بما يختاره من لغته ، وهذه التراجم ليست بهذه المثابة ، بل مع كونها غير وافية بالمعاني الأصلية على وجهها تجدها تارة متدخلة في ترجمة المعاني المقيدة بطريقة لا تخلو من الغلط ، وأحياناً تجدها متعرضة لمحاكاة نظم الأصل وإبداله بأسلوب لا يتسع فيه للمحاكاة والابدال ، فكانت بذلك خارجة عن حدود الترجمة المعنوية ، وكان وقوع الخطأ فيها - وكثيراً ما يقع - غير مغتفر في كلام الله المقدس ، وهذا بخلاف التفاسير أيضاً فان وقوع الخطأ فيها ليس لخروجها عن حدود التفسير ومشرطته ، فاذا وقع فيها خطأ - وقلّ أن يقع - فمغتفر بجانب مصلحة التفهيم والهداية والبيان كما يغتفر الخطأ في الترجمة المعنوية اذا وقعت طبق ضابطها المذكور ، على أن نظم التفسير بعيد عن محاولة إحلاله محل أصله ، بل شأنه في تأليفه ورضه أن يكون حافظاً لنظمه ، فترنا بأسلوبه في نقطه ورسومه بخلاف الترجمة حرفية أو معنوية ، ولذلك اشترط المحتاطون في جواز الترجمة المعنوية أن تكون في وجودها الكتابي

مبسوقة بنصّ الأصل كالترسيم ليمّ بناء حكمها على حكمه كما تقدّم ، وليس ذلك بمسوّغ لجواز الترجمة الحرفية لمزاوتها للنظم وعشها بحرفه وإخلاقها بمعناه فكانت ممنوعة دون الترجمة المعنوية التي لا تعرض فيها لمبانيه بأكثر مما يفهم من مطلق معانيه ، ثم لا يفوت الواقف على ما قد ساء أن هذه الترجمة المعنوية التي أشار إليها الشاطبي نوع من الترجمة التفسيرية العامة <sup>على</sup> كما يفهم من كلامه لأنها خاصة ببيان المعاني الأصلية لفردات النظم وتراكيبه دون ما يتعلق به من الأحوال الأخرى ، والترجمة التفسيرية كالترسيم أعم من ذلك

فقد نصوا على أن تفسير القرآن يشمل البحث عن كيفية النطق بألفاظه وضبط رواياته ومدلولات مفرداته ، وأحكامها الفردية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب أولية أو ثانوية بقدر ما يستطاع ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وغير ذلك مما اشتمل عليه كتب التفسير ، والترجمة التفسيرية التي أشرنا إليها في بابها كالترسيم المذكور ، إلا أن اسم الترجمة المعنوية أوفق بالنوع الذي أشار إليه الامام الشاطبي ، كما أن اسم الترجمة التفسيرية أولى بالمعنى العام الذي يساق اسم التفسير ، وكلاهما في الحقيقة ليس ترجمة لنظم القرآن ، ولا لمعناه المشتغل على الأحوال البلاغية ، والمقيد بالكيفيات المدلولة للأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، بل الأولى بيان لمعناه في الجملة ، والثانية شرح لغامضه ، وتفصيل لمجمله بألفاظ وجل تدلّ على ذلك من اللغة الأخرى ، وفي الحقيقة المترجم لفظ التفسير المخيل أو المحقق .

ولذا يجب أن تكون عبارة الترجمة محاذية ومطابقة لعبارة التفسير المترجم لا خلاف بينهما ، إلا في أن هذه بلغة عربية مثلاً ، وهذه بلغة أخرى ، وبذلك يتضح أن اعتبار هذه التراجم التفسيرية ترجمة للقرآن تساهل في التعبير ، وتجوّز في الاستعمال وقع عليه اصطلاح طائفة من الناس

وهذا وذاك بخلاف الترجمة الحرفية ، فانها تكون باستحضار معنى لفظ الأصل المترجم ، وابداله بما يدل عليه من اللغة الأخرى بدون تصرف في معناه ، فهي تخلع ثوب ولبس ثوب آخر مع كون اللابس واحدا فيهما كما تقدم ، وقديراد بها ما هو أعم من ذلك ، هذا ما يفهم من كلام الامام الشاطبي رحمه الله بتوسع .

ولكن النظر الدقيق قد يفرق بين هذا النوع من الترجمة وبين التفسير ويرى منع قياسها عليه ، الذي استند الشاطبي اليه ، لأن التفسير كما علمت مثبت لأصله حافظ لنظمه بعيد في أسلوبه عن أساليب التراجم التي لاحتلاها محل أصلها قد يكون في استعمالها والانكباب على قراءتها ، وأخذ الأحكام منها إهدار للنظم المقصود لا إعجاز والتعبد بتلاوته ، واستنباط الأحكام منه ، فالاختياط يقضى بمنعها قياسا على الرواية بالمعنى المتفق على عدم جوازها في القرآن ، مع أنه لا ضرورة تدعو اليها كما تقدم . واتفاق العلماء على جواز تفسير القرآن : أى طلبه شرعا وجوبا أو ندبا لم يكن لصحته وامكانه عقلا كما يفهمه ظاهر كلامه ، بل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسره كما تشير اليه آية [ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ] فانها تتضمن الأمر بتفسيره والصحابة والتابعون فبن بعدهم تأسوا به في العمل بهذه السنة وعقدوها من تمام حفظه للأمور به شرعا والترجمة بلغة أخرى على هذا الوجه ليست كذلك ، فقياسها على التفسير قياس مع الفارق . على أنه لا يخفى على المتأمل فيما استدلل به على جواز الترجمة المذكورة آخر كلامه ما فيه من الركاكزة وبعد التريب .

وبالجملة فترجمة القرآن الكريم بهذه الترجمة المعنوية على هذا الوجه مع كونها لا تجدى ، ولا ضرورة تدعو اليها ، فقاعدة درء المفساد تقضى بمنعها اللهم الا أن تقترن بما يدفع هذه المفساد عنها ، ويمنع إيهام حاول محل

أصاها ، فتجوز مع الشرط الذي قدمناه في بابها وهيئات أن يحتفظ به المترجمون .  
وكان الأجدد بالامام الشاطبي أن لا يطلق القول بجوازها في كلام  
الله الخطير ، ومن وقف على كتاب الموافقات للامام الشاطبي رحمه الله ،  
وعلى كتابه المسمى بالاعتصام ، وجد له على ما فهمنا من القوائد الجلة ،  
والتحقيقات الباغية النيرة اطلاقات في مسائل خالف فيها الجماعة لا يعول  
عليها ، ولا يجوز الأخذ بها والعصمة لله ولأنبيائه عليهم الصلاة والسلام ،  
ومع ذلك فالامام الشاطبي رضي الله عنه مشهور بالتحقيق وسعة الاطلاع والتفنن  
في العلوم الدينية والعربية وغيرها ، وله في هذين الكتابين استنباطات منيفة  
وأبحاث شريفة لا توجد لغيره ، توفي سنة ٧٩١ هـ رحمه الله رحمة واسعة .  
وقد كان لنا أن نختم البيان على هذا القدر ، ولكن بعد نحريه  
نشر بعض الصحف مقالا في ترجمة الأثر الكرمي ، وكتابه بالحروف  
اللاتينية .

وتحدث معنا بعض أهل العلم في ذلك ، فأينا أن نختم بيانه بيان  
كلتنا هذه .

### ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية

قد أحدثت حكومة أقرة حدثا جديدا في طبع القرآن الكريم بالحروف  
اللاتينية ، ونشرته في بلادها ، ووزعته على طلابها وعلى أئمة المساجد  
والجامع كجاء في بركات الاهرام عن مراسلها الخاص بالاستانة منشورا بعدد  
يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١ هـ وفيه أن حلمي أفندي أحد أصحاب  
المطابع المشهورة بالاستانة طبع القرآن العربي بالحروف اللاتينية ، وهو يفسر  
في نشره في جميع البلاد التي بها مسلمون لا يحسنون قراءة اللغة العربية ،

كهولنده ويوغوسلافية وغيرهما ، وينوى إرسال عدة نسخ منه الى مصر .  
وبعد عمله هذا محاولة عظيمة القيمة لاثبات كون اللغة العربية يمكن  
أن تكتب بالحروف اللاتينية ليسهل تعليمها ، وقد عمّ تدريس القرآن  
بالحروف اللاتينية جميع أنحاء تركيا .

والنشاء الجديد الذى يتمّ علاؤه بعد أربع سنوات سيخرج من المدارس  
وهو لا يعرف حرفا واحدا من الحروف العربية ، بحيث لا يمضى زمن طويل  
حتى تصبح هذه الحروف غريبة عن تركيا كما هى غريبة عن ألمانيا  
وإنجلترا وفرنسا مثلا .

معروف أن الأتراك قد أحدثوا قبل هذا حدا آخر ، فقد ترجوا القرآن  
باللغة التركية ، وطبعوه بالحروف العربية من عهد بعيد ، ثم طبعوه بالحروف  
اللاتينية .

وأما طبع القرآن العربى بالحروف اللاتينية فقد أنجز أخيرا ، وبهذا وذاك  
أصبحوا يطلقون اسم القرآن على هذه التراجم ، وعلى هذا المكتوب بالحروف  
اللاتينية .

وظاهر أن هذا العمل الأخير ليس من قبيل الترجمة مطلقا ، وإنما هو  
من قبيل كتابة القرآن العربى بغير الخط العثمانى المشروع فى كتابة القرآن  
وقدمت نصوص العلماء فى ذلك ، وأنه لا يجوز كتابة القرآن بغير الكتابة  
السلفية المردية عن كتابه صلى الله عليه وسلم فى عهد النبوة ، وأجمع عليها  
الصحابة رضى الله عنهم ، وتقدم أن التزام هذه الكتابة من تمام حفظه  
المأمور به شرعا ، وأن الخروج عنها الى أى كتابة لا يجوز وأقله ضررا  
ما أشير إليه فى هذه المقالة التركية . على أن الحروف اللاتينية التى يستطبق  
بها القرآن عربيا لا تبنى بجميع كلماته لنقص حروفها عن الحروف العربية

فلا بد لاتمام كلماتها من حروف أو علامات تضم الى حروفها رمزاً لما هو مفقود منها ، وهذا وذلك مظنة خلل في الأداء والنطق ، وقد علمت أن النوسع في كتابة القرآن بغير كتيبه الأولى كترجته الحرفية ذريعة الى خطأ كثير .

واذا كانت الشريعة الاسلامية نصت على وجوب تعظيم القرآن والنهي عن كل ما يؤدى الى اقصا صه واستصغار شأنه ، وعدائمة الدين من ذلك كتابته بالحروف المصغرة لمنافتها للتعظيم كما روى عن عمر رضى الله عنه أنه وجد مع رجل مصحفاً مكتوباً بقلم دقيق فكره ذلك منه وضربه بالسرة ، وقال عظموا كتاب الله تعالى ، فالترجمة التي تحل محل القرآن حرفية أو معنوية أولى بالمنع ، لأنها تؤدى الى اقصا صه وإهمال نظمها واستصغار شأنه فى نظر أولئك الأجانب الذين يجهلون العربية أو يعلمون منها القليل .

ثم ما بال هذه الأمم الأعجمية وقد تظللوا بظل الاسلام لا يتعاملون لغة كتابهم العربى المبين ، ولغة رسولهم العربى الأمين ، ويؤثرون عليها لغة آبائهم وأجدادهم الأقدمين .

ان الناظر فى هذه الحالة وفى محاولتهم رد لغة القرآن الى لغتهم ، وإبائهم تعلم اللغة العربية مع احتياجهم اليها فى معرفة دينهم وثقافتهم وقولهم وفى التعبد بتلاوة كتابهم ، والتدبر فى معانيه ، والتفقه فى أحكامه ، والتعرق بحكمه وأسراره ، لا يشك فى ضعف إيمانهم وانحراف استعدادهم .

أما بلغهم ما ورد عن نبيهم العربى من الأمر بمحبة العرب وأنها من محبته صلى الله عليه وسلم ، وفى الحديث الصحيح « وأحب العرب من قلبك وليردك عن الناس ما تعلم من نفسك » والأحاديث الواردة فى هذا الباب كثيرة .

فالمؤلفاء المترجمين ينافقون فى اسلامهم ، ويتطاولون على كتابهم ، ويخوضون



فيه مع الخائفين - ان هؤلاء متبرماهم فيه وباطل ما كانوا يعملون -  
 وهل تعليم اللغة العربية وكتابها لطاقة من أهل كل لغة غير ميسور لهم  
 أولحكوماتهم حتى يلتجئون إلى هذه المخالفة بلا ضرورة ، وإذا كان ذلك  
 متعذرا فالدين الاسلامي لا يرى أن هناك ضرورة تدعوهم إلى ترجمة القرآن  
 أو كتابته بغير الكتب الأولى ، فان ما يجب عليهم منه في الصلاة ميسور لهم  
 أن يتعلموه بالعربية في أقرب وقت لأنه قدر يسير جدًا ولا واجب عليهم سواء  
 بالنسبة لسائر أحكام الدين ، وتقدم أن لهم أن يترجموه ترجمة تفسيرية واسعة  
 وافية بالشروط المار أو يترجموا أحكام الشريعة ومحاسن الدين المدونة في الكتب  
 الاسلامية ليستفيدوا من ذلك كل بقدر حاجته وماتجه إليه نفسه من فضل  
 زيادته على شرط أن تكون الترجمة صحيحة وافية بالغرض المطلوب .

والواجب على حكومتنا الاسلامية إذا كان في وسعها أن تمنع إدخال هذه  
 التراجم وما مائلها مما أحدثته الترك أخيرا بالليار المصرية ، فان دخولها في  
 مصر ( وفيها عدد كثير من الشعوب ينتمى لدول أخرى وينتمى معها في  
 محدثاتها الدينية ) يؤدي إلى انتشارها بين أبناء المسلمين والعمل على طريقها  
 فتصبح البلاد المصرية موبوءة بهذا الداء العضال .

وإذا كانت الحكومة التركية كما نقول بذلك مجهودا عظيما في ترجمة القرآن  
 ثم في نقله وكتابته بالحروف اللاتينية واعتبرت ذلك على ما فيه من إثم وخطأ  
 عملاقيا وخدمة عامة لأهل الاسلام ، فالأجدر بالحكومة المصرية الاسلامية  
 أن تبذل مجهودها في المحافظة على أساس دينها وما يجب عليها من النصيح  
 لكتابها المقدس بأي وسيلة من الوسائل المقدورة ، ومن ذلك :

أولا - منع طبع المصاحف الشريفة في القطر المصري إلا على هذه  
 الكتب السلفية حتى يتوحد المصحف الشريف ، ويمتاز برسم يخصه عن

سائر الكتب سماوية أو أرضية ، ويظهر القرآن الكريم في هذه الصورة الكتابية الماثورة عن الصحابة وسلف الأمة محفوظا من التغير والتبديل .  
ثانيا - طبع عدد وافر من المصحف الشريف الذى تم طبعه فى ذى الحجة سنة ١٣٤٢ هـ فى عهد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد الأول الذى وجه عنايته السامية إلى انجازه ، وقد جاء فى تعريفه أنه كتب وضبط على ماوافق الرسم العثمانى .

ثالثا - توزيعه بمعاهد التعليم وكتاتيبه فى أنحاء القطر المصرى . لينتدبوا من رسومه ويتعرفوا كتابتها ويتعودوا التلاوة بها .

رابعا - بعث جانب منه إلى سائر البلاد الاسلامية مصحوبا بتعريف يهذى إلى تعاليمه والنصح لأهل كل جهة بوجوب اتباعه والأخذ برسمه فيما يخطون ويطبعون وترك ماسواه من المصاحف التى لم تكن على هذه الكتابة كماضى عثمان رضى الله عنه حيث كتب عدة مصاحف ، وأرسل مع كل مصحف إلى الجهات إماما يعرف به ويأمر باتباعه ويهذى الناس إلى قراءته وترك ماسواه من المصاحف الأخرى ليبرا المسلمون من عهدة التضامن بينهم فيما يقدرون عليه .

خامسا - توسيع دائرة التعليم للقرآن الكريم وتعليم رسمه السلفى الخاص به مع الرسم الخلقى العام لسائر الخطوط ، وجل الناس فى جميع أنحاء القطر على إعادة الكتابات الأهلية لحفظ القرآن وتعليمه على النظام الذى يوضع لذلك بحيث يكون كفيلا بحفظ القرآن كله وتجويده ورسم كتبه السلفية التى لايجوز تعليمه وكتاتبه بغيرها .

لوفقت الحكومة المصرية لذلك وساعدها فى القيام بهذه المهمة أغنياء الأمة وسمراتها لقاموا بواجبهم ، ونصحوا لكتابهم وأحبوا سنة رسولهم

صلى الله عليه وسلم - ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعا - والله يقول فى كتابه العزيز [ ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ] [ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهتدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم ] والله الموفق ، وله الحمد أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين .

تم تحريره عصر يوم السبت ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ على يد الداعى إلى مولاه الرموف « محمد حسنين مخلوف » العدوى المالكي غفر الله له ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين آمين .

---

صحح بمعرفة لجنة التصحيح برئاسة الشيخ ابراهيم حسن الانبأى

---

وكان تمام طبعه فى يوم الأحد ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ

( ٢٤ ) يولييه سنة ١٩٣٢ م )

بشركة « مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر »

بسرائى رقم ١٢ بشارع التبليطه بجوار الأزهر الشريف م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

# خطأ وصواب منهج اليقين

| صواب      | خطأ       | سطر | صحيفة |
|-----------|-----------|-----|-------|
| ولم       | لا        | ١   | ١٤    |
| بإطلاق    | بإطلاقها  | ١٥  | ٣٣    |
| فعله      | ثله       | ٩   | ٣٤    |
| المستحقين | المستحقين | ٤   | ٥٤    |
| ان        | انه       | ١٧  | ٥٥    |
| تجوير     | تجويرا    | ٥   | ٥٩    |

## خطأ وصواب الترجمة

| صواب                | خطأ         | سطر | صحيفة |
|---------------------|-------------|-----|-------|
| بفصاحته             | بفاحصة كلام | ٢   | ٢     |
| لفريقا              | فريقا       | ٤   | ٨     |
| محاكاتها            | محكاتهما    | ٢٢  | ١٥    |
| لم يتوقف            | توقف        | ١   | ١٧    |
| التغير              | الغير       | ١٣  | ١٨    |
| ولا                 | الا         | ١٩  | ٢٣    |
| جواز ترجمة          | ترجمة       | ٤   | ٣٠    |
| محاولة لاضاعة عربته | اضاعة عربته | ١٩  | ٣٦    |
| النظر               | لنظر        | ١٥  | ٣٨    |
| الكناية             | الكاتبه     | ١٦  | ٤٩    |
| عما قد لا           | عما لا      | ٥   | ٥٢    |
| أخذت تتضاهل         | تتضاهل      | ١٩  | ٥٢    |

## فهرس

### منهج اليقين

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٤ التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه
- ٥ الوقف نوع من أنواع البرّ مندرج في عموم الآيات والأحاديث
- ٦ الاستدلال بعمومات الشريعة
- ٨ الاستدلال على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف
- ١٠ حكم الوقف أهليا أو مبهما
- ١٢ بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد
- ١٥ أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
- ١٥ بيان مشروعية الوقف ومحاسنه
- ١٦ الوقف الأهلى ليس نظاما مدنيا بحتا
- ٢١ الخلاف في لزوم الوقف
- ٢١ أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف
- ٢٣ كتابة عمر بن الخطاب لصدقته وإشهاده عليها
- ٢٤ سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشأنه
- ٢٧ رد القول بأن أبا حنيفة كان لا يبيز الوقف

- ٢٨ تقسيم الوقف الى أهلى وخيرى اصطلاح حديث  
 ٢٩ أدلة القول بعدم لزوم الوقف وأجوبة الجمهور عنها  
 ٣٥ قول أبى حنيفة : إذا صحّ الحديث فهو مذهبي  
 ٣٥ الوقف من القرب الخاصة بالاسلام  
 ٣٥ مقاصد الوقف المحمود  
 ٣٨ الأحاديث الواردة فى الحثّ على الانفاق فى وجوه البرّ  
 ٤٠ المقاصد التميمية ليست من أغراض الوقف المشروع  
 ٤٢ رسم الوقف  
 ٤٣ ردّ القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز  
 ٤٥ سائحة فى تشبيه الوقف بالشجرة الطيبة والخلة الزاوية والحبة النامية  
 ٤٧ شرط تأييد الوقف  
 ٤٨ مذهب المالكية فى معنى التأييد وشرطه  
 ٥٠ القول فى أصل الوقف وما يعرض له من المضارّ  
 ٥٢ العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغاءه  
 ٥٣ القول بإلغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرّها الدين  
 ٥٤ وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

## فهرس ترجمة القرآن الكريم

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ الترجمة وما لا بد لها منه
- ٤ منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية
- ٥ ترجمة القرآن ترجمة حوفية بالمثل
- ٦ تراجم المشرقين وأغراضهم
- ٧ إرشاد المسلمين إلى منع اعتزامهم على ترجمة القرآن الكريم
- ٩ الترجمة التفسيرية أو المعنوية
- ١٠ ترجمة الأساليب العربية بلغة عجمية لا تقع صحيحة وافية
- ١١ اختصاص إزال القرآن باللسان العربي
- ١٢ عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة
- ١٤ الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة
- ١٦ حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة إلى وجه واحد
- ١٧ النصيحة لكتاب الله تعالى
- ١٨ حكمة اختصاص كتبة القرآن بالخط العثماني
- ١٩ توحيد القرآن في مراتب وجوده
- ٢١ رد القول بأن الترجمة تتحمل من المعاني ما يتحملها القرآن
- ٢٣ تبليغ الرسالة وأحكام الدين
- ٢٥ « القرآن وأحكامه »

صحيفة

- ٢٦ فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة في الدين
- ٢٨ نصوص العلماء في حكم الترجمة
- ٣٢ « » في الرواية بالمعنى
- ٣٧ المقارنة بين النص القرآني وما أخرجه تلك التراجم الحرفية إلى العربي  
الآيات الثلاث من سورة الكهف
- ٣٨ التفسير
- ٣٩ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الفرنسية والانكليزية  
النص الفرنسي
- ٤١ « » الانكليزي
- ٤٣ الآيات الثلاث من سورة مريم  
التفسير
- ٤٤ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الانكليزية والفرنسية  
النص الانكليزي
- ٤٦ « » الفرنسي
- ٤٧ كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن  
المسألة الأولى
- ٤٨ « » الثانية
- ٥٠ فصل واذا ثبت هذا الخ
- بيان كلامه رحمه الله تعالى
- ٥٣ الفرق بين تراجم المستشرقين وبين الترجمة المعنوية
- ٥٦ ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية



# فتح الباري

الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير

للعامة القاضي الحافظ الضابط المحدث المفسر الشهير .

محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليماني الصنعاني

صاحب [ نيل الأوطار وغيره ] المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ رحمه الله تعالى آمين  
اعتنى بطبعه على ورق جيد ، بحرف جديد ، مع ضبط القرآن بالشكل  
التام ، وهو في خمسة مجلدات كبيرة .

---

## الجواهر

في تفسير القرآن الكريم

المشتمل على عجائب بدائع المكونات وغرائب الآيات الباهرات

تأليف

الأستاذ الحكيم الشيخ طنطاوي جوهرى

طبع منه الآن ثلاثة وعشرون مجلدا لغاية سورة الذاريات ، محلي بالصورة  
الشمسية العديدة ، تفسير لم يسبق له مثيل .

شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

بجوار الأزهر بمصر

## تقدم

---

الحلقة الأولى من سلسلة شعراء الأندلس

ديوان ابن زيدون

رسائله - أخباره - شعر الملوك

شرح

كامل كلابي و عبد الرحمن خليفه

مضبوط ضبطاً كاملاً ، ومطبوع على ورق مصقول ، ومشروح شرحاً  
دقيقاً ، وبه مقدمة تحليلية مع صفوة أخبار ابن زيدون الطريفة ، ورسائله  
الممتعة ، وتاريخه الحافل ، وتعريف القارئ بمزاياه الباهرة .



# دليل الحاج

يشتمل على مناسك الحج والعمرة على المذاهب الأربعة

---

## المطالب القدسية

• في أحكام الروح وآثارها الكونية  
وكلاهما تأليف فضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسين مخلوف العدوي

---

## منتهى آمال الخطباء

أحدث وأكبر كتاب ظهر للآن في الخطابة والوعظ والارشاد  
لفضيلة الشيخ مصطفى أبوسيف الجامي

---

تطلب هذه الكتب من تأثرها

مصطفى الباني الحلي وأولاده بجوار الأزهر الشريف بمصر